

وثيقة البنك الدولي

(للاستخدام الرسمي فقط)

تقرير رقم: 97223 - تونس

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
وثيقة برنامج لقرض مقترح
بقيمة 455.5 مليون يورو
(ما يعادل 500 مليون دولار امريكي)
لصالح الجمهورية التونسية

بعنوان القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و مواطن الشغل

24 أوت 2015

الاقتصاد الكلي وقطاع الإدارة الماليّة
قسم البلدان المغاربية
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هذه الوثيقة محدودة التوزيع ولا يحقّ لمن يحصل عليها استخدامها إلا في إطار أداء واجباته الرسمية. ولا يمكن الإفصاح عن محتواها من دون إذن من البنك الدولي.

الجمهورية التونسية - السنة المالية

1 جانفي - 31 ديسمبر

أسعار صرف العملات

(سعر الصرف بتاريخ 31 جويلية 2015)

1 دولار أمريكي = 1.9695 دينار تونسي

1 دولار أمريكي = 0.910 يورو

1 يورو = 2.1622 دينار تونسي

نظام الوزن والقياس المتري

المختصرات

AFD الوكالة الفرنسية للتنمية

AfDB البنك الإفريقي للتنمية

ALMPs برامج سوق العمل النشط

ANETI الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

ATI النفاذ إلى المعلومة

BCT البنك المركزي التونسي

BH بنك الإسكان

BNA البنك الوطني الفلاحي

ميزان الدفعات	BOP
نسبة تمويل لراس المال	CAR
سياسة المساعدة القطرية	CAS/CPF
مركز الدراسات القانونية والقضائية	CEJJ
هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	CGSP
هيئة السوق المالية	CMF
اللجنة الوطنية للتقييم	CNE
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	CNAM
هيئة متابعة و مراجعة الصفقات العمومية	COSEM
المؤتمر من اجل الجمهورية	CPR
مؤشر أسعار المستهلك	CPI
الهيئة العليا للطلب العمومي	CSM
منظمات المجتمع المدني	CSOs
الإدارة العامة للإصلاحات الإدارية	DGRA
قروض سياسات التنمية	DPL
تحليل القدرة على مواصلة تحمل الدين	DSA
مراجعة سياسة التنمية	DPR
تقييم التأثير البيئي	EIA
الاتحاد الأوروبي	EU
الاستثمار الخارجي المباشر	FDI
برنامج تقييم القطاع المالي	FSAP
الناتج الوطني الإجمالي	GDP
السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج	GNFS
قروض سياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص	GODPL
قروض سياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص و التوظيف	GOJDPL

قسم تسوية الشكاوى	GRS
المعهد العربي لأصحاب المؤسسات	IACE
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	ICT
الشركة الدولية للتمويل	IFC
المؤسسات المالية الدولية	IFIs
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	IFRS
منظمة العمل الدولية	ILO
صندوق النقد الدولي	IMF
المعهد الوطني للإحصاء	INS
الهيئة الوطنية للاتصالات	INT
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة	INTOSA I
بروتوكول انترنت	IP
الطرح العام الأولي	IPO
مذكرة إستراتيجية مؤقتة	ISN
مزود خدمات الانترنت	ISPs
البنك الياباني للتعاون الدولي	JBIC
الوكالة اليابانية للتنمية	JICA
صندوق التنمية الاجتماعية الياباني	JSDF
خطاب سياسات التنمية	LDP
دراسة استقصائية للقوى العاملة	LFS
الرصد و التقييم	M&E
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	MDIIC
الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة	MDGs
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	MENA
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيات	MHESR

الاتصال	IT
بلد متوسط الدخل	MIC
المسح العنقودي متعدد المؤشرات	MICS
نسبة وفيات الأمهات	MMR
وزارة المالية	MOF
وزارة الصحة	MOH
إطار الإنفاق متوسط الأجل	MTEF
إطار المالية العامة متوسط الاجل	MTFF
الصندوق الوطني للتشغيل	NEF
منظمات غير الحكومية	NGOs
قروض غير منتظمة ومتعثرة	NPLs
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD / DAC
برنامج دعم العائلة الفقيرة	PAFN
التقدير المالي والإنفاق العام	PEFA
برامج للمدارس ذات الأولوية التربوية	PEPE
مراجعة الإنفاق العام	PER
الإدارة المالية العامة	PFM
تعديل إنتاج السوق	PMR
شراكة بين القطاعين الخاص و العام	PPP
تنمية القطاع الخاص	PSD
تقرير مراعاة المعايير والمواثيق	ROSC
الهيئة العليا لمراقبة الحسابات	SAI
اتفاق استعداد ائتماني	SBA
التشخيص القطري المنهجي	SCD
حقوق السحب الخاص	SDR
شركة استثمارات ذات راس مال متعثر	SICAR
تربص للإعداد للحياة المهنية	SIVP

SME	مؤسسات صغرى و متوسطة
SNCFT	الشركة الوطنية للسكك الحديدية
SNT	الشركة الوطنية للاتصالات / اتصالات تونس
SOE	شركات عمومية
SOB	بنوك عمومية
STB	الشركة التونسية للبنك
STEG	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
TA	مساعدة تقنية
TND	الدينار التونسي
UGTT	الاتحاد العام التونسي للشغل
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
UTICA	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
VSL	قرض بسعر فائدة متغير

حافظ غانم	نائب الرئيس :
ماري فرنسواز نيللي	مدير مكتب البلد :
مارسالو قيقال	اخصائي رفيع المستوى في الممارسات العالمية :
جون بانزير	اخصائي في الممارسات العالمية :
أوغوست كوام	مدير القطاع :
جان لوك برناسكوني	قائد فريق العمل :

الجمهورية التونسية
تمويل برنامج القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التوظيف

قائمة المحتويات

9	ملخص عن البرنامج والقرض المقترحين
11	1. مقدمة وسياق البلد (النمو والفرص)
16	2. إطار سياسة الاقتصاد الكلي
16	2.1 التطورات الاقتصادية الأخيرة
28	2.2 لمحة عن الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين
34	2.3 العلاقات مع صندوق النقد الدولي
34	3. برنامج الحكومة
36	4. العملية المقترحة
36	4.1 الرابط مع وصف العملية وبرنامج الحكومة
37	4.2 الإجراءات السابقة، النتائج والركائز التحليلية
60	4.3 الرابط مع إستراتيجية الشراكة للبلد وعمليات البنك الدولي الأخرى وإستراتيجية مجموعة البنك الدولي
61	4.4 الاستشارات والتعاون مع شركاء التنمية
61	5. مسائل تقابيم وتصاميم أخرى
66	5.1 الفقر والأثر الاجتماعي
62	5.2 الأوجه البيئية
62	5.3 إدارة المالية العامة، الإنفاق وأوجه التدقي
64	5.4 الرقابة، التقييم والمساءلة
65	6. ملخص المخاطر وإجراءات التخفيف منها

الملحقات

64	الملحق 1: ورقة سياسة تمويل برنامج التنمية: الإجراءات السابقة وإطار النتائج
86	الملحق 2: وثيقة سياسة التنمية
96	الملحق 3: لمحة عن العلاقات مع الصندوق

عمل على اعداد هذا القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل فريق من البنك الدولي بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية و الاتحاد الأوروبي. وقد ضمّ فريق البنك الدولي كل من : جان لوك برناسكوني (قائد فريق العمل)، لورنت قوني (GFMDR)، هبة الجزار، دياقو انجال اردينولا (GSPDR)، جوزي كويستا لايفا، قابريال ابرا (GPVDR)، فابيان سايدر، قايل رابايان، فرانك بيسيت، وليد الذويبي، سليم بانونيش (GGODR)، كارلو ماريا روسوتو، ميشال روجي (GTIDR)، محمد الشياتي، أمينة خالد الزيات، نوال فيلاي، أنطونيا بريسيوزا ميناز، جورجينا بوب (GTCDR)، نينا أرولد (GEDDR)، دانيالا ماروتا، ناتسوكو اوباياشي (GMFDR)، الصادق العياري، دنيا جميل (MNAEC). أمن الاستشارات القانونية كل من جان شارل دي داروفار وناتالي منزبيرق (LEGAM). كما سهر ايريك رانجيقا (CTRLA) على الإشراف التوجيهي. وقد ساهم المستعرضون النظراء : ثيودور اهليرس (مستشار) وفيل كيفر (البنك الدولي الامريكي للتنمية) بتعليقات مفيدة، و كانت المعطيات التي أفادوا بها كل من شانتيانان ديفاراجان (MNACE)، أمين ماطي (IMF) و جورجيا البرتان (IMF) ذات قيمة عالية. وقدمت كل من بسمة السعدي الرفاعي (MNCTN) ونرجس الجربي (MNCTN) وفايت كالندرا (GMFD) دعما إداريا ملحوظا. وقد تم إعداد هذه العملية تحت إشراف أوقوست تانو كوام و بارنار فانك (مديري العمل الميداني، GMFDR) و ايلين موراي (مديرة مكتب تونس) و ماري فرانسواز ماري نيللي و سيمون قراي (مديري البلد MNC01). و تم تقديم توجيهات من طرف أنطوان كورسال لابروس (CMEMR). كما استفاد الفريق من تفاعلات الزملاء من البنك الإفريقي للتنمية (جاكوب كلستر و فيليب تراب و ثريا التريكي و مايكل شوفان) ومن الاتحاد الأوروبي (ريجيس ميريتان و فرانسيس لوموان و ميكايلا دوديني). ويعرب فريق العمل عن شكره لمختلف الهياكل الحكومية التونسية لمساهماتهم بوقتهم و معلوماتهم. كل الشكر أيضا إلى السادة ياسين إبراهيم وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والسيد سليم شاكرو وزير المالية والسيدة كلثوم الحمزاوي المديرة العامة لدى وزارة التنمية وزملائهم لمجهوداتهم و تعاونهم المثمر في توجيه هذا العمل.

ملخص عن البرنامج والقرض المقترحين

الجمهورية التونسية

القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل

الطرف المستعير	الجمهورية التونسية
الوكالة المنفذة	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
بيانات التمويل	قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، القيمة : 455.5 مليون يورو (ما يعادل 500 مليون دولار أمريكي). قرض بسعر فائدة متغير، جدول السداد حسب الالتزامات، مع أجل استحقاق بمدة 34 سنة، بما في ذلك فترة ابقاء مدتها 5.5 سنوات، مع تشخيص سداد الأصل. تبقى خيارات السداد كلها قائمة.
نوع العملية	عملية ثالثة من سلسلة برنامج متكونة من عمليات على ثلاث دفعات
الأهداف التنموية للبرنامج	الهدف من هذا القرض الإنمائي هو مساعدة تونس على خلق ارساء الأسس السياسية اللازمة لخلق مناخ اقتصادي أكثر تنافسية وتعزيز القطاع المالي وجعل الخدمات الاجتماعية أكثر شمولية وإضفاء المزيد من الشفافية على الحوكمة العمومية

<p>هدف تطوير البرنامج رقم 1: تعزيز مناخ اقتصادي أكثر تنافسية</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقيق وفورات في التكاليف بفضل تبسيط الإجراءات الأساسية بقيمة 30 مليون دولار على الأقل من تكاليف الامتثال السنوية والمقدرة بمبلغ قيمته 70 مليون دولار أمريكي - تخفيض بنسبة 50% في أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية من 39.5 سنت الى 20 سنت للدقيقة الواحدة (المكالمات الواردة) - الترفيع في عرض النطاق الترددي الدولي من 37.5 (الأساس) الى 200 جيقابايت/دقيقة - عدد نقاط الوصول بالجملة للنطاق الترددي العريض : من 0 إلى 15.000 <p>هدف تطوير البرنامج رقم 2: تعزيز القطاع المالي</p> <ul style="list-style-type: none"> - الترفيع في الحد الأدنى من نسبة الكفاية الرأسمالية من 8 الى 9 لكل البنوك - تنفيذ خطط لإعادة هيكلة البنوك العمومية الثلاث التي تم الشروع فيها والمتمثلة في تحديث بنيتها الأساسية فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات. - الترفيع في نسبة حقوق المساهمين في المستوى الأول لرأس مال للبنوك العمومية الثلاث الى 7% (الشركة التونسية للبنك -5.7%، بنك الإسكان 4.6% و البنك الوطني الفلاحي 6.3%) <p>هدف تطوير البرنامج رقم 3: توفير خدمات اجتماعية أكثر شمولية</p> <ul style="list-style-type: none"> - 45.000 مستفيدا من برامج سوق الشغل (التشغيلية وإيصالات الأجور)، من بينهم 60 % من النساء - 20% من المستفيدين من برامج سوق الشغل يعملون بمقتضى عقود عمل (الأساس : 14 % سنة 2011) - 5 مستشفيات على الأقل قامت بتقييم الخدمات الصحية وبنشر النتائج وشرعت في المخططات التحسينية - تقييم 40 برنامج تعليم عال على الأقل وشروع 3 مؤسسات تربية على الأقل في عمليات إصلاح - نشر تقرير سنوي لمؤشرات أداء القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية في 24 ولاية <p>هدف تطوير البرنامج رقم 4: تطوير الشفافية والمساءلة في الحوكمة العمومية</p> <ul style="list-style-type: none"> - الترفيع بنسبة 50% في التجاوب مع مطالب المواطنين المتعلقة بمسألة النفاذ إلى المعلومة (السنة الأساس 2013 : تمت الاستجابة ل 80 مطلباً) - نشر سنوي للبيانات المالية لنفقات المؤسسات العمومية على الموقع الإلكتروني للحكومة - التخفيض في معدل الأجل الضروري لمنح عقود الصفقات العمومية من 200 إلى 140 يوما 	<p>مؤشرات النتائج</p> <p>(حسب الأسس المتفق عليها سنة 2013، ما لم ينص على غير ذلك. يتم تقييم النتائج نهاية 2016)</p>
<p>عالي</p>	<p>التصنيف العام للمخاطر</p>
<p>P150950</p>	<p>الرقم التعريفي للعملية</p>

**وثيقة برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير للقرض
الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل
المقترح لصالح للجمهورية التونسية**

1. المقدمة والسياق العام للبلاد (بما في ذلك تطور الفقر)

1. تقترح وثيقة هذا البرنامج القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص ومواطن الشغل لصالح للجمهورية التونسية بقيمة 445.5 مليون يورو (ما يعادل 500 مليون دولار أمريكي) سيتم صرفه دفعة واحدة، بصفة عاجلة، من أجل دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الآثار الناجمة عن تدهور الوضع الأمني. و يعد هذا القرض المقترح الثالث والأخير في برنامج سلسلة العمليات متعددة القطاعات لدعم جهود الحكومة التونسية في تنفيذ برامج الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من أجل استكمال عملية الانتقال التي أدت إلى تنصيب حكومة جديدة في السداسي الأول من سنة 2015. و يهدف هذا القرض الثالث لسياسات التنمية المقترح مساعدة تونس على خلق ارساء الأسس السياسية اللازمة لخلق مناخ اقتصادي أكثر تنافسية وتعزيز القطاع المالي وجعل الخدمات الاجتماعية أكثر شمولية والحوكمة العمومية أكثر شفافية. وفي الآن ذاته، من شأن هذه العملية المقترحة أن تسهم في تمويل الاستحقاقات الطارئة لتخفيف الأثر الاقتصادي السلبي الناتج عن الهجمات الإرهابية التي استهدفت القطاع السياحي تباعا في مارس و جوان 2015. و قد تمت الموافقة على العملية الأولى من القرض الداعم لسياسات التنمية (GOJ-1 DPL) من طرف مجلس مديري البنك الدولي في نوفمبر 2012¹. أما العملية الثانية فقد حظيت بالموافقة في أبريل 2014².
2. من الناحية الاقتصادية، فقد سمح معدل النمو للبلاد التونسية أن تتقدم في سلم الدخل خلال العقود الثلاثة الماضية. غير أن تونس تواجه اليوم صعوبات كبيرة متصلة أساسا بفخ الدخل المتوسط، وهو ما يزيد من حدة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهر التشخيص المنهجي الخاص بتونس³ الذي أنجز مؤخرا تعثرا كبيرا في نسبة النمو في السنوات الأخيرة، رغم العمل الجاد من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية والترفيح في الإنتاجية والارتقاء بسلسلة الأنشطة ذات القيمة المضافة، وهي المؤشرات المحددة لما يعرف ب"فخ الدخل المتوسط"⁴. إضافة إلى ذلك، تواجه تونس جملة من التحديات المترابطة والمتشابكة المميزة لبيئتها الاجتماعية والاقتصادية الحالية، من بينها النسبة المرتفعة للبطالة لدى الشباب (حاملي الشهادات العليا وغيرهم) والوضعية المتقلبة للأمن الداخلي وانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة، علاوة على التبعية الكبيرة تجاه منطقة اليورو في تدفقات التجارة والاستثمار. و يسلط التشخيص المنهجي وبعض التقارير التحليلية الأخرى للبنك الدولي على افتقار تونس للأسواق التنافسية وخاصة في القطاعات الأساسية وهشاشة الترتيب والإجراءات الإدارية وعدم توفر إمكانات كافية للحصول على التمويل وتحديات الحوكمة الهيكلية الرئيسية من أجل تحقيق نمو أعلى ونفاذ أفضل إلى الفرص الاقتصادية بالنسبة للمواطنين وأصحاب الأعمال.
3. منذ اندلاع الثورة في 2011 ورغم النجاح الباهر للانتخابات والانتقال إلى النظام التأسيسي بكل جدارة، فإن سنة 2015 تميزت بنمو اقتصادي ضعيف وبضغوطات أمنية واجتماعية كبيرة، انتهت بعمليتين إرهابيتين عنيفتين. وقد اتسمت الانتخابات التشريعية التي تمت كما هو متفق عليه في أواخر سنة 2014 بالشفافية والنزاهة وحسن التنظيم وأدت إلى فوز حزب نداء تونس بـ86 مقعدا نيابيا من جملة 217 مقابل حصول الحزب الإسلامي المعتدل النهضة بـ69 مقعدا.

¹ البنك الدولي 2012 : وثيقة برنامج قرض الحوكمة و خلق الفرص و مواطن الشغل أكتوبر 2012، تقرير عدد 71799 تونس

² البنك الدولي 2014 : وثيقة برنامج قرض الحوكمة و خلق الفرص و مواطن الشغل أبريل 2014، تقرير عدد 86052 تونس

³ البنك الدولي 2015 التشخيص المنهجي لتونس، جوان 2015 ، P151647

⁴ يشير فخ الدخل المتوسط الى تباطؤ النمو الذي يحول دون الارتقاء إلى مصاف الدول ذات الدخل العالي. وقد اهتمت الدراسات التي اجريت مؤخرا بجملة من العناصر المتداخلة من أجل تفسير التباطؤ الملحوظ في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل الرأس المال البشري و استقرار القطاع المالي و الإنتاجية و التحول الهيكلي و دور المؤسسات و الجانب الديمغرافي و البنية التحتية و الاقتصاد الشمولي و أخيرا الهياكل التجارية. و لمزيد التعريف بفخ الدخل المتوسط، بالمكان الإطلاع على وثيقة العمل التابعة لصندوق النقد الدولي WP/13/71 تحت عنوان "تباطؤ النمو و مشكل الدخل المتوسط". أيار وأخرون.

وتم على إثر ذلك تنظيم دورتين في الانتخابات الرئاسية تباعا في نوفمبر وديسمبر 2014، أين انتصر زعيم حزب نداء تونس "السيد الباجي قايد السبسي" على الرئيس المتخلى السيد "المنصف المرزوقي" بفوزه بـ55% من مجموع الأصوات وتم تعيين الشخصية المستقلة السيد "الحبيب الصيد" كرئيس للحكومة وتكليفه في جانفي 2015 بتكوين حكومة وحدة وطنية تجمع ممثلين عن كل من نداء تونس، النهضة والحزبين الآخرين اللذان يملكان أكبر ثالثا وخامس تمثيلية حزبية في البرلمان (حزب آفاق تونس والحزب الوطني الحر) وهو ما سيجعل عمل الحكومة أكثر راحة بفضل تزكيته من الأغلبية البرلمانية ودعم برنامج عملها ولكن في تلك الفترة كانت الوضعية الأمنية في تدهور مستمر ظهر خاصة في الهجوميين الإرهابيين اللذان استهدفا كلاً من متحف باردو في 18 مارس وفندقا في المنطقة السياحية بسوسة في 26 جوان وبالتوازي مع ذلك فقد اصطدم فريق العلم الحكومي بارتفاع الضغوطات الاجتماعية خاصة في جنوب البلاد عند محاولته الحد من التجارة الموازية على الحدود الليبية ومحاولة إيجاد الحلول الاحتجاجات المتواصلة في كل من الحوض المنجمي وقطاعي النقل والتعليم.

4. وقد قامت الحكومة في الآن ذاته باتخاذ إجراءات حينية لملّ الأزمة الأمنية والضغوطات الاجتماعية و العمل على تأسيس سياسات تنموية على المدى المتوسط، إذ قررت السلطات الشروع في مخطط عملي على مرحلتين:

أ- اتخاذ إجراءات حينية على المدى القصير لحل المشاكل المتعجلة التي يواجهها الشعب التونسي مثل تدهور القدرة الشرائية، الاحتجاجات المتواصلة في قطاع التعليم والأمن.

ب- العمل على مخطط عمل خماسي (2016-2020) من الإجراءات والاستثمارات التي سيتم عرضها في نهاية 2011.

هذا وقد تم عرض البرنامج الطموح بـ100 يوم من العمل الحكومي الذي تضمن على أكثر من 130 نقطة مع التنصيص على النقاط التي تمّ الشروع فيها والتي مازالت في طور الإنجاز. وقامت الحكومة لاحقا، بالانتهاء من إعداد الورقة التوجيهية التي تتضمن مع الالتزامات المتخذة من الحكومة السابقة مع مراعاة التغييرات اللازمة والتي تتماشى مع الاتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي والقرض الداعم لسياسات التنمية مقل مسألة تحديث هيكله البنوك العمومية التونسية.

5. وتعرب مجموعة البنك الدولي بالتزامها التام بتحسين استقرار الوضع الاقتصادي بتونس ودعم مجهوداتها من أجل إرساء أسس نموّ شامل ومستديم، إذ يعدّ العمليات متعددة القطاعات، العنصر المركزي الذي جعل البنك الدولي يدعم تونس كما هو مبين ومتفق عليه في الإستراتيجية المؤقتة لسنة 2012 (انظر الوثيقة عدد 43)⁵. ويعتبر فريق عمل البنك الدولي هو المسؤول على هذه العملية مع مؤسسة التمويل الدولية، و اعتبارا للعمليات السابقة في سلسلة هذه البرامج، فإنّ القرض الثالث الداعم لسياسات التنمية المقترح، قد تمّ إعداده باستشارات وثيقة مع كلّ من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي الإفريقي للتنمية وأطراف أخرى.

⁵انظر مذكرة إستراتيجية مؤقتة للجمهورية التونسية 2012 تقرير عدد 67962 تونس

6. تعدّ التحديات المطروحة خلال الفترة هذا القرض الداعم لسياسات التنمية من تبعات للسياسة المركزية التي تحتاج إلى متابعة مستمرة حتى بعد انتهاء صرف هذه السلسلة من القروض، إذ أنّ تونس بحاجة إلى ضمان استقرار اقتصادها الشمولي ووضعها الاجتماعي وذلك من خلال تنفيذ البرامج التي ستدفع التحولات الهيكلية النمو المستدام وتشغيل الشباب. وبفضل الاستقرار الاقتصادي لسنة 2012، بلغت النموّ حوالي 2 % وذلك سنتي 2013 و 2014 ولكن سرعان ما انخفضت لتصل 0.8 % فقط سنة 2015 تحت التأثير السلبي للوضع الأمني المتدهور نتيجة للأحداث الإرهابية في كل من مارس وجوان. وكنتيجة لذلك، فإنّ حاجيات تونس من التمويلات الخارجية من المتوقع أن تصلّ كبيرة في السنين أو الثلاث سنوات القادمة. وسُتحدّد سرعة وتيرة الانتعاش بقدرة الحكومة على الانتهاء من بعض الإصلاحات الأساسية الجارية، والذي من شأنه أن يوفر أرضية ملائمة لنجاح مخطط التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط ومزيد دفع الاستثمار الخاص. ومن هذا المنطلق، فإنّ الورقة التوجيهية تؤكد على ضرورة الإصلاحات التي من أهمّها التسريع في برامج الاستثمار العمومي.

7. إنّ الإصلاحات المدعومة من طرف القرض الثالث الداعم لسياسات التنمية المقترح تتماشى كلياً مع نتائج دراسات البنك وتوصيات "مراجعة سياسات التنمية لسنة 2014" إذ أنّ التشخيص المنهجي لتونس⁶، كشف عن حلين أساسيين كفيّلين بالحدّ من الفقر الكبير وتعزيز الثروة المشتركة والتي يجب أن تعمل على تحقيقي نموّ اقتصادي شامل ومستدام ودفع الاستثمار والانتصاب للحساب الخاص ودعم المساواة في الفرص. كما أبرز التشخيص المنهجي مسألتين يجب الخوض فيهما معا وفي نفس الوقت من أجل إنجاز سياسة التنمية وهما المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي ومواصلة تطوير الحكومة. إنّ الإصلاحات الإجرائية العميقة على المدى المتوسط مهمة لدفع الاقتصاد الكلي وتحسين التوقعات المالية وتعزيز ثقة المستثمرين التونسيين والأجانب إضافة إلى تطوير قدرة البلاد على التخفيض في نسب الفقر وتعزيز الثروة المشتركة من أجل ضمان الاستدامة المالية ومواصلة دعم ما تحقق في مجال الحكومة منذ الثورة هو منطلق مهمّ من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة والتخفيض في نسبة الفقر خاصة عبر تدعيم سيادة القانون وتفويض سلطة صنع القرار للمستوى المحلي ودعم المشاركة المدنية والمعرفة الحاسمة ضد الفساد.

8. وفي هذا السياق، تهدف سلسلة القروض الداعمة لسياسات التنمية إلى مساعدة تونس على مواجهة التحديات قصيرة المدى عبر توفير مساعدة مالية طارئة وذلك في إطار الأزمة الأمنية الحالية ودعم التحولات التي تهيأ أرضية ملائمة لنموّ أكثر شمولية والذي سيؤدي إلى خلق موارد شغل على المدى المتوسط. وتعدّ هذه التحولات أساسية لتحقيق الأهداف التي نُسبت في اندلاع الثورة وهي مزيد انفتاح الاقتصاد وهو ما يخلق أكثر فرص اقتصادية لكل التونسيين خاصة لدى الشباب وذلك عبر ترشيح مبدأ التشاركية كعنصر أساسي في وضع السياسات. وانطلاقاً من النتائج التي تحققت في الفرصتين الأولى والثانية الداعمين لسياسات التنمية فإنّ دعائم برنامج الإصلاحات في هذه العملية المقترحة ترتكز على أربع عناصر أساسية:

أ- تعزيز بيئة أكثر تنافسية

ب- تقوية القطاع المالي

⁶ انظر وثيقة البنك الدولي مراجعة سياسة التنمية بتونس الثورة التي لم تكتمل ماي 2014 تقرير عدد 86179 تونس

ج- تحسين الخدمات الاجتماعية وجعلها أكثر شمولية

د- الترفيع في الشفافية والمساءلة في الحكومة العمومية

الفقر والنمو الاجتماعي:

9. حققت تونس خطوات كبيرة في التخفيض من نسبة الفقر بحوالي النصف في الفترة الممتدة بين 2000 و2014 من أكثر من 32% إلى حوالي 15.5% بالرغم من أنها شهدت ارتفاعا مؤقتا سنة 2011 عقب الثورة. والمثير حقا للإعجاب هو أنّ نسبة الفقر المدقع انخفض إلى النصف في نفس الفترة وفي العشرية الأخيرة⁷. شهدت تونس سنة الفقر حسب المعايير الرسمية من حيث نصيب الفرد من الاستهلاك المنزلي انخفاضا كبيرا ملحوظا، وهذا يعدّ صحيحا إذا اعتبرنا عديد الجوانب كتب الفقر المدقع بين الجهات والطبقات. إضافة إلى ذلك، فإن الفقر العميق والشديد في الاستهلاك تحسن بشكل مطّرد في العشرين الأخيرة فالانخفاض في نسبة الفقر ناتج بالأساس إلى النمو الاقتصادي (حوالي 80% من التغيير تمت ملاحظته) الفترة الممتدة بين 2005 و 2010 وبدرجة أقلّ إلى إعادة التوزيع (حوالي 18%)⁸. إنّ النجاحات الكبيرة في الحدّ من الفقر لم تنعكس بنفس الشكل بل كانت متفاوتة وعموما فإنّ التفاوت في الاستهلاك انخفض قليلا⁹. و في الواقع إن التفاوت بين الجهات ارتفع ليبلغ 62% مقارنة بسنة 2000 عندما لم يتجاوز الـ 50% و تمثل المناطق الأكثر فقرا بدورها أكثر من 70% ويعيشون تحت عتبة الفقر الشديد (55% من مجموع الأسر الفقيرة). و نفس هذه الوضعية تميز ظاهرة البطالة و التي تشهد هي الأخرى تفاوتاً ملحوظاً بين الجهات حيث بلغت نسباً عالية في كل المناطق الداخلية و الريفية.

⁷توقعات المعهد الوطني للإحصاء البنك الإفريقي للتنمية و البنك الدولي 2012

⁸توقعات متاتية من منهجية تركيبة النمو الامتكافئ "دات " و "رافالين" 1992

⁹مؤشر "جيني" انخفض من 0.375 الى 0.358 بين 2000 و 2010.

10. و بشكل عام و رغم التفاوت الداخلية التي تظل مصدر انشغال فان تونس تدلي بأداء جيد في التنمية الاجتماعية الذي يظهر خاصة في مؤشرات المساواة بين الجنسين و الحوكمة. هذا و قد ساهمت الاستثمارات العمومية و التطور في التنمية البشرية في تحقيق مؤشرات جديرة بالاحترام. و على المستوى الوطني أحرزت تونس تقدما كبيرا منذ التسعينات في التخفيض من نسب وفيات الأمهات و الرضع. غير أنها تظل بحاجة ماسة اليوم إلى ضرورة تحسين المؤشرات الاجتماعية في المناطق الريفية، أين مازال الأطفال عرضة للانقطاع المدرسي الذي يمثل ضعف نسبة الأطفال الذين يدرسون بالمدن (المناطق الحضرية). وفي نفس هذه المناطق، تبلغ المشاكل الصحية للأم و الرضيع أوجها وتمثلا تهديدا كبيرا لصحتهم بما أن قلة قليلة تتمتع بخدمات صحية أثناء الحمل كما يتم التعامل مع حالات الحمل الخطير معاملة سيئة وهو ما يؤدي ضرورة الى ارتفاع نسب الوفاة الأمهات عند الولادة حيث بلغت هذه النسبة ثلاث أضعاف (مقارنة بالنسبة ذاتها داخل المدن) (70 حالة وفاة على كل 100.000 مولود جديد في المناطق الريفية مقابل 20 حالة فقط في المدن). إن البنية التحتية الاجتماعية أساسية، في تدهور، حيث أن بين 50 و 60 % من سكان الأرياف يتمتعون بالماء الصالح للشرب و 40% فقط يملكون مرافق صحية حديثة (مقارنة بتفاد سكان المدن لهذه الخدمات)¹⁰ إن المرأة في تونس، استفادت كثيرا من الاستثمار العمومي الكبير الذي قامت به تونس في ميدان التعليم والذي نتج عنه العديد من المكتسبات مثل المساواة في الأجر، الانخفاض في معدل الخصوبة (حوالي النصف). ورغم كل هذه المكتسبات فإن المرأة في تونس، هي التي تتعلم وتتصدر المراتب الأولى في الجامعات تجد نفسها الأقل حظا في فرص التشغيل فمشاركة المرأة في سوق الشغل لا تمثل سوى 30%. وقد خطت تونس خطوات هامة في تحسين الحوكمة منذ الثورة وهو ما جعلها تصنّف من قليل "مؤسسة" فريدم هاوس" بالدولة " الحرّة نسبيا" بين 2012 و 2014 ثم بالدولة " الحرّة" سنة 2015، بعد أن تعودت سابقا قبل ثورة 2011 بكونها "دولة" تفتقر إلى الحرية ويعود هذا التصنيف أساسا إلى التطورات الملحوظة في الحقوق السياسية والتي أدت إلى إنجاز انتخابات نزيهة وحرّة سنة 2014، والارتفاع المتواصل لحرية الصحافة والمنظمات غير الحكومية الناشطة بتونس. وكتجسيد لبعض التحديات الاقتصادية المذكورة أعلاه، فإنّ تونس تحصلت سنة 2015، على 57.7 نقطة كمجموع للحرية الاقتصادية وهو ما جعلها تصنّف الـ107 من مجموع 178 دولة وذلك حسب منظمة "هاريندج فاوندايشن".¹¹

¹⁰ انظر وثيقة البنك الدولي التشخيص المنهجي لتونس جوان 2015 (P151647)

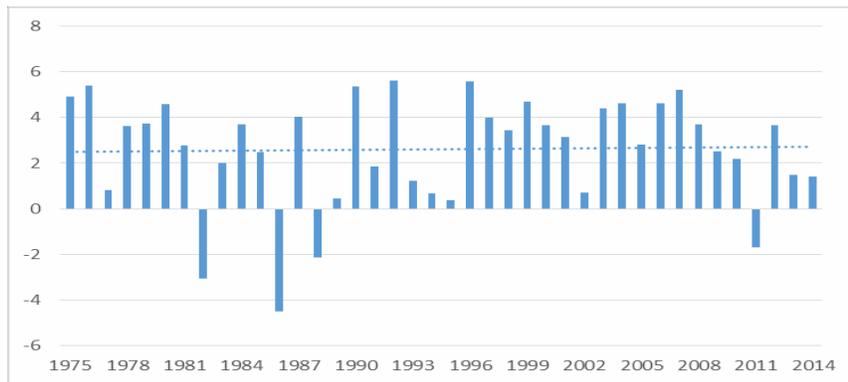
¹¹ انظر مؤشرات الحرية الاقتصادية في الرابط التالي www.heritage.org/index

2- إطار سياسة الاقتصاد الكلي :

1.2 التطورات الاقتصادية الأخيرة:

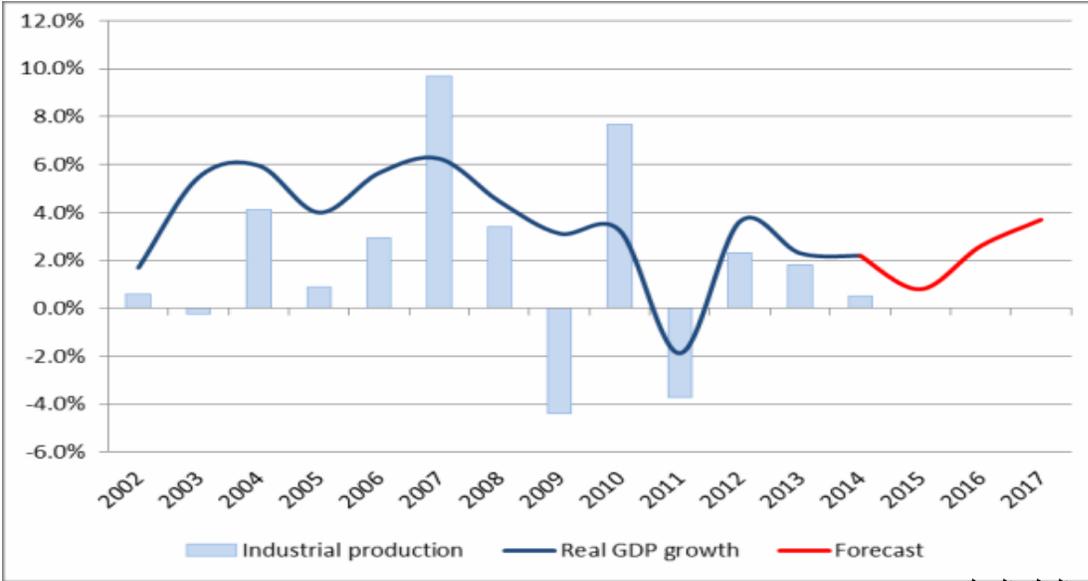
11. إن نجاح الانتقال الديمقراطي لم يتبعه نجاح مماثل في الوضع الاقتصادي حيث أنّ التغييرات الأمنية والتوترات الاجتماعية أثرت تأثيراً شديداً على بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الاستثمار الخارجي والسياحة. ففي سنة 2014، ظلّ النشاط الاقتصادي بطيئاً وأشارت الإحصائيات الأولية إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي بلغ معدّل نموّ قدره 2.3% وهو نفس المعدّل في 2013. غير أنّ هذا المعدّل قصير الأجل، فرغم ازدهار إقطاع المعادن والتوسع المستمرّ في قطاعي الخدمات والإدارة، فإنّ هذه المؤشرات الايجابية يقابلها انخفاض في الأنشطة البترولية والغاز وركود الصناعة. علاوة على انخفاض الانتاج الصناعي بصورة مطّردة بعد الانتعاش المسجل سنة 2012 والذي سجل نسبة ركود بلغت 0.2% سنة 2014. وبصفة عامّة، فإنّ نموّ الطلب الخارجي بطيء ويعكس تطور الاتحاد الأوروبي في حين أنّ الطلب المحلي تأثر كثيراً نتيجة تشديد سياسات الاقتصاد الكلي. ونمت الصناعات التحويلية بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 0.6% بينما انخفض نموّ الصناعات غير التحويلية (المعادن أساساً) بـ 3% وذلك بسبب النقص الفادح في إنتاج النفط والغاز وركود قطاع التعدين خلال الجزء الأخير من هذا العام. ولا تزال الخدمات التجارية تحقق نموّاً بنسبة 3.3% وإن كان نسق أبطأ ممّا كان عليه في السنوات السابقة. أما الإدارة العمومية والتي تمثل 18% من إجمالي الناتج المحلي، فقد تطوّرت نسبياً بدرجة ملحوظة منذ أن بدأت في تدعيم النظام الجبائي التدريجي سنة 2014. وعلى مستوى الطلب، فإنّ الاستهلاك الخاصّ الذي كان محرّكاً للتنمية في السنوات السابقة، بدأ في الانخفاض التدريجي على عكس إجمالي الاستثمار الذي عرف انخفاضاً طفيفاً مقارنة بأزمة 2013.

الشكل 1 : إجمالي الناتج المحلي و الإنتاج الصناعي



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء, البنك الدولي

الشكل 2: تطور نصيب الفرد الواحد من اجمالي الناتج المحلي



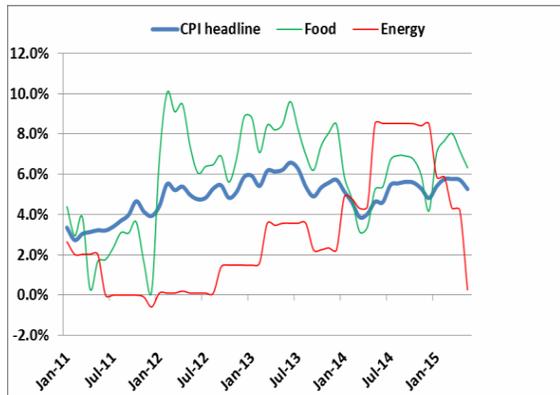
المصدر: توقعات البنك الدولي

12. أثرت التوترات الاجتماعية والأمنية تأثيرًا سلبيًا في الأشهر الأولى من سنة 2015 مما جعل الاقتصاد يسجل تدهورا كبيرا قد ينزل له إلى الركود. هذا وأشار الناتج المحلي الخام (إجمالي الناتج المحلي) إلى مزيد من التباطؤ في الربع الأول من السنة (+1.7% على أساس سنوي ويقابله 0.2% على أساس الثلاثة الأولى)، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض إنتاج التعدين واستخراج النفط والغاز وتدهور قطاع النقل وذلك بسبب الاحتجاجات الاجتماعية والحركات النقابية. ولئن أنقذ كل من الانتاج الفلاحي (زيت الزيتون والمنتجات المشتقة) وبعض الصناعات التحويلية القطاع الاقتصادي في الثلاثي الاول من السنة الحالية، فإن مؤشر الناتج المحلي الخام غير متاح حاليا. إضافة إلى ذلك، فإن الأحداث المأساوية التي وقعت تباعا في متحف باردو (مارس 2015) وفي سوسة (جوان 2015) ستؤدي حتما إلى الإنخفاض في السياحة وكل الخدمات المتصلة بها، هذا وتأثر أيضا القطاع الفلاحي تأثيرا سلبيا بسبب سوء الأحوال الجوية في الثلاثي الثاني من السنة (أنظر الوثيقة 22).

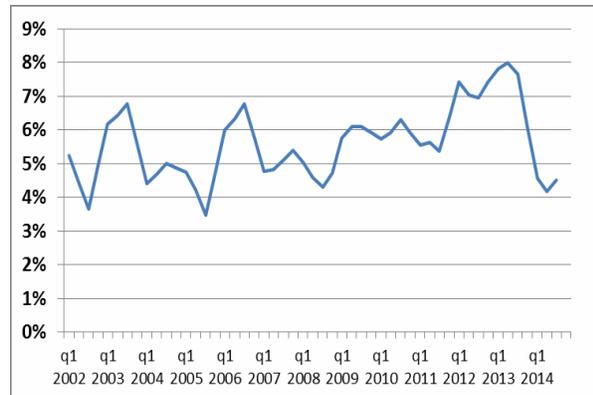
13. وبعد أن بلغ ذروة انخفاضه منذ جويلية 2013 إلى أواخر 2014، عاد التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى التقلب وذلك رداً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وإن ارتفاع أسعار هذه الأخيرة بسبب التضخم المالي في فترة ما بعد الثورة والزيادة في تكلفة الكهرباء بسبب الرفع التدريجي للدعم قد حافظوا على الضغط التضخمي سنة 2014. ومع ذلك، انخفضت نسبة التضخم لتصل إلى 4.9% بعد أن كانت 5.8% سنة 2013.

وباستثناء الأغذية والطاقة، فإن التضخم ظل عموماً تحت المراقبة قبل الزيادة الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والخدمات الصحية وبيع السلع المصنوعة كالملابس... وتهدف هذه السياسة إلى التخفيف في نسبة التضخم إلى حوالي 4.5% وستتبنى السلطات النقدية من جهتها، سياسة حذرة... كما اتخذت الحكومة تدابير جديدة لمواجهة شركات المضاربة والممارسات اللاتنافسية في شبكة التوريد في قطاع الأغذية... كما خفف انخفاض قيمة الدينار التونسي من تأثير تراجع أسعار الطاقة العالمية.. ولأن أسعار الطاقة المحلية تضبط مسبقاً، فإن تأثير التضخم كان محدوداً. وستلعب الأجور دوراً محورياً إذ أن الزيادات الحقيقية للأجور ارتفعت بنسبة 2.1% كمعدل سنوي بين 2011 و2013 وسيقدر على أثر ذلك نمو في الإنتاجية من 0.5 إلى 1% ولعل النقطة الإيجابية في التحكم في مراقبة التضخم هو غلق باب الزيادات في الأجور.

الشكل 3
نسب التضخم الغذاء و الطاقة



الشكل 4
ارتفاع الاجور في القطاع الخاص
الانشطة غير الفلاحية

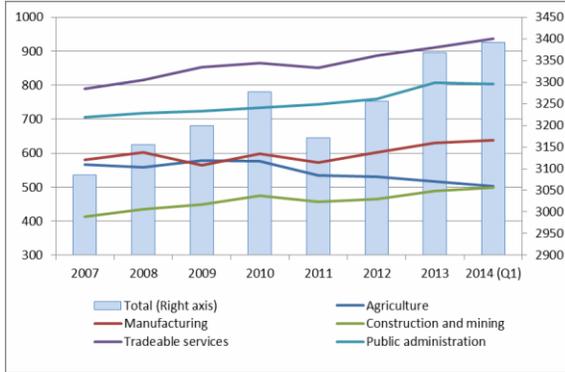


المصدر المعهد الوطني للإحصاء

14. انخفاض نسبة البطالة تدريجيا بعد بلوغ ذروتها عقب الثورة.. بعد أن قفزت نسبة البطالة من 13 بالمائة سنة 2010 إلى 18.9 % سنة 2011 انخفضت النسبة الى 15 % في الثلاثي الأول لسنة 2015 (وفق آخر البيانات المحنية) وذلك بفضل انتعاش بعض القطاعات ذات القدرة التشغيلية المرتفعة ، مثل النسيج والصناعات الكيماوية والبناء إضافة إلى حملات الانتداب الهامة في القطاع الحكومي والمؤسسات العمومية..ولئن كانت المكاسب المحققة منذ الثورة في مجال التشغيل غير كافية لاستيعاب كل العاطلين عن العمل ، فقد استفادت منها حملات الشهاد العليا بالخصوص. وبشكل مطلق لا تزال أغلبية العاطلين عن العمل من فئة العملة ذوي المهارات المحدودة الذين لم يتحصلوا على شهادت عليا وخلافا لذلك فقد بلغ تشغيل حاملي الشهاد العليا 31.4% (40.8 % من النساء). ومن الواضح أن نسبة البطالة في الأشهر الأخيرة قد استفادت من موجة الانتداب في الخدمة المدنية (2012-2013) ومن فرص التشغيل التي توفرها المنظمات غير الحكومية وتجدر الإشارة هنا أنه في حالة عدم تحقق انتعاش اقتصادية كبيرة، يكون مصير نسبة البطالة إما إلى الاستقرار أو حتى إلى الارتفاع....

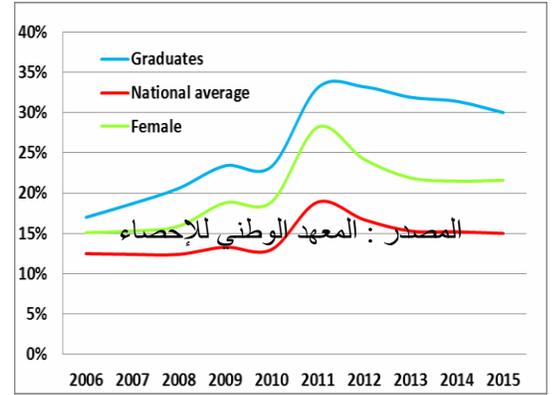
15. أرقام الميزانية الأولية تشير إلى تحسن العجز المالي بنسبة 4.1 % من الناتج الإجمالي المحلي بعد أن بلغ 6.2 % وذلك بفضل التخفيض في حجم الإنفاق على الدعم والارتفاع النسبي في حجم الأداءات والمداخيل الجبائية. غير أن ميزان الدفعات قد تدهور إلى 6.5 % من إجمالي الناتج المحلي بسبب تأجيل تسوية نفقات عالقة منذ 2013. وبالرغم من أن العجز الأولي والهيكلية مثلًا تباعا 2.3 % و 3.3 % من الناتج الإجمالي المحلي ، فإن هذه النسب تظل أقل بكثير من أهداف برنامج صندوق النقد الدولي ، إذ أن تركيبة النفقات تظل مصدرا للانشغال... أما المداخيل الجبائية فقد بلغت 24 % من الناتج الإجمالي المحلي وهي نسبة فاقت التوقعات بقليل رغم ضعف النمو و ذلك ليس بفضل تحسين الادارة فقط بل يعود ذلك ايضا إلى فرض إجراءات عبر مساهمات استثنائية من موظفي القطاع الرسمي و الشركات الكبرياتي تحقق أكثر من 0.4% الناتج الإجمالي المحلي. ان تحقيق مدخرات بقيمة 1 % من الناتج الإجمالي المحلي على مجموعة جملة من مقابل هدف البرنامج كان جزئيا و ذلك بسبب انخفاض الإنفاق على الدعم و السلع و الخدمات غير أن النصيب الأوفر من هذا التخفيض كان في النفقات التشغيلية.من و في الواقع سجلت نفقات الاستثمار تراجعاً جديداً بلغ 4.2% مما يعكس الدعم المالي من جهة و تدعيم تنفيذ المشاريع المتعثرة من جهة أخرى (الشراءات و المشاكل العقارية...). كما حافظت نسبة الأجور على استقرارها ضمن أهداف البرنامج لتبلغ 12.7% (بعد 12.5% سنة 2013) غير أن الدعم و التحويلات شهدت و للمرة الأولى بعد الثورة انخفاضا من 7.8% من الناتج الإجمالي المحلي الى 7% فقط.

الشكل 5: نسب التشغيل حسب القطاعات
2014-2007 بالآلاف



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، توقعات البنك الدولي

الشكل 6: نسبة البطالة



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

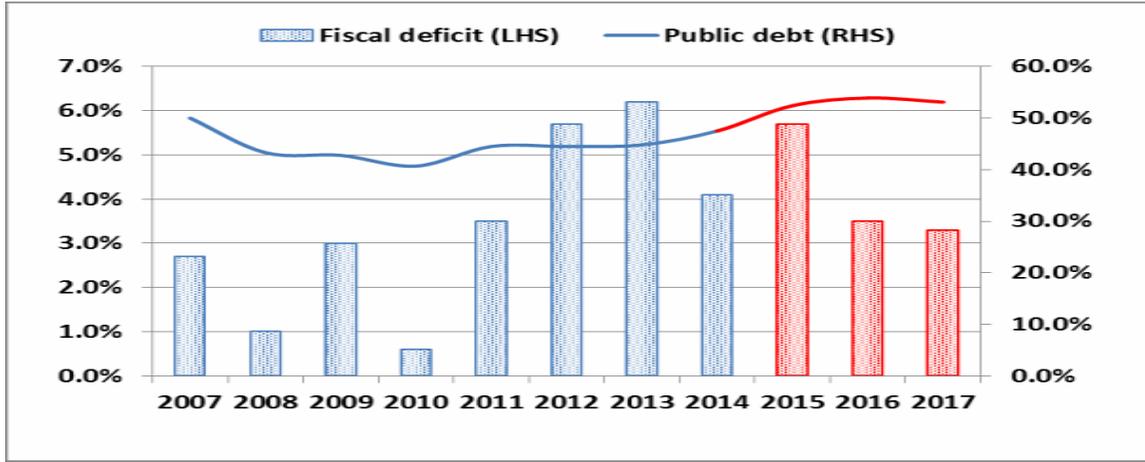
16. بعد سحبها لمبالغ كبيرة من السيولة المتوفرة لتغطية العجز المالي لسنة 2013 قامت السلطات التونسية بتغطية عجز 2014 أساسا عن طريق التمويل الخارجي. حيث ان بيع ممتلكات النظام السابق المصادرة لا يزال يحقق مداخيل متواضعة جدا (حوالي 1 من الناتج الإجمالي المحلي لسنة 2014). و لئن بقي اللجوء إلى التمويل الداخلي محدودا و ذلك لتفادي الإقصاء (12 من الناتج الإجمالي المحلي). فقد بلغ التمويل الخارجي ما يزيد عن 2.9 مليار دولار أمريكي (أي حوالي 6 من الناتج الإجمالي المحلي) وشملت مصادر التمويل كلا من صندوق النقد الدولي (1.05 مليار دولار) البنك الدولي (250 مليون دولار و ذلك ضمن القرض الثاني المتعلق بالحوكمة و خلق الفرص و مواطن الشغل ضمن البرنامج الداعم لسياسات التنمية) و صندوق النقد العربي (42 مليون دولار) إضافة إلى إصدار سندات في الأسواق اليابانية و الأمريكية و التي تضمنها الحكومات الشريكة بمبلغ إجمالي قدره 964 مليون دولار. و قد تسبب هذا التوسع المالي في السنوات الأخيرة في ارتفاع سقف الدين ليبلغ 49.5 بالمائة في نهاية سنة 2014

17. تهدف الميزانية التي صادق عليها أعضاء المجلس التأسيسي المنحل إلى مواصلة متابعة النظام الجبائي و إعادة تحقيق التوازن المالي و تنص ميزانية الدولة لسنة 2015 على تعزيز الإنفاق المتكرر (0.9 من الناتج الإجمالي المحلي) وذلك بفضل تحديد قيود على الاجور التي من المتوقع ان تستقر على نسبة 12.5 بالمائة في حين ان حصتها من المساعدات و التحويلات سينخفض الى 6.5 % و كان من المتوقع سنة 2015 وقبل حدوث آخر هجوم إرهابي أن يبلغ العجز المالي 5.9 % و هو معدل اقل من الذي تم الاتفاق عليه مسبقا مع صندوق النقد الدولي.(6.5 %) و يشمل هذا العجز تكاليف إعادة رسملة المصارف العمومية التي تقدر حاليا ب 1.5 % من الناتج الإجمالي المحلي. كان قانون الميزانية التكميلي قيد الإعداد بتاريخ 26 جوان يوم الحادثة الإرهابية بسوسة و شملت التعديلات المتعلقة بأثر انخفاض توقعات النمو (1.7 %

مقابل توقعات ب3.0) وكذلك وعلى اثر جولة المفاوضات حول الأجور التي من شأنها أن تترجم دون اتخاذ تدابير في زيادة قيمتها 0.8% و لأجل الحفاظ على هدف العجز الأولي تم اتخاذ عديد الإجراءات مثل ترشيد الإعفاء الضريبي و تدابير أخرى لاحتواء زيادة الأجور و تجميد الانتدابات خارج القطاع الأمني. غير أن أحداث سوسة المأساوية جعلت السلطات تراجع إطار الميزانية و تضمنها تصورات لمداخل جديدة متعلقة ببطيء النمو و الإجراءات الاستثنائية على مستوى الأمن والانتعاش الاقتصادي .

الشكل 7:

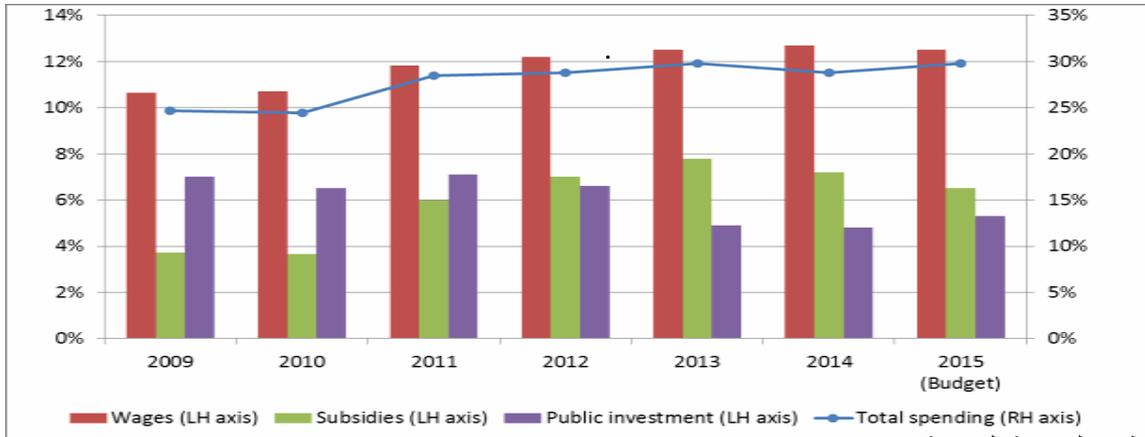
العجز (بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي) التجاري



المصدر : السلطات التونسية الرسمية

الشكل 8:

تركيبية الإنفاق



المصدر : السلطات التونسية الرسمية

18. المخاطر المالية والمسؤوليات الطارئة للمؤسسات العمومية في ارتفاع متزايد... كان التوسع في ميزانية الدولة منذ سنة 2011 نتيجة لارتفاع الدعم وزيادة أجور العاملين بقطاع الخدمات المدنية.. إضافة إلى ذلك ، ازداد حجم الدعم من طرف الدولة للمؤسسات العمومية التي تعاني من تقلص في الإنتاج في بعض القطاعات المتضررة من الاحتجاجات العمالية (الفسفاط مثالا) وارتفاع الفاتورة النفطية الذي أدى إلى استفحال الميزان التجاري. لقد تضاعف حجم الدعم المقدم للمؤسسات العمومية ليلبغ حوالي 9 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2013 مع العلم أن هذا الدعم يستعمل لتغطية العجز والخسائر بدلا من اعتماده في استثمارات جديدة...¹² . وفي سنة 2013 بلغ سقف الدين الخارجي للمؤسسات العمومية 34 بالمائة من جملة الدين الخارجي للحكومة (10 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي)، ويمثل نصيب الشركة التونسية للكهرباء والغاز لوحدها ما يقارب 40 بالمائة من المجموع.. وإزاء هذا التدهور ، تحتاج الحكومة إلى مزيد تحسين التصرف في المخاطر الجبائية الطارئة وذلك بتعزيز رصد الإعانات الشاملة والتدقيق في مراجعة الحسابات وتدعيم الوضعية الاقتصادية في كبرى المؤسسات العمومية¹³ مع تعزيز الحوكمة وإطار الرقابة والإشراف. وقد فتح التقرير المالي الموحد- والذي يعد جزءا من البرنامج الداعم لسياسات التنمية- الطريق أمام تطوير مراقبة ورصد أداء المؤسسات العمومية .

19. أما فيما يخص البنك المركزي ، فهو يقوم بتنفيذ سياسة نقدية صارمة من أجل التحكم في التضخم المالي ، إلا أن حجم السيولة ظل مرتفعا حتى وقت قريب ، حيث قام البنك بتعديل سياسته النقدية عقب الثورة سنة 2011، ومع ذلك فإن ارتفاع الضغوط التضخمية وانخفاض احتياطي البنك المركزي أجبره على التشديد المتصاعد في سياسته.. وابتداء من أوت 2012 ، رفع البنك في أربع مناسبات من نسبة السوق المالية ليلبغ 4.75%. وبعد ما شهدته البلاد من تباطؤ في النمو سنة 2013 ومعظم سنة 2014 ، فإن القروض لصالح الاقتصاد قد شهدت انتعاشة حيث تطورت بنسبة 9.4% سنة 2014، حتى و إن ترافق ذلك مع ارتفاع حجم القروض الاستهلاكية. وفي سياق تباطؤ النمو الحالي من المحتمل أن يتم تأجيل أي زيادات أو تغييرات في سياسة البنك الذي سيعمل على تحقيق هدفه المتمثل في الحفاظ على معدل تضخم لا يتجاوز 6 بالمائة.

20. إن ارتفاع حاجيات البنوك من السيولة هيكلية و هذا ما يجبر البنك المركزي على مواصلة ضخ كميات كبيرة من الأموال (من 3 مليار د.ت في مارس 2013 إلى 4.4 مليار د.ت في مارس 2015 مع تسجيل ذروة ب 6.6 مليار د.ت في صيف 2014) حتى رغم توقف هذا الاتجاه في الأشهر الأخيرة بفصل نقص طلبات المؤسسات العمومية و تحسن العمليات بين البنوك. هذا و استؤنف نمو المخزون النقدي في سنة و ذلك بعد سنتين من التباطؤ (8.2% و 7.0%) ليلبغ 8.1% سنة 2014 وكما تطور نمو القروض لصالح الاقتصاد سنة 2014 ليلبغا على التوالي 7.8% و 9.4% مقابل 6.6% و 6.8% سنة 2013.

¹²وزارة المالية تقرير الوضعية المالية للمؤسسات العمومية بتونس 2014 (باللغة العربية)

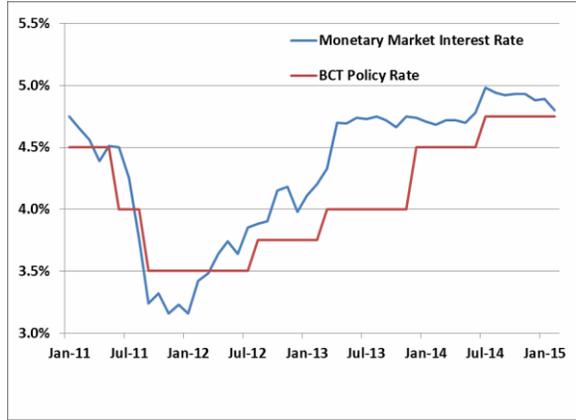
¹³ أنظر وثيقة البنك الدولي تونس: من أجل حوكمة أفضل للمؤسسات العمومية ، مارس 2014

كما شهد راس المال البنكي نموا في 2014 بعد تراجعه سنة 2013 حيث ارتفعت نسبة تمويل راس المال لتبلغ 9.7 بالمائة (كانت 8.9 % سنة 2013 و 11.8 % سنة 2012)¹⁴ غير ان البنوك العمومية الثلاث من مجموع 21 بنكا لم تبلغ بعد نسبة 9%.

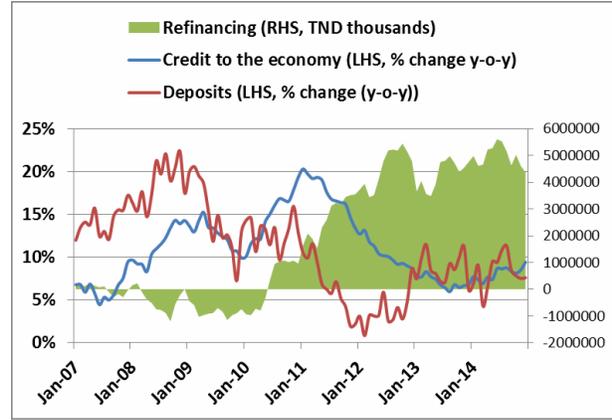
كما ارتفعت نسبة المتعثرة من 13.3 % سنة 2011 الى 15.8 % سنة 2015. و رغم التطور في نسبة تمويل راس المال سنة 2014 فان الوضعية المالية البنوك العمومية مازالت تعاني من العديد من المشاكل.

¹⁴المستوى الأول للاسهام المشتركة يتبع نسقا مماثل: 7.9 % سنة 2014 بعد 7.3 % (2013) و 9.4 % (2014)

الشكل 9
نسب الفوائض



الشكل 10
القروض و الودائع و دعم السيولة



المصدر : البنك المركزي التونسي

21. عرفت الحسابات الجارية تراجعاً كبيراً أدى إلى تدهور العجز التجاري مما جعله مقتصرًا جزئياً على المدخيل المتأتية من التعويضات و الخدمات. لقد بلغ حجم الميزان التجاري 13.7 % فقط من إجمالي الناتج المحلي بما ان نسبة الصادرات قد تراجعت ب 2.0 % بسعر الدولار الأمريكي نسبة الواردات قد ارتفعت قليلاً لتبلغ +0.4 بسعر الدولار الأمريكي وقد ساهمت هذه النسبة في تدهور الميزان التجاري. و لوحظ أن أسعار الصرف في 2014 و التي تدهورت لتصل إلى (15 - %) مقابل الدولار و (5 - %) مقابل الأورو قد أثرت تأثيراً محدوداً على الصادرات باستثناء السلع الميكانيكية (12 + بالقيمة الاسمية) و يرجع ثلثي العجز التجاري سنة 2014 أساساً إلى تدهور ميزان الطاقة مما سبب أيضاً عجز الحساب الجارى بنسبة 8.8 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما حدثت المخاوف حول الوضع الامنى حتى قبل الهجمات الأخيرة من انتعاش السياحة والاستثمار الاجنبي المباشر، لذلك ارتفعت المدخيل المتأتية من السياحة بنسبة 1.7 % فقط خلال السنة . و انخفض نمو الاستثمار الاجنبي المباشر منذ عام 2013. كما ساهمت المدخيل المحدودة من هذا الاستثمار في المحافظة على حجم الاحتياطي لسنة 2014 ليصل الى 7.7 مليار دولار اي ما يعادل 3,5 اشهر من الواردات من السلع والخدمات و ذلك بعد انخفاض بحوالي 1 مليار دولار سنة 2013 و خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 لوحظ تحسن كبير في الميزان التجاري و ذلك بفضل الصادرات الفلاحية و انخفاض فاتورة استيراد الطاقة. ولكن هذا التحسن من المحتمل ان يكون قصير الأجل إذا أخذنا بعين الاعتبار تأثير الهجمات الإرهابية على عائدات السياحة، التي سبق أن انهارت بنسبة 20 % في نهاية شهر ماي مقارنة بالعام الماضي بسبب الهجوم الإرهابي على متحف باردو..

22. بعد انتعاش في عام 2012، وانخفض الاستثمار الاجنبي المباشر في سنتي 2013 و 2014 بسبب عدم استقرار الوضع السياسي وزيادة احتياجات التمويل الخارجي في ميزان الدفعات. حيث ارتفع الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 85 %

سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بنسبة 38% مقارنة بالفترة السابقة للثورة, ويعود ذلك إلى المشاريع الكبيرة في الطاقة (46% من مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2012), وبلغت المداخيل من الخوصصة وعمليات الاسترجاع (21% من المجموع). ان عدم الاستقرار السياسي, و تباطؤ الإصلاحات أعاققت المستثمرين الجدد سنة 2013 عندما انخفضت اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى 1.2 مليار دولار مقابل 1.8 مليار دولار فى عام 2012. و قد سادت وضعية الانتظار والترقب معظم سنة 2014, وقدرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر 1.1 مليار دولار. وتشير الأرقام الاولية لعام 2015 (6 اشهر) إلى وجود تحسن طفيف مقارنة بالدولار الامريكى لعام 2014 (015 مليون دولار امريكى) و قليل هو عدد المشاريع الكبرى فى قطاعات الطاقة التي لم تنجز. خلال السنة, وينبغى أن تظل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فى مستويات مماثلة من نتائج عام 2014 (اي حوالى مليار دولار للسنة). إن تأثير الهجمات الإرهابية على ثقة المستثمر ما زال غامضاً, فتجدد اهتمام المستثمرين فى بعض القطاعات يمكن أن يثبت مرونة امنية بينما تتأثر القطاعات الأخرى كالسياحة والضيافة تأثراً عميقاً...

23. تواصل تونس التعميل على الموارد الرسمية لتمويل الاحتياجات المتزايدة لميزان المدفوعات، حتى وإن توصلت الحكومة المنتهية إلى تجميع مليار دولار أمريكي باصدارها لسندات اليورو في شهر جانفي 2015 بدون ضمانات و لأول مرة منذ 2007. لم تتغير النسب منذ الانحذارات المتكررة التي شهدت في 2013، و لكن الانتقال السياسي المرموق والأسواق المالية ذات السيولة العالية ساهمت في نجاح إصدار السندات. بينما تحسنت نظرة وكالات التصنيف نسبياً في تونس، فإن الأحداث الأمنية الأخيرة سثأثر حتما على اعتبارها للمخاطر المتصلة بالوضع الاقتصادي. ولذلك، فإن اعتماد تونس على التمويل الخارجى او تعبئة الدعم في شكل ضمانات سيتواصل حصولاً على مزيد من التمويل. كان من المتوقع سنة 2015 جمع 1.5 بليون دولار أمريكي من المقرضين الرسميين مع الاحتياجات المتبقية (و التي تُقدَّر ب 300 مليون دولار بعد مراعاة عائدات سندات اليورو) المُعبأة من خلال الاصدارات المضمونة فى اسواق رأس المال الدولية. وتزايد الدين الخارجى بتزايد الدين العام، عاكساً بذلك التوسع المالي واتساع العجز فى الحساب الجارى الحالى. شهد الدين الخارجى انخفاضاً كبيراً في سنوات الألفية الثانية ليبلغ 48 بالمائة من الناتج الداخلى الخام سنة 2011. لقد أدى العجز المزدوج الى إقبال عبء المديونية الخارجية التي تجاوزت 56 بالمائة من الناتج الداخلى الخام في نهاية 2014، و التي قد تصل إلى حدود 68 بالمائة في 2016-2018. إن سعر الفائدة و مواعيد استحقاق الديون الخارجية لتونس يجعلها مُعرضة أساساً لصدمات سعر الصرف (انظر إلى الفقرة 2-2 ادناه).

24. واخيراً، تستطيع السلطات الاستفادة من تسهيلات صندوق النقد الدولي فى اطار الترتيبات الاحتياطية، بما فى ذلك لاغراض تمويل الميزانية. لقد أتيح ما يعادل 1.2 مليار دولار على اربع دفعات عند استتمام المراجعات الخمسة الاولى المُقنعة للـ 1.75 مليار دولار من الترتيبات الاحتياطية و التي تمّ تمديدها الى نهاية سنة 2015. ومن المتوقع أن تصل العائدات الاضافية الناتجة عن الترتيبات الاحتياطية إلى 503 مليون دولار، شرط اتمام المراجعتين الأخيرتين.

الجدول 1. تونس. المؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة-2011-2018

		2013	2014 (.est)	2015 (.Pr)	2016 (.Proj)	2017 (.Proj)	2018 (.Proj)	
القطاع الأصلي								
الناتج الداخلي الخام الاسمي (مليون دينار تونسي)	64,6 90	70,6 58	76,3 50	82,56 2	87,18 5	92,940	100,56 1	109,41 0
الناتج الداخلي الخام الاسمي (مليار دولار أمريكي)	46. 0	45.2	47.0	48.6	43.4	43.6	45.8	48.5
النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام (نسبة التغير)	1.9-	3.9	2.3	2.3	0.8	2.8	3.7	4.5
الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (بالدولار الأمريكي الحالي)	4,305	4,19 8	4,31 7	4,402	3854	3885	4049	4249
الاستثمار الداخلي الخام (% من الناتج الداخلي الخام)	23. 6	24.3	22.0	21.3	21.1	21.3	21.5	21.4
الادخار الوطني الخام (% من الناتج الداخلي الخام)	16. 2	16.1	13.6	12.5	12.7	13.5	14.6	15.5
نسبة البطالة (% من القوة العاملة)	18. 9	16.7	15.3	15.3	15.7
معامل انكماش الناتج الداخلي الخام	4.6	5.3	5.7	5.7	4.8	3.8	4.5	4.3

التضخم (الرقم القياسي لأسعار الأسلاك، المعدل)	3.5	5.1	5.8	4.9	5.0	4.3	4.0	3.7
المالية الحكومية (% من الناتج الداخلي الخام)								
اجمالي الإيرادات (باحتساب المنح)	24.6	24.0	23.8	24.5	23.5	24.2	23.8	23.3
مجموع النفقات و صافي القروض	28.0	28.8	29.8	28.1	29.9	28.1	27.4	27.3
الرصيد الكلي (باستثناء المنح)	3.5-	5.7-	6.2-	4.1-	6.7-	4.1-	3.4-	3.0-
الرصيد الكلي (باحتساب المنح)	3.2-	4.8-	6.0-	3.7-	6.4-	3.9-	3.2-	2.8-
نسبة الدين العام (% من الناتج الداخلي الخام)	44.5	44.5	44.8	49.5	55.7	58.1	53.5	52.3
الحسابات النقدية المختارة (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يذكر خلاف ذلك)								
النقود و شبيهه النقود (عرض النقود (ع.ن.2))	9.3	8.2	7.0	8.1	7.2	7.7	8.5	10.2
الانتماء للاقتصاد	13.4	8.8	6.8	9.4	7.0	7.5	8.9	9.6
أسعار الفائدة الرسمية	3.50	3.75	4.50	4.75	4.75
ميزان المدفوعات (النسبة من الناتج الداخلي الخام ما لم يذكر خلاف ذلك)								
رصيد الحساب الجاري	7.4-	8.2-	8.3-	8.8-	8.4-	7.8-	6.9-	5.9-
الواردات	49.2	51.1	48.9	47.5	47.4	48.0	47.5	47.2

الصادرات	38.8	37.6	36.3	34.4	35.0	36.6	37.5	38.4
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.9	3.9	2.4	2.1	2.1	2.8	3.2	3.5
اجمالي الاحتياطات (مليار دولار أمريكي)	7.5	8.7	7.7	7.7
بالأشهر من السلع العام القادم وخدمات تصدير غير عواملية/الصادرات	3.4	3.9	3.9	3.9
كما بنسبة المديونية الخارجية قصيرة الأجل	147.2	139.7	121.6	113.4
المديونية الخارجية	48.0	53.8	54.2	56.6	66.7	67.3	68.0	68.1
معدل سعر الصرف (بالدينار التونسي/ الدولار الأمريكي)	1.41	1.56	1.62	1.70

لمصدر: البنك الدولي والسلطات التونسية

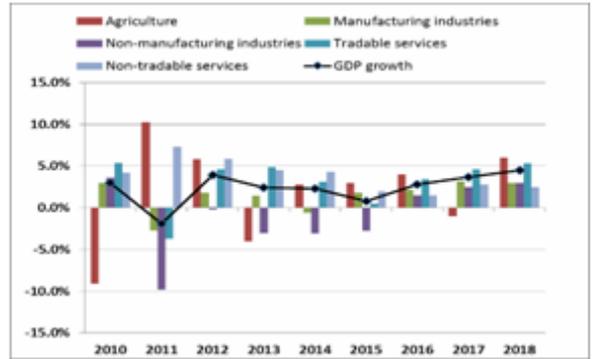
احتياطات نهاية السنة حسب واردات السنة القادمة

2.2 توقعات الاقتصاد الكلي و القدرة على تحمل الديون

25. تأثرت التوقعات الاقتصادية بالتزعزع الأمني والتوترات الاجتماعية التي ميزت النصف الأول من سنة 2015. ويعكس الإطار المعروف التوقعات الحالية للبنك وكذلك قانون الميزانية التكميلية ل 2015 الذي اقره البرلمان في اوائل شهر أوت/أب/اغسطس 2015. إن الاطار الوارد في الجداول من 1 الى 3 يتماشى و البرنامج الذي تتم مناقشته مع صندوق النقد الدولي في سياق المراجعة السادسة للترتيبات الاحتياطية. كما ذكر اعلاه، تشير التقديرات الى ان الناتج الداخلي الخام سنة 2014 لم يرتفع حسب توقعات برنامج الحكومة في بداية السنة، اي أنه سجل نسبة 2.3 بالمائة فقط مقابل 2.8 بالمائة. و من المحتمل الآن أن يسجل الانتعاش التونسي انخفاضا آخر، خاصة بعد أحداث متحف باردو في 27 اذار/مارس، تعطل انتاج النفط والتعدين المتصلة بالزراعات العمالية، خيبة الأمل في المحصول الزراعي لموسم الربيع، و الهجوم الإرهابي في جوان/حزيران بسوسة. ومن جهة اخرى فإن محاولة تثبيت الوضع السياسي و تعديل أسعار المواد الأساسية و الطاقة المتواصلين لهما أن يخففا جزئيا من عوامل الركود المذكورة اعلاه. ونتيجة لذلك فإن الناتج الداخلي الخام سيشهد انخفاضا بنسبة 0.8 بالمائة.

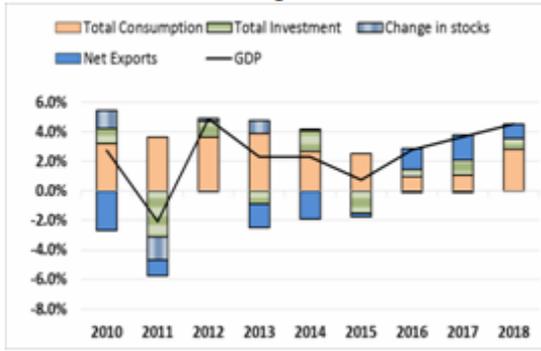
26. وبالتالي فمن المتوقع ان تظل نسبة البطالة عالية ، ولربما ترتفع على المدى القصير. ونظرا للاتجاهات الديموغرافية والضعف التاريخي لمرونة نمو العمالة، فإن تونس بحاجة الى 4.5 بالمائة من النمو على الاقل لتخفيض رصيدها من العاطلين عن العمل. وفي حين ان النمو المعتدل في السنوات القليلة القادمة سيسمح بابقاء نسبة البطالة المشهودة في 15-2014، أي 15 بالمائة ، إلا أنّ الصدمات قصيرة الاجل على قطاعات معينة (ولا سيما السياحة) يمكن ان يؤدي الى زيادة في معدل البطالة بنسبة 2 نقاط مئوية. وتعمل الحكومة على إيجاد تدابير لتخفيف اثر الصدمة الناجمة عن الهجوم الارهابي على العمالة السياحية من خلال دعم قطاع السياحة بمساهمات اجتماعية محددة في الزمن. وبعد 2015، نظرا لاستمرار تنفيذ مجموعة اصلاحات في اطار القرض لسياسات التنمية و النمو الذي يقارب 3 أو 4 بالمائة، فإن نسبة البطالة قد تتحدر انحدارا طفيفا.

الشكل 14. توقعات النمو حسب القطاعات



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء بتوقعات البنك الدولي

الشكل 13. توقعات النمو حسب عناصر الطلب



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، توقعات البنك الدولي

السياسة المالية والسياسة النقدية والتضخم

27. هدفت البرمجة الأولية لميزانية 2015 إلى تقييد نفقات الأجور و الإعانات، فيما عملت على انعاش تدريجي للاستثمار العام. لكن أخذت هذه التعديلات بعين الاعتبار التأثير المالي والاقتصادي للأحداث الأخيرة عند مراجعة القانون المالي. ونتيجة لذلك، فإن العجز باستثناء المنح من شأنه ان يرتفع الى 6.6 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي من أصل 5.9 في المائة حسب التوقعات قبل الهجمات باستثناء تكاليف اعادة رسملة المصارف (المقدر ب 1.7 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي)، فإن من المتوقع أن يُسجّل العجز 4.9 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 4.1 في المائة قبل الهجمات. و ستغطي المدخرات الاضافية من فاتورة الطاقة جزئيا على أثر التباطؤ و تدابير التخفيف على العائدات الضريبية (مقدر ب 1.5% من الناتج الداخلي الخام) و الحاجة إلى أكثر برامج عامة لإغاثة القطاع السياحي و تعزيز الاستثمار في القطاعات الأخرى (مما أدى إلى تكاليف إضافية تعادل 1.1% من الناتج الداخلي الخام، بما فيها 0.6% للاستثمار) ناجما عن تقليل التحويلات (-1.8% من الناتج الداخلي الخام مقابل التوقعات السابقة).

و ينص قانون المالية المُنقَّح على إجراءات مثل (1) تخفيض نسبة القيمة المضافة لقطاع السياحة؛ (2) اعانات جزئية و محددة في الزمن في دفع المساهمات الاجتماعية لتجنب العزوف؛ (3) تسهيلات في ضمانات القروض لرأس المال العامل؛ (4) نفقات إضافية لتعزيز الأمن (موظفين و تجهيزات)؛ (5) تمويل صندوق الضمان لمساندة المشاريع

المتوسطة و الصغرى. علاوة على ذلك، فقد قرّر البنك المركزي تجميد الديون من القروض المصنفة لقطاع السياحة حتى سنة 2016 للتخفيف على الميزانية العمومية للقطاع البنكي¹⁵.

28. و تفاديا لاقضاء القطاع الخاص من التمويل، احتكمت السلطات إلى التمويل الخارجي لتوفير مستلزمات ميزانية 2015 (أي ما يعادل 2.5 مليار دولار أمريكي)، خاصة من المؤسسات المالية الدولية، بما فيه 503 مليون دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي كدعم للموازنة، و 560 مليون دولار أخرى من البنك العالمي من خلال القرض الثالث المقترح لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص و التشغيل (500 مليون دولار) و الصرف الأول لبرنامج التنمية البلدية من أجل النتائج (60 مليون دولار)، و كذلك الدعم الاقتصادي الكلي للاتحاد الأوروبي (230 مليون دولار) ، البنك الإفريقي للتنمية (100 مليون دولار)، صندوق النقد العربي (42 مليون دولار) و الحكومة الجزائرية (100 مليون دولار)، تكميلا لمليار دولار أمريكي من سوق سندات اليورو. و يمكن جمع ما يقارب 200 مليون دولار أمريكي إضافية فضلا لدعم ضمان من البنك الإسلامي للتنمية في سوق الصكوك ، بينما يمكن جمع ضمانات سيادية أخرى من الشركاء الثنائيين في حالة قصري الإيرادات أو التمويلات المُرتقبة.

الجدول 2: المؤشرات المالية الرئيسية في تونس 2011-2018

	2011	2012	2013	2014 (.est)	2015 (.Proj)	2016 (.Proj)	2017 (.Proj)	2018 (.Proj)
الميزانية الجُمليّة (بما في ذلك المنح)	0.3	4.8-	6.0-	3.7-	6.3-	4.0-	3.1-	2.8-
الميزانية الجُمليّة (بدون منح)	0.6-	5.7-	6.2-	4.1-	6.7-	4.1-	3.3-	3.0-
الميزانية الأولية	1.2	3.9-	4.3-	2.3-	3.8-	1.6-	1.5-	1.6-
الإيرادات الجُمليّة (باحساب المنح)	24.6	24.0	23.8	24.5	23.5	24.2	23.8	23.3
الإيرادات الضريبية	20.9	21.0	21.4	22.5	21.9	22.5	22.0	21.5
الإيرادات غير الضريبية	3.3	2.0	2.2	1.5	1.3	1.5	1.6	1.5
المنح	0.3	0.9	0.1	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2
المصاريف الجُمليّة و صافي القروض	23.9	28.8	29.8	28.1	29.9	28.1	27.4	27.3
المصاريف الحالية	17.8	22.6	24.9	23.4	22.8	22.2	21.2	20.6
أجور و رواتب	10.7	12.2	12.5	12.7	13.3	13.2	12.9	12.6
سلع و خدمات	1.7	1.7	1.6	1.8	1.9	1.8	1.8	1.8
سداد الفائدة	1.8	1.8	1.8	1.8	2.0	1.9	1.5	1.5

¹⁵تجميد اموال القروض التصنيف يؤدي الى انخفاض وضع المخصص، وهو بذلك، شكل من اشكال التريث التنظيمي. حث البنك الدولي و الصندوق المركزي على طلب تقارير من البنوك حول حفاظاتهم ، بالتجميد أو بدونه، في سياق التزاماتهم برفع تقارير احترازية.

تحويلات و إعانات	5.9	7.0	7.8	7.0	5.3	5.1	5.0	4.7
مصاريف أخرى (غير مخصصة) /1	0.0	0.0	1.2	0.0	0.3	0.2	0.0	0.0
نفقات رأسمالية و صافي القروض	6.7	6.1	4.9	4.7	7.1	5.9	6.2	6.7
منها: تجديد رأس مال البنوك العمومية	0.0	0.1	0.0	0.0	1.7	0.0	0.0	0.0
الميزانية الجُمليّة (بما في ذلك المنح، على أساس نقدي)	2.5-	4.1-	4.4-	6.2-	6.3-	4.0-	3.1-	2.8-
التمويلات الحكومية العامة	2.5	4.1	4.4	6.2	6.3	3.9	3.1	2.8
الخصوصية /2	0.6	0.6	0.6	0.1	0.2	0.2	0.1	0.0
الخارجي (الصافي)	0.6	3.6	0.8-	4.7	5.6	2.9	2.2	2.2
المحلي (الصافي)	1.3	0.0	4.5	1.4	0.4	0.6	0.8	0.6

المصدر: توقعات البنك الدولي والسلطات التونسية

1/ تضم سنة 2013 أيضا إعادة دفع المبالغ المتأخرة لسنة 2012 لسداد الإعانات في مجال الطاقة

2/ تضم بيع الأصول المحجوزة

29. و ستواصل السلطات اخضاع سياستها المالية في 2015 إلى ارساء توقعات تضخمية منخفضة، و لكن من المُستبعد أن يشد التضيق، باعتبار التباطؤ الاقتصادي. و تُعدّ الارتفاعات السابقة في سعر الفائدة الرسمي خطوات جديرة بالذكر للإشارة إلى مجهود السلطات في كبح التضخم، حتى و إن لم تُسكّتم السياسة إلى حد الآن بإجراءات قد تكون كفيلة بجعل النسب الحقيقية لسوق المال إيجابية. و من هنا فصاعدا، سيركز البنك المركزي التونسي على ابقاء السيولة المناسبة في النظام، و بالأساس أخذه بعين الاعتبار لتأثير الهجمات الارهابية على ميزانية البنوك الأكثر استهدافا للسياحة. يجب أن يستقر التضخم المُعلن، أو ينخفض حتى، خلال الثلاثينين الثالثة و الرابعة، بما أن الانخفاض في الطلب المحلي قد يغطي أثر أي انخفاض في سعر الصرف على أسعار التوريد. من المتوقع أن ينخفض التضخم نوعا ما في نهاية السنة و في سنة 2015، شريطة اعتماد أسعار طاقة أكثر انخفاضا و مواصلة فرض قيود مالية.

30. من المحتمل أن يشهد العجز في الحساب الجاري تحسنا طفيفا في 2015، أي 8.7% من الناتج الداخلي الخام (مقابل 8.8% سنة 2014)، بما أن تحسن الميزان التجاري يتوازى و تدهور الخدمات بعد الهجمات الارهابية. و نتج تحسن الميزان التجاري في الأشهر الخمسة الفارطة عن ارتفاع الصادرات (+4% سنة بعد سنة) و عن انخفاض الواردات (-3.1% سنة بعد سنة). و قد سجلت صادرات المواد الزراعية الغذائية نسبا عالية بفضل مجموعات منتجات الزيتون، بينما تشير الصادرات المصنعة إلى علامات انتعاش مُشجّعة (+4% سنة بعد سنة). و في الوقت ذاته، تبقى واردات المواد الاستهلاكية و خاصة الطاقة منخفضة. هكذا تحسنت النسب خلال الثلاثية الأولى (إلى حدود 6.4% من الناتج

الداخلي الخام سنويا). غير أنه يصعب ابقاؤها على نفس المنوال على مدى الثلاثيات المالية بسبب تأثير الهجمات الارهابية على قطاع السياحة، و الذي يمكن أن يُسبب بدوره انخفاضا بمعدل 1 مليار دولار أمريكي من عائدات ميزان الخدمات. و لتسوية ذلك جزئيا، سيواصل سعر المحروقات الدولي في تخفيف الأعباء بينما ستواصل الصادرات المصنّعة تحسنها، خاصة عندما تكون مدعومة بسعر صرف تنافسي. و من غير المتوقع أن تنتعش التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، إلا في نهاية السنة، حيث أن تحسُّن فائدة المستثمر في بعض القطاعات (التصنيع، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، الطاقة) ستتأثر بتزعُّع الثقة جرّاء المخاوف الأمنية. و بالتالي، لن تتجاوز التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر 1 مليار دولار أمريكي ، قبل الانتعاش في السنوات القادمة.

الجدول 3: احتياجات التمويل الخارجي 2013-2016 (بالمليون دولار أمريكي)

	2013	2014	2015	2016
العجز في الحساب الجاري	3,899	4,274	3,644	3,403
سداد الديون الخارجية على المدى المتوسط و الطويل	1,541	1,644	1,431	1,152
اجمالي الاحتياجات	5,440	5,918	5,075	4,555
منح رأسمالية	247	257	216	278
الاستثمار الأجنبي المباشر و محفظة الاستثمار	1,219	1,118	950	1,373
دفعات على المدى الطويل	2,427	4,616	4,111	2,380
قروض صندوق النقد الدولي	150	1,047	505	35-
تدفقات رأسمال أخرى (بما في ذلك الاقراض على المدى القصير)	432	1,149-	460-	858
الموارد الاجمالية	4,325	4,842	4,817	4,889
الصرف في الاحتياطي الأجنبي (دون قروض صندوق النقد الدولي)	1115-	1076-	258-	334
التمويلات الجمالية	5,440	5,918	5,075	4,555

المصدر: البنك الدولي والسلطات التونسية

القدرة على تحمل الدين:

31. وإن كان دمج الديون الداخلية و الخارجية ناجحا إلى حدود 2010، إلا أن مستوى الديون قد ارتفع بوضوح مذاك، حتى وإن تُعْتَبَر مُحْتَمَلَة حسب المعايير الدولية. إن إدارة الديون الرشيدة و النمو المُستدام خَفَضَا الدين العام من 52% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 إلى 40% سنة 2010. انحدر اجمالي الديون الخارجية بالتوازي من 60% من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 إلى 48% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 (منها ديون على المدى المتوسط و القصير بمعدل 37% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010). ارتفعت نسبة الديون الخارجية بحوالي 8% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2011 و 2014، بينما ارتفعت نسبة الدين العام ب 6% من الناتج الداخلي الخام في نفس الفترة. و في إطار هذا النمو المنخفض، ولكنه منتعش، بين 2016 و 2018 و الدعم المالي التدريجي ابتداء من 2016، فإن الديون العامة و الخارجية ستبلغ ذروتها بين 2016 و 2018 لتسجل الأولى حوالي 56% من الناتج الداخلي الخام والثانية 68% من الناتج الداخلي الخام حسب الترتيب. و تبقى ديناميكية الدين العام عرضة لتعديل مالي بطيء (مع اعتبار صدمات مُحْتَمَلَة على الالتزامات الطارئة)، أو لنمو منخفض، أو لانحدار ملحوظ في سعر الصرف. و في أي حالة من الحالات، فإن الدين العام قد يصل إلى 70% من الناتج الداخلي الخام مع حلول سنة 2019. و يبقى الدين الخارجي عرضة لمعظم الصدمات، ما عدا في حالة انخفاض حاد لسعر الصرف.

32. يعكس ارتفاع مستوى الدين أثر السياسة المالية التوسيعية و اتساع العجز في الحساب الجاري. و من شأن أثر المسائل الأمنية على العجز المزدوج أن يؤخر انخفاض مستوى الدين حتى حلول سنة 2018، باعتبار أن الدعم المالي قد بدأ منذ سنة 2016. و ارتفع الدين الخارجي و العام منذ 2011، نتيجة لاحتياجات التمويل المرتبطة بالاستجابة المالية للأزمة و اتساع العجز في الحساب الجاري. تخفف تركيبة الديون الخارجية المخاطر لتحمل الديون. و في الواقع فإن 38% من الديون الخارجية لتونس مُستحقة للمانحين الثنائيين و متعددي الاطراف و 20% منها "امتيازية"¹⁶. كما أن هيكل آجال الاستحقاق تُعتبر ملائمة بنسبة 44% بين 10 و 15 سنة و 18% بين 15 و 20 سنة. و تقترح نتائج العديد من تحاليل القدرة على تحمل الديون التي أعدها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي أن نسبة الدين قد تبلغ أوجها لما يقارب 68% من الناتج الداخلي الخام لحدود سنة 2018، و ذلك في أرشد الحالات. أي صدمة سلبية للنمو أو ارتفاع العجز في الحساب الجاري سيرفع مستويات الدين الخارجي الى أكثر من 70%، بينما أن ارتفاع سعر الفائدة لن يكون له تأثير كبير. يبقى هذا المستوى العالي من الدين العام مرضيا، مقارنة بالحد الأدنى للقدرة الأساسية على تحمل الديون. إن الاعتماد على الديون بالعملة الأجنبية مصدر ضعف في الدين العام، في حين يُعتبر بلوغ آجال استحقاقها عاملا إيجابيا في تعزيز ديناميكية الدين. و تأخذ التوقعات المذكورة في الجدول 1. أعلاه بعين الاعتبار تأثير العوامل الأمنية على النمو، و على ضعف الإيرادات في الحساب الجاري و الاحتياجات المتزايدة للتمويل.

المخاطر على توقعات الاقتصاد الكلي

33. يُعد الاقتصاد إيجابيا إلى الآن، و لكن نسب النمو المنخفضة منذ سنة 2012، و مخاطر حدوث تراجع على المدى القصير و المتوسط تبقى في ارتفاع. و تتصل أكثر المخاطر جدية بالعوامل الأمنية و المشادات الاجتماعية مع تواصل نقاط الضغط المالي. من شأن تأخير انتعاش منطقة اليورو و مسائل عدم الاستقرار بليبيا أن يُدهور التوقعات الراجعة على التصدير التونسي و الاقتصاد عامة. و على صعيد السياسة الداخلية، فإنه قد تم المصادقة على خارطة الانتقال، و يَعد النظام السياسي مستقرا، حتى و إن تعرّض لبعض التحديات بسبب المسائل الأمنية و الاجتماعية. قد تتماهى التوترات الأمنية، حيث أن الصراعات الإقليمية قد تؤثر تأثيرا سلبيا على تونس. و قد بينت الحكومة و المجتمع المدني عامة عن اصرارها في حل المشاكل الأمنية باجراء ات سريع و قوية، و لكن العرضة للهجمات المتفرقة تبقى عالية. علاوة على ذلك، حتى و كانت الأوضاع الاجتماعية خفت الى حد ما في اعقاب الاتفاقات التي تم التوصل اليها مع النقابات عند مفاوضات الاجور، لا تزال مخاطر التوترات جائزة بسبب استمرار ارتفاع معدل البطالة، و الحاجة الى

¹⁶ يعود ذلك على التزامات تاريخية

اعادة هيكلة قطاع الشركات، ولا سيما بعض الشركات المملوكة للدولة، وانخفاض النمو. غيران الميثاق الاجتماعي قد تتعزز بالتهديدات الامنية، بما أن جميع منظمات المجتمع المدني اتفقت على تشكيل جبهة مشتركة لمكافحة الارهاب. وفي هذا السياق، وجب على الحكومة التونسية ان تحافظ على الدعم المالي الذي بدأ منذ سنة 2014، حتى و إن أدت الصدمة المؤقتة التي أثارها الارهابيون الى ارتفاع الاحتياجات التمويلية في 2015.

34. ويظل الوضع المالي في تونس سليما وقدرتها على تحمل الديون ثابتة، رغم التطورات الاخيرة. و يعتبر اطار سياسة الاقتصاد الكلي كافيا لتحقيق اغراض هذه العملية. وفي سياق الاعداد لخطة الخمس سنوات، تؤكد الحكومة التزامها بالدعم المالي، بما في ذلك سياق الترتيبات الاحتياطية مع صندوق النقد الدولي.

3.2 علاقات صندوق النقد الدولي

35. ما زال برنامج صندوق النقد الدولي متوصلا ، والمناقشات بشأن المؤتمر الاستعراضي السادس بموجب الترتيبات الاحتياطية تشارف على الانتهاء. وقعت تونس على اتفاق مؤازرة مع صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه/جوان 2013، بمبلغ اجمالي قدره 1.75 مليار دولار على مدى 24 شهرا. وقع سداد اول دفعة، حوالي 150 مليون دولار امريكي، بعد الموافقة عليها. توصلت تونس إلى 509 مليون دولار إضافية في كانون الثاني/يناير/جانفي 2014، بعد انجاز المراجعتين الاولى والثانية للبرنامج، 224 مليون دولار في حزيران/يونيه/جوان 2014، 221 مليون دولار في اب/اغسطس/ أوت 2014 و 110 مليون دولار في كانون الاول/ ديسمبر 2014، وذلك اثر الموافقة على المراجعات الثالثة والرابعة والخامسة كتابة على التوالي. سُنِّقَ المراجعة السادسة للبرنامج الى مجلس ادارة صندوق النقد الدولي في ايلول/سبتمبر 2015 (انظر المرفق 3). تعاون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعاوننا وثيقا لاعداد برنامج سياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل منذ انشائها، خاصة لتعزيز النمو واصلاح القطاع المالي. وكان هناك تعاون وثيق ايضا اثناء اعداد و مراجعة الترتيبات الاحتياطية للصندوق، لضمان التكامل بين البرنامجين. ويركز برنامج صندوق النقد الدولي على تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي واستعادة الموارد المالية والخارجية العازلة ، بما في ذلك الاصلاح الضريبي و اعانات الطاقة واصلاح سياسة الصرف الاجنبي، فضلا عن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي واعادة هيكلته، ودعم الاصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار. سيخضع البرنامج المدعوم بالترتيبات الاحتياطية و الذي يمتد الى نهاية 2015، للمراجعة النهائية السابعة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر 2015، مع التركيز على سياسات نقدية حصيفة، والقيود المالية والاصلاحات الهيكلية، لا سيما في القطاع المالي. وتنتظر الحكومة و سلطات صندوق النقد الدولي في احتمالات تجديد البرنامج.

3. برنامج الحكومة

36. في حين تقديم استجابات سياسية آنية لحالات الطوارئ الأمنية و الاجتماعية، شرعت الحكومة في اعداد برنامج تنمية اجتماعية و اقتصادية لخمس سنوات يهدف الى نمو اعلى واكثر استدامة و اكثر شمولاً عن طريق ميثاق وطني جديد و اعادة تحديد نموذج التنمية الاقتصادية. يتلخص مخطط البرنامج الخمسي في "مذكرة توجيهية" انجزتها الحكومة مؤخرا. بناء على تشخيص شامل للنموذج الاقتصادي التونسي في السنوات ال 30 الماضية، فضلا عن التطورات الاخيرة التي تلت الثورة (بما في ذلك التحديات النابعة من الوضع الداخلي وعدم الاستقرار الاقليمي)، ترسم المذكرة عدة سيناريوهات للنمو. وتشمل هاته الأخيرة 1 من 5% من النمو الذي يجب تحقيقه خلال السنوات الاربع القادمة، بفضل ميثاق اجتماعي مُعزّز ونموذج اقتصادي جديد قائم على تشجيع الاستثمار والابتكار، وانفتاح الاسواق، وخلق قيمة اعلى في تونس، وبالتالي زيادة فرص العمل. والواقع ان التشغيل هو اهم وسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية في النموذج. و يقترح مشروع المذكرة أيضا خمسة اعمدة استراتيجية لتوجيه السياسات العامة والاصلاحات: '1' الاستثمار وفرص العمل؛ '2' الادماج الاقتصادي والاجتماعي؛ '3' التنمية المستدامة؛ '4' تنمية اقليمية متوازنة؛ '5' سلامة المالية الكلية. و من شروط نجاح هذا البرنامج توفير بيئة آمنة للمواطنين والاعمال، وكذلك مناخ اجتماعي اكثر هدوءا.

37. فيما يتعلق بتحقيق اهداف الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي ، ستواصل الحكومة الدعم المالي، حتى و إن ظلت الاحتياجات المالية قصيرة الاجل مرتفعة بسبب صدمات الامن في 2015. وعلى وجه التحديد، باشرت الحكومة في برنامج اصلاح ضريبي وجمركي طموح، رامية الى تعبئة موارد اضافية عن طريق سد الثغرات ومعالجة الفساد و التجارة غير الرسمية، عن طريق اوامر ادارية واصلاحات التعريفية، بما في ذلك الغاء السرية المصرفية، او اعادة

النظر في الضريبة على الدخل المرتفع والذين يعملون لحسابهم الخاص¹⁷. وستقدم هذه الإصلاحات في الربع الاخير من سنة 2015 الى جانب قانون الاستثمار الجديد الذي يطرح جملة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية الى تحقيق الانتعاش والتحول الهيكلي على حد سواء. وفيما يتعلق بالنفقات، ستواصل الحكومة معالجة نمو قائمة الأجور ومواصلة عملية الانهاء التدريجي لاعانات الطاقة وتحسين استهداف برامج الحماية الاجتماعية، وتحسين تنفيذ مشاريع الاستثمار العامة من خلال الاستفادة من تشريعات الشراء العام الذي تم اصلاحها مؤخرا ، وكذلك تشديد الرقابة على المؤسسات العامة.

38. من حيث التنمية الإقليمية، ما زالت الحكومة ملتزمة تماما في تهيئة بيئة الحكم المحلي للانتخابات البلدية المقبلة. من اجل تحسين البيئة المالية في المناطق، قامت الحكومة بمساعدة من البنك الدولي بمراجعة نظام النقل الرأسي لمزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ. كنقطة أولى، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز قدرة البلديات على تنفيذ استثمارات مع غرس ثقافة تدريجية لمساءلة المواطنين واصحاب المصالح. وبالإضافة الى ذلك، تقوم الحكومة في ميزانية 2015 بتخصيص تمويلات كبيرة لصالح المناطق المتأخرة، بما في ذلك تحديد وتمويل الهياكل التحويلية وغيرها من مشاريع تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

39. وفيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، واصلت الحكومة الجديدة في الإصلاحات التي شرعت خلال الفترة الانتقالية بهدف تحسين نظم الحكم، وتعزيز بيئة الاعمال وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. وكما توضح مراجعة سياسة التنمية التابعة للبنك الدولي والدراسة التشخيصية المنهجية ومشروع المذكرة التوجيهية للحكومة، فإن البيئة الاقتصادية في عهد نظام الرئيس السابق بن علي اتسمت بانعدام الشفافية والمحسوبية و طلب الريع وما تبعه من ممارسات مناهضة للمنافسة التي او هنت مباشرة الاعمال الحرة والاستثمارات في القطاع الخاص، مانعة زيادة النمو والعمالة. ولمعالجة هذه المشاكل، بدأت حكومة بعد الثورة الإصلاحات بغية تغيير اتجاه السياسة الصناعية وقطع المعاملات البيروقراطية وتقليل التقدير وزيادة الشفافية في اطار تنظيمي وقانوني لتشجيع الاستثمارات وازالة الامتيازات لاتاحة مزيد من التنافس في السوق. ومن بين هذه الإصلاحات:

- قرار اعادة النظر في قوانين وسياسات المنافسة في الاطار المؤسساتي الذي يهدف الى زيادة امكانية الوصول الى الاسواق وتحسين الشفافية وتحسين انفاذ القانون، والحد من السلطة التقديرية ومنع الاحتكار بتوضيح دور مجلس المنافسة ومنحه المزيد من الاستقلالية.
- التحرير التدريجي للقطاعات الرئيسية، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل وخاصة لأهميتها في الاقتصاد ككل و قدرتها في تحسين الشبكة في المناطق المتأخرة.
- صياغة قانون جديد للاستثمار، الذي تجري الحكومة استكمالها حاليا لتقديمه الى البرلمان عند الربع الاخير من 2015، كجزء من حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تضم ايضا اجراء اصلاحات ضريبية وجمركية مذكورة اعلاه، وبالتالي اضعاف الطابع المؤسساتي والتشاركي على عملية الاصلاح المنهجي لتبسيط البيئة التنظيمية للاستثمار، استنادا الى تبسيط الاجراءات والشفافية والحد من السلوك التعسفي و التقديري. وفي هذا السياق سارعت الحكومة بإصلاح ملموس في ادارتي الضرائب والجمارك وغيرها من مجالات الاستثمار الخاص الرئيسية.
- تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي قُدم الى الجمعية الوطنية¹⁸.
- اعتماد تدابير لتسهيل التجارة وازاحة الموانع اللوجيستية ، وخاصة من اجل تحسين اداء الميناء التجاري برادس وهو نقطة الدخول الرئيسية للسلع في البلد¹⁹.
- تنفيذ سياسات فعالة للحصول على المعلومات واطلاق مبادرة الحكومة المفتوحة على الصعيد الوطني.

¹⁷ترمي الحكومة تحديدا إلى تبسيط ضريبة القيمة المضافة، وتبسيط التعريفات الجمركية (وانخفاض معدلات الرسوم الباهظة التي تنتشر التهريب. وسوف تكون هذه التغييرات مصحوبة باصلاحات ادارتي الضرائب والجمارك (مثل تجريد العمليات التجارية).

¹⁸قائد الاتحاد الاوروبي، بمشاركة البنك الدولي، الحوار السياسي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والامتيازات .

¹⁹اتخذت تدابير محددة للمزايدة في السلع مهمة، وتوسيع المساحات و تغيير تخطيط الحاويات في ميناء، مما ادى الى حدوث تحسينات كبيرة في فترات التفريغ والمعالجة.

40. وفي هذا السياق، تركز الحكومة على سياسات القطاعات الرئيسية الرامية الى تعزيز النمو، لا سيما في قطاعي المالية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتشجع الاندماج الاجتماعي عن طريق تحديث الضمان والحماية الاجتماعيين. وأما بالنسبة للقطاع المالي، اتخذت الحكومة الجديدة اجراءات حاسمة لتسريع البرنامج المشروع فيه منذ المرحلة الانتقالية و المدعوم بسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل السابقة (انظر الفقرة 4.2 ادناه). يعتمد استمرار الاصلاحات على هذه الاجراءات و يهدف الى وضع اللامسات الاخيرة على خطط اعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة الثلاثة و تنفيذها؛ وتعزيز اطار حل مشكلة الديون من خلال اعداد اطار قانوني جديد للاجراءات الجماعية؛ واعادة تحديد دور المؤسسات المالية الانمائية العامة؛ وتشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع متناهية الصغر، واطلاق تحديث الاطار القانوني والهياكل المالية (بما في ذلك قانون البنوك الجديد، وضع اطار جديد لمنع الازمات و ادارتها، وتطوير نظم المعلومات الائتمانية وسجلات الاصول). في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قامت الحكومة بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية "تونس الرقمية 2018" التي تهدف الى تحقيق ما يلي: '1' تحسين فرص نفاذ المواطن الى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تحسين جودتها علاوة على الهياكل الاساسية؛ '2' تعزيز حلول التجارة الالكترونية لتحسين القدرة التنافسية والانتاجية في الاقتصاد؛ '3' تحديث الادارة العامة على الصعيدين المحلي والمركزي من خلال حلول الحكومة الالكترونية؛ '4' تشجيع الاستثمار الخارجي في تونس. وتدعم هذه الاستراتيجية سياسة الاصلاحات المدعومة بسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل السابقة. لتعزيز الاندماج الاجتماعي، اتُخذت تدابير لتحسين استهداف و الاستفادة المالية لبرامج الحماية الاجتماعية والتأمين. على سبيل المثال، قد بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم من البنك، في دراسة شاملة لمراجعة الاستفادة المالية والضريبية لنظام الضمان الاجتماعي، بما في ذلك المعاشات التقاعدية، والتأمين الصحي، وخطة تأمين فقدان العمل. ودعما لهذه الاصلاحات، شجعت الحكومة على الحوار الاجتماعي مع الاتحاد النقابي (هو الاتحاد العام التونسي للشغل)، و اتحاد العمل التجاري الرئيسي (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية)، بدعم من منظمة العمل الدولية، من خلال اضعاف الطابع المؤسسي على "عقد اجتماعي جديد" وُقِع في كانون الثاني/جانفي 2013 من خلال انشاء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي المفوض للتوصل الى توافق في الراء بشأن هذه الاصلاحات الرئيسية في المستقبل. سيتم التدقيق في هذا العمل التحليلي وما يترتب على ذلك من خيارات سياسية في اطار الميثاق الاجتماعي.

4. العملية المقترحة

1.4. ربط ببرنامج الحكومة ووصف العملية

41. تعد الحكومة الثالثة المقترحة وفرص ووظائف سياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل العملية الاخيرة من سلسلة دعم الفترة الانتقالية 2012 - 2015 في تونس. تمت المصادقة على العملية الاولى في هذه السلسلة من مجلس إدارة البنك الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 و الثانية في نيسان/ابريل 2014. وتدعم هذه البرامج لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل برامج اصلاح متعددة القطاعات و تستند الى سياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل (القروض لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل) المعتمدة في حزيران/جوان 2011 لدعم الحكومة الانتقالية التونسية عقب ثورة كانون الثاني/جانفي 2011.

42. و يبقى الهدف الانمائي من سلسلة سياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل المساعدة في ارساء اسس السياسات لتعزيز بيئة تجارية تنافسية وقوة القطاع المالي، اضعاف الشمولية والمسؤولية على الخدمات الاجتماعية لزيادة شفافية ومساءلة الادارة العامة. وفي الوقت نفسه، فان العملية المقترحة ستمد بالدعم المالي في ظل المشاكل الأمنية التي واجهتها تونس. تواصل سلسلة قروض سياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل دعمها لبرنامج اجراءات لتمتين اصلاحات الحكومة المدعومة من قروض سياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل لسنة 2011 و توسيع الاصلاحات الاقتصادية المدعومة بالقروضين الأول والثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل. سيتحول القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل، و الذي اقترح دفعه على حصتين، إلى قرض لسياسات التنمية يُدفع على قسط واحد لتوفير دعم مالي آني لتدابير الإغاثة. وبالتالي، فإن سلسلة سياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل شارفت على الانتهاء لتُكْمَل السلسلة المخطط لها لدعم تونس خلال عملية الانتقال السياسي تحت مذكرة استراتيجية مؤقتة. لم تُستكمل كل الاجراءات السياسية الأولى المتوقعة تماما، ولكن أُحرز تقدم كبير على معظمها. كما ان الحكومة ملتزمة بمواصلة هذا الاصلاح الكفيل باحداث تأثير على المدى الطويل. سيواصل البنك الدولي دعم البرنامج من خلال عملية متابعة ومساعدة تقنية برنامجية متواصلة و اجراء حوار بشأن السياسة في اطار الشراكة مع البلدان قيد الاعداد. وفي الفقرات الموالية من الوثيقة تقرير موجز عن الاجراءات التي تعترزم الحكومة تنفيذها.

43. ويبقى اداء سلسلة قروض سياسات التنمية متفاوتا حتى الان ، بسبب التأخيرات المتصلة بالتحول السياسي، ولكنه مرضي. وفي حين ان المناخ السياسي العصيب الذى ساد طوال الفترة بين 2011 و 2013 وحد من طموح الحكومات السابقة في تعميق و توسيع نطاق الاصلاحات قد بدأ منذ الخروج من المأزق، فإن البحث عن توافق سياسي واجتماعي حقيقي حول الاصلاحات الأساسية قد بدأ فى 2014 مع بدء الحوار الاقتصادي الوطني، على غرار الحوار السياسي الذى يسر حل ازمة 2013. وفي فترة 2014 و 2015، اتخذت الحكومات اجراء ات لتعجيل تنفيذ الاصلاحات في مجالات الاتصالات والمصارف و التبسيط التنظيمي والحكومة. وقد تم تسجيل عدة تحسّنات فى تحقيق النتائج على النحو المبين فى المرفق 1، بينما فى بعض المجالات الأخرى، ولا سيما فى بعض الاصلاحات الجارية فى القطاع الاجتماعي، يبقى التقدم بطيء. هذا وويركز قرض سياسات التنمية الأخير على الاصلاحات الرئيسية التى يتعين اتخاذها لتعزيز الاقتصاد التنافسي وتحديث القطاع المالي وتعزيز الشفافية فى الشؤون العامة.

44. وكما ذكر اعلاه، فقد التزمت عملية القرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الاوروبى، وصندوق النقد الدولى، و البنك التنمية الأفريقي والشركاء الثنائيين الرئيسيين. لعب البنك دورا قياديا فى المساعدة على تنسيق العمل مع شركاء دعم الميزانية و على التواصل مع الحكومة، وتقييم اطار سياسة الاقتصاد الكلي لهذا البرنامج وتبادل المعرفة وافضل الممارسات المستمدة من التجربة الدولية. هذا ومن المقرر ان يستمر التنسيق بل و تعزيزه فى اطار الخطة الخمسية القادمة، و الإطار القادم الشراكة بين البلدان للبنك الدولي.

2.4. الاجراءات المتخذة والنتائج والأسس التحليلية

45. اما مصفوفة القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل، الملخصة فى الجدول الموالي، فهي تتضمن سبعة مقترحات سابقة. تمت مناقشة الاجراءات السابقة التى تدعمها هذه العملية والنتائج المتوقعة ادناه. يتماشى برنامج الاصلاح المدعوم بالقرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل مع قائمة النوايا الارشادية من وثيقة برنامج القرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل. تخضع جميع الاصلاحات إلى حوارات سياسية مكثفة مع البنك، و قد استفادت هذه الأخيرة من الدعم الفنى المستمر بغية ضمان امتثالها لمعايير الجودة التى تمكنهم من تحقيق نتائج التنمية من حيث الفرص الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم الفقرات التالية وصفا مفصلا للتقدم المحرز فى تنفيذ الاصلاح منذ الموافقة على الاجراءات السابقة للقرضين الأول و الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل. بما أن القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل قد اقترح خصيصا للاستجابة إلى حالة الطوارئ الناجمة عن الهجمات الارهابية المتتالية فقد تم دمجها ليدفع فى قسط واحد (انظر الفقرة 42). وكما ذكر اعلاه، فإن سياسة الحوار و دعم مجموعة البنك الدولي فى النوايا الأولية التى ضُبِطت كان مكثفا واحرز قدرا كبيرا من التقدم صوب تحقيق هذه النوايا التى لا تزال الحكومة ملتزمة بتحقيقها²⁰.

²⁰ وعلى وجه التحديد، قانون الاستثمار الجديد سيُقدّم الى الجمعية الوطنية كجزء من مجموعة الاصلاحات المتكاملة التى تشمل الاصلاحات الضريبية والجمركية فى الربع الاخير من 2015، فى حين انه من المتوقع ايضا ان تعتمد قوانين الافلاس و المنافسة والنفاد الى المعلومات قبل نهاية 2015.

ملخص الاجراءات السابقة للقروضين الأول و الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل و الاجراءات السابقة المقترحة للقروض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل			
الاجراءات السابقة للقروض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل (2012)	الاجراءات السابقة للقروض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل (2014)	النوايا الارشادية من وثيقة برنامج القرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل	الاساس المنطقي و وضع الاجراءات السابقة للقروض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص والتشغيل (2015)
تهيئة بيئة تجارية تنافسية			
<ul style="list-style-type: none"> • واعتمدت الحكومة المرسوم رقم 1682—2012 باغسطس/أوت 14، 2012 لشن منهجية عملية و تشاركية للمراجعة التنظيمية لمعاملات الاعمال التجارية من اجل تبسيط الاجراءات وزيادة الشفافية وتقليل مجال السلوك التعسفي و التفاضلي للكوادر العمومية والالتزام بالخروج باصلاحات ملموسة خلال 9 شهور في مجالات تتصل بالاستثمار الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> • قانون الاستثمار (الذى يضم مراجعة شاملة لقانون رقم 93-120و التنقيحات الملحقة) قد نشر في الرائد الرسمي. • قانون الاستثمار (الذى يضم مراجعة شاملة لقانون رقم 91-64) قد نشر في الرائد الرسمي. 	<ul style="list-style-type: none"> • #1 PA: وقد اتخذت الحكومة التدابير التالية لتنفيذ وتوسيع عملية التبسيط التنظيمي: '1' المرسوم رقم 2014—3484 بتاريخ 18 ايلول/سبتمبر 2014، بشأن تمديد التبسيط التنظيمي ل4 وزارات اضافية، نشرها في الرائد الرسمي رقم 78 المؤرخ في 26 ايلول/سبتمبر 2014؛ '2' قرار أولوية تبسيط او الغاء 154 تدبيرا مع القطاع الخاص. وافق مجلس الوزراء في 22 تشرين الاول/اكتوبر 2014 • الوضع: تم انجازه . تم ادراج #1 PA في قروض سياسات التنمية لتعزيز مناخ اصلاح الاستثمار ودعم استمرارية تنفيذ اجراءات القرض الأول لسياسات التنمية سابقة.. • سقوط الحافز لاستحالة المصادقة على قانون الاستثمار الجديد في الوقت المحدد للقسط الواحد لقرض سياسات التنمية. • سقوط الحافز لاستحالة المصادقة على قانون المناقصة الجديد من قبل الجمعية الوطنية في الوقت المحدد للقسط الواحد لقرض سياسات التنمية. قُدّم مشروع قانون المناقصة الى الجمعية الوطنية، مع 	

			<p>التزام الحكومة بتقديم مقترح تعديلات وفقا لتوصيات البنك الدولي خلال المناقشات البرلمانية .</p>
<ul style="list-style-type: none"> • اصدر رئيس مجلس الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطني قرارا بفتح مراكز كابلات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية لاكثر مشغلين (بالاضافة الى اتصالات تونس). 	<ul style="list-style-type: none"> • اصدر و نشر رئيس الهيئة التنظيمية للاتصالات على موقع الهيئة القرار رقم 2013/165 المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، لخفض تعريفات الوصول الى محطات الكابلات المغمورة ب60% على الاقل نظرا للعرض الذي اقرته الهيئة التنظيمية للاتصالات في تشرين الاول/اكتوبر 2012 	<p>عدلت الحكومة مرسوما يحدد الجدول الزمني للالتزامات (كراس شروط) لمشغلي الشبكات الافتراضية المحمولة والتراخيص ل [X] مشغلي الشبكات الافتراضية المحمولة مع بوابة نفاذ دولية..</p>	<ul style="list-style-type: none"> • #2 PA: وقد اتخذت الحكومة التدابير التالية الرامية الى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية: '1' المرسوم رقم 4773/2014 بتاريخ 26 كانون الاول/ديسمبر 2014، بشأن شروط واجراءات منح تراخيص لمقدمي خدمات الانترنت، ونشرت في الرائد الرسمي رقم 7 المؤرخ في 23 كانون الثاني/جانفي 2015؛ '2' اصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقع الهيئة القرار رقم 2014/74 المؤرخ في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، قبول الهيئة عرضا تقنيا و تعريفيا للتفكيك، مما يتيح الى مشغلي سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية الوصول مباشرة الى الهياكل الاساسية المحلية للاتصالات السلكية واللاسلكية حسب شروط يصادق عليها البنك؛ '3' اصدر رئيس الهيئة ونشر على موقع الهيئة القرار رقم 2015/71 بتاريخ 5 جويلية 2015، الذي ينص على ظروف وأساليب التنفيذ وقابلية حمل ارقام الهاتف الثابتة والجواله.
	<p>اصدر رئيس الهيئة التنظيمية للاتصالات على موقع الهيئة القرارين رقم ونشر رقم 149 و 150، المؤرخين في 13 حزيران/يونيه 2013، ليوافق على العروض التقنية والأسعار المقترحة من قبل اصحاب الهياكل البديلة لللياف البصرية (الشركة الوطنية التونسية للسكك الحديدية) و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز لاستتجار قدرة المشغلين المرخص لهم على حد السواء و بدون تفاضل ميزي أو سعري لتوفير امكانية الاتصال عبر الحدود..</p>		<p>الوضع: تم انجازه .</p> <p>حل #2 PA محل النوايا الأولية المعتمدة ، حيث من المتوقع ان يكون لها تأثير أقوى من تأثير تراخيص مشغلي الشبكات الافتراضية المحمولة على المنافسة في سوق النطاق العريض. ومع ذلك، تم منح ثلاث رخص مشغلي الشبكات الافتراضية المحمولة حتى الان.</p> <p>#3 PA: نشر تنفيذ المرسوم رقم 2015-85 المؤرخ في 24 نيسان/ابريل 2015، القانون رقم 2014-48 المؤرخ في 24 تموز/جويلية 2014 في الرائد الرسمي رقم 34 بتاريخ 28 ابريل 2015، بشأن اعادة تشكيل الشركة الوطنية للاتصالات المملوكة من الدولة.</p> <p>الوضع: تم انجازه .</p>

			<p>تم ادراج #3 PA الجديد في قروض سياسات التنمية لدعم إعادة هيكلة المشغل التاريخي المملوك من الدولة..</p>
<h3>تعزير القطاع المالي</h3>			
<ul style="list-style-type: none"> • وجه وزير المالية ابداء اهتمامه للجنة الاستراتيجية والحسابات المالية، خاصة ثلاثة بنوك بالقطاع العام و هي الشركة التونسية للبنك، و بنك الاسكان و البنك الوطني الفلاحي. • أصدر محافظ البنك المركزي منشورا يبين فيه قواعد أكثر صرامة للحيطرة المالية للقطاع المصرفي ، والتحول تدريجيا نحو أفضل الممارسات الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> • المرسوم رقم 4953 /2013 بتاريخ 5 كانون الاول/ديسمبر 2013، بشأن أساليب ادارة البنوك و الحوكمة للبنوك الثلاثة المملوكة من الدولة (الشركة التونسية للبنك، و بنك الاسكان و البنك الوطني الفلاحي). has been نشر في الرأى الرسمي رقم 98 المؤرخ في 10 كانون الاول/ديسمبر 2013. 	<ul style="list-style-type: none"> • على اساس التشخيص الناتج عن التدقيق الكامل الذي قدمته البنوك العامة ارست الحكومة لجنة وزارية بشأن إعادة هيكلة البنوك العامة الرئيسية الثلاث (البحث عن شركاء استراتيجيين الدمج والتصفية والخصخصة، إعادة الرسملة...). 	<ul style="list-style-type: none"> • #4 PA: وقد اتخذت التدابير التالية من اجل إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة: '1' اعتمد مجلس ادارة الشركة التونسية للبنك نخطة إعادة هيكلة مفصلة للشركة التونسية للبنك في 16 نيسان/ابريل 2015؛ '2' اعتمد مجلس الادارة بنك الاسكان خطة إعادة هيكلة مفصلة في 3 اذار/مارس 2015؛ '3' اعتمد المجلس المشترك بين الوزارات إعادة هيكلة استراتيجية للبنك الوطني الفلاحي في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. <p style="text-align: center;">الوضع: تم انجازه</p> <p>ويعكس PA كذلك التقدم المحرز في خطط إعادة التشكيل ثلاثة بنوك مملوكة للدولة . و تبلورت الاستراتيجيات في خطط إعادة هيكلة اعتمدت للشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان . اعتمدت استراتيجية إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي، و البنك الدولي بصدد العمل على خطة مفصلة للبنك الفلاحي.</p> <ul style="list-style-type: none"> PA#5: وقد اتخذت الحكومة التدابير التالية من اجل تحسين ادارة البنوك المملوكة للدولة: '1' نُشرت الدعوة الى التعبير عن الاهتمام بمناصب المديرين التنفيذيين للشركة التونسية للبنك و بنك الاسكان و البنك الوطني الفلاحي على موقع وزارة المالية يوم 22 جويلية 2015؛ '2' ان المرسوم رقم 968 المؤرخ 6 اوت/اغسطس 2015 المكمل للمرسوم رقم 90-1855، المؤرخ في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، والذي ينشؤ نظام التعويضات للرؤساء التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة . وقد تم نشر هذا الأخير في في الرائد الرسمي رقم 63 المؤرخ 7 اوت/اغسطس 2015.

		<p>• تم نشر قانون تأسيس شركة لإدارة الأصول (AMC) للتعامل مع الديون في القطاع السياحي في الرائد الرسمي .</p> <p>• تم نشر قانون الإفلاس الجديد (والذي يدمج الفصل الرابع من قانون التجارة والقانون رقم 34-95 بالرائد الرسمي</p>	<p>الوضع: تمّ انجازه. يهدف الإجراء # 5 الذي تمّ اتخاذه إلى زيادة تحسين الحوكمة في البنوك المملوكة للدولة.</p> <p>• انخفض المحفّز ذلك أنّ الموافقة على القانون الجديد لشركة إدارة الأصول غير ممكنة في الإطار الزمني للقسط الأول من قرض سياسات التنمية. ويجري تنقيح مشروع قانون شركة إدارة الأصول من قبل الحكومة. و تبقى نتائج هذا العمل غير مؤكدة في الوقت الراهن نظرا للصدمة التي تلقتها صناعة السياحة في أعقاب الهجمات الإرهابية في مارس وجوان/ يونيو 2015.</p> <p>• انخفض المحفّز ذلك أنّ الموافقة على قانون الإفلاس الجديد ليس من الممكن في الإطار الزمني للقسط الأول من قرض سياسات التنمية. تم تقديم مشروع قانون الإفلاس في البداية إلى البرلمان</p>
<p>تقديم خدمات اجتماعية أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة</p>			
<p>• وُجِدَت الحكومة و نظّمت برامج الإدماج المهني الممولة من قبل الصندوق الوطني للتشغيل وأنشأت إطارا للمراقبة والتقييم للوقوف على تأثير برامج التشغيل على نتائج سوق العمل الخاصة بالمستفيدين.</p> <p>• أنشأت الحكومة في القطاع الصحي نظام تدقيق وتقييم واعتماد نظام جودة للخدمات الصحية باستخدام معايير متوافقة مع هيئات الاعتماد الدولية</p> <p>• أنشأت الحكومة سلطة وطنية لتقييم وضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي.</p>	<p>• تمّ نشر المرسوم رقم 3232-2013 الصادر عن رئيس الوزراء بتاريخ 12 أوت/ أغسطس 2013 بالرائد الرسمي تحت عدد 67 بتاريخ 20 أوت / أغسطس 2013 و يقضي بإضفاء الطابع المؤسسي على التقييم التشاركي المستقل لتحسين الأداء على مستوى تقديم الخدمات تحت هيئة وطنية للمراقبين</p>		

زيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة

<ul style="list-style-type: none"> • حددت الحكومة الإجراءات اللازمة لتنفيذ المرسوم الصادر عام 2011 والمتعلق بحق المواطنين في النفاذ إلى الوثائق التي تحتفظ بها الهيئات العامة. • أصدر وزير المالية قراراً بشأن نشر معلومات أساسية عن المالية العامة، بما في ذلك ميزانية المواطن و منصة مفتوحة على الانترنت الميزانية تتيح للمواطنين الوصول مباشرة إلى البيانات المتعلقة بالإنفاق العام بشكل تفصيلي وفي الوقت المناسب . 	<ul style="list-style-type: none"> • المرسوم رقم 1039-2014 المؤرخ في 13 مارس 2014، حول نظام الوطني للمشتريات العامة، وقد نشر في الرائد الرسمي تحت عدد 22 بتاريخ 18 مارس 2014. 	<ul style="list-style-type: none"> • القانون الأساسي المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة و الذي تمّ نشره في الرائد الرسمي. 	<ul style="list-style-type: none"> • الإجراء # 6 الذي تمّ اتخاذه : تم نشر التقرير الرسمي السنوي حول تمويل الشركات المملوكة للدولة للفترة الممتدة بين 2010-2012 على الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الوزراء. الوضع: تم انجازه. أدرج الإجراء الجديد # 6 الذي تمّ اتخاذه في قرض سياسات التنمية ذلك أنه يساهم في المزيد من الشفافية المالية إضافة إلى دعم تعزيز الرقابة على الشركات المملوكة للدولة. • الإجراء # 7 الذي تمّ اتخاذه : قدمت الحكومة مشروعاً منقحاً للقانون الأساسي للنفاذ إلى المعلومة إلى البرلمان (مجلس نواب الشعب) في 6 أوت/أغسطس 2015. الوضع: تم انجازه. تم تنقيح المحفّر المتوخى في البداية، ذلك أنّ الموافقة على القانون من قبل البرلمان ليس ممكناً في الإطار الزمني للقسط الأول من قرض سياسات التنمية. وقد تمت الموافقة على مشروع القانون الأول من قبل الحكومة وتقديمه إلى البرلمان أثناء إعداد قرض سياسات التنمية وسحب في وقت لاحق من أجل إدراج تعديلات إضافية. وقد تم تقديم مسودة جديدة للقانون للبرلمان في 6 أوت / أغسطس 2015.
--	--	--	--

مجال السياسات الأول : تعزيز بيئة أعمال أكثر تنافسية

الإجراء رقم 1 الذي تم اتخاذه و المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية: اتخذت الحكومة التدابير التالية لتنفيذ وتوسيع عملية التبسيط التنظيمية: (i) المرسوم رقم 2014-3484، بتاريخ 18 سبتمبر 2014، بشأن تمديد التبسيط التنظيمي إلى 4 وزارات إضافية، وقد نشر في الرائد الرسمي رقم 78 المؤرخ في 26 سبتمبر 2014. وتمت الموافقة على قرار تبسيط أو إلغاء 154 من التدابير التي تم تحديدها كأولوية في القطاع الخاص من قبل مجلس الوزراء في 22 أكتوبر 2014.

46. الأساس المنطقي . لا زالت تونس تعاني من شدة ارتفاع تكلفة ومخاطر البيئة التنظيمية الأمر الذي من شأنه أن يشكّل عائقاً أمام المستثمرين . و يتعاطى قطاع الأعمال مع مجموعة من الإجراءات المعقدة و يزرع تحت وطأة الوثائق والتقديرات في تطبيق الأنظمة (مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الفساد)، و يشمل ذلك الضرائب والجمارك والتراخيص والتصاريح والإجراءات الأخرى . و تناهز تكاليف العبء التنظيمي في الشركات ما معدّله 13 % من مجموع عائداتها.²¹ و بيّنت مراجعة البنك لسياسة التنمية أن التبسيط والحدّ من عدد الإجراءات التنظيمية ، و لا سيما تلك التي تسير في اتجاه الحدّ من التقديرات في تطبيقها، أمر بالغ الأهمية لتحسين بيئة القطاع الخاص في تونس . ونتيجة لذلك ، فإن مجموعة الإجراءات ذات الأولوية تشمل الإجراءات المتعلقة ب (i) التخفيض في الإجراءات الشكلية لتحقيق الإمتثال . (ii) التقليل من المواعيد النهائية لاتخاذ القرارات الإدارية؛ (iii) إلغاء التراخيص والتصاريح التي لا داعي لها. (iv) تجريد الإجراءات (أي ، جعلها آلية بشكل كامل) ممّا يحدّ من اللقاءات المباشرة ، و التعامل وجها لوجه مع الإدارة وزيادة الشفافية في العمليات الإدارية؛ و (v) اللامركزية على مستوى الإجراءات لتوفير الوقت وتكاليف التنقل بالنسبة إلى الشركات، وخاصة الصغرى منها والمتوسطة في المناطق الداخلية . وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المجالات الرئيسية التي تركت جانبا في بداية العملية (الصحة، والأمن / الداخلي والبنية التحتية والبيئة) ستخضع الآن للتبسيط التنظيمي . وأخيرا، فإنّ الحكومة قامت بإنشاء هيكل دعم خاص بالمستثمرين في جميع الوزارات والولايات لضمان توحيد نقطة وصول جميع شكاوى الشركات من الإجراءات ، وبالتالي تعزيز استدامة العملية .

47. التقدم المحرز منذ الموافقة على القرض الأول و الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل . بدأت ممارسة التبسيط التنظيمي عندما اكتسب أول قرض لسياسات التنمية قوة دفع جديدة منذ عام 2014. واستنادا إلى المرسوم الذي تم اعتماده في عام 2012 (الإجراء الذي تم اتخاذه للقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل)، أطلقت الحكومة عملية في الوزارات الاقتصادية الرئيسية للمراجعة التنظيمية الممنهجة لإجراءات العمل و ذلك لتبسيط الإجراءات ، وزيادة الشفافية، والحد من السلوك الإعتباطي و التقديري من جانب الموظفين العموميين، في المجالات ذات الصلة بالاستثمار الخاص . وكان القصد هو إجراء المراجعة خلال فترة قصيرة، ولكن التقدّم كان بطيئا خلال 2012 و 2013. و بقيت وزارة المالية، التي اختيرت كهيئة تجريبية في عملية المراجعة ، بعيدة عدة خطوات عن الهيئات الأخرى ، واعتمدت في عام 2013 خطة لتبسيط أو إلغاء الإجراءات. وقد تمّ اتخاذ معظم هذه التدابير في ميزانية عام 2014 (الأولوية والتكميلية)، بالإضافة إلى اعتماد المراسيم والمناشير أو المذكرات الداخلية. أمّا فيما يتعلق بالوزارات المعنية الأخرى، فإنّ الحكومة والبنك وافقا على التركيز على الدفعة الأولى من تبسيط الإجراءات ذات القدر الأكبر من التأثير المحتمل . و أجرى المعهد العربي لرواد الأعمال (IACE) ، المؤسسة البحثية المعروفة في مجال القطاع الخاص ، مشاورات مع القطاع الخاص حول الإصلاح ، وشكل التقرير الصادر عنها أساسا لقائمة من التدابير، التي ستكون موضوع الإجراء الذي تمّ اتخاذه لهذا القرض الخاص بسياسات التنمية. أمّا ما يتصل بالعملية التجريبية التي قامت بها وزارة المالية، فقد تمّ إلغاء أو تبسيط 200 إجراء، تتعلق على سبيل المثال بتراخيص التصدير و الإستيراد، و الإعفاءات الضريبية على القيمة المضافة أو أذون النقل لأنواع معينة من السلع.

21 انظر البنك الدولي (2014)، مراجعة سياسة التنمية: الثورة غير المكتملة ، الفصل 4، التقرير رقم 86179- تونس .

كما تم إصدار قرار وزاري ينصّ على نشر القائمة الكاملة للإجراءات على الانترنت، بما في ذلك جميع الوثائق والإجراءات والمهل الزمنية المطلوبة للحصول على التراخيص أو التصاريح المعنية.²²

48. إصلاح السياسات. نتيجة للتشاور مع القطاع الخاص، تم وضع أول قائمة من 240 إجراء وقع اعتبارها من أكبر العوائق أمامه. وتم اعتبار هذه المجموعة من الإجراءات كمبرر تنظيمي، واتخذ مجلس الوزراء قرارا نهائيًا من أجل التبسيط الفوري أو الإلغاء الخاص بمجموعة فرعية من 154 إجراء (الإجراء الذي تم اتخاذه للقرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل).

49. الحالة اعتبارا من أوت/ أغسطس 2015: الإجراء الذي تم اتخاذه. بناء على قوة الدفع المتجددة في عملية التبسيط، قررت الحكومة تمديد البرنامج لأربع وزارات إضافية تلعب دورها دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و نعني بذلك وزارات التجهيز والصحة والسياحة والداخلية. وكان الدافع من وراء هذا القرار أيضا هو ردود الأفعال التي وردت من القطاع الخاص حول أهمية التخفيف من الأعباء الإدارية الناشئة من هذه الوزارات. و صادق مجلس الوزراء على قائمة ب154 إجراء من ذوي الأولوية، مع تعليمات باتخاذ جميع الخطوات التنفيذية بشكل فوري. و يجري إلى الآن تنقيح 99 منها، (بما في ذلك الإلغاءات عند الحاجة)، وقد تم الانتهاء من العمليات المتعلقة ب 51 إجراء. إضافة إلى اعتماد تمديد عملية التبسيط بالنسبة إلى الوزارات الرئيسية الإضافية و يجري الآن تحديدها. و سيتم تنظيم إعلام أولي وتمارين على إعداد جرد لعمليّة التقدم وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص قبل نهاية هذا العام من أجل تتبّع التقدم المحرز على أرض الواقع. و علاوة على ذلك، فقد كلف مجلس الوزراء هيئة الرقابة العامة للمصالح العموميّة بالتحقّق والتقييم الخاص بتنفيذ التدابير، وطلب من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات مراقبة تأثيرها على أرض الواقع. و ستقوم مجموعة البنك الدولي بمراقبة التنفيذ من خلال استمرار الحوار بمقتضى محفظتها الحالية و إطار الشراكة القطريّة المقبل.

50. النتائج المتوقعة: الحد من التكاليف والوقت والخطوات من أجل الامتثال التنظيمي. و يحسب عبء الوقت و التكلفة على القطاع الخاص عادة باستخدام منهجية نموذج التكلفة القياسي حيث يتم تقدير حجم العبء قبل وبعد اعتماد الإصلاح. وبالنظر إلى العدد الكبير من عمليات التبسيط أو الإلغاء، يركّز مؤشر النتائج على عينة من الإجراءات ذات الأولوية. وتقدّر تكلفة العبء التنظيمي للمجموعة الفرعية من الإجراءات المختارة ذات الأولوية استنادا إلى مقابلات مع القطاع الخاص وباستخدام منهجية وفورات تكاليف الامتثال ب 70 مليون دولار أمريكي أما الوفورات المتوقعة للقطاع الخاص فتقدّر ب 30 مليون دولار أمريكي (أي بانخفاض ب 40%) و ذلك بحلول نهاية عام 2016. و من النتائج والآثار المتوقعة الأخرى، والتي يصعب قياسها كميا يمكن أن نذكر خفض التقدير، وزيادة كفاءة القطاع العام، وزيادة الاستثمارات.

51. التقدم المحرز على مستوى المحفّزات المخططة سابقا. كان اعتماد قانون الاستثمار الجديد وقانون المنافسة مقررا مبدئيا كمحفّزين لبرنامج قرض سياسات التنمية، المتعلق بمجال السياسة الأول. ومع ذلك، و نتيجة تحويل القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل إلى عملية ذات قسط واحد، فإنّه لم يعد من الممكن الاحتفاظ بهذه المحفّزات في العملية المقترحة. ومع ذلك، فقد تحقق تقدم ملموس على مستوى كل منهما. و تمّت تحت إشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، صحة لجنة وزارية، صياغة نسخة مبسّطة ومعدّلة من قانون الاستثمار وقع فيها تناول توصيات مجموعة البنك الدولي. وقد تم التشاور حول هذه النسخة مع أصحاب المصلحة وتمت مناقشتها مرة واحدة في اجتماع لمجلس الوزراء. ومن المتوقع أن تتم دراستها من قبل مجلس الوزراء وعرضها على البرلمان في الربع الأخير من عام 2015 قصد اعتمادها بشكل نهائي قبل نهاية العام جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الرئيسية الأخرى في قسم الضرائب والجمارك. وتمت الموافقة على مشروع قانون المنافسة من قبل مجلس الوزراء وإرساله إلى البرلمان السابق للمراجعة في عام 2013 بعد عدة تنقيحات، ولكنّ القانون لم يتمّ اعتباره قبل انتخابات عام 2014. ثم تمّت إعادة إدراجه في الأجندة التشريعيّة لمجلس نواب الشعب الحالي. و قد وافقت الحكومة على توصية البنك بإدخال تعديلات

²²تم نشر جميع الإجراءات المعنية، و أهدافها، و مواضعها، و الوثائق المطلوبة فيها، و أساسها القانوني، و جدولها الزمني على المواقع

الإلكترونية التالية: www.finances.gov.tn، www.douane.gov.tn، www.impots.finances.gov.tn.

تتعلق بقدرة مجلس المنافسة على بدء التحقيق بحكم موقعه. و رحّبت المفوضية الأوروبية من جانبها بمشروع القانون باعتباره تقدماً مقبولاً مقارنة بالنظام الحالي و اعتبرته متوافقاً مع بدء المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة العميقة و الشاملة.

الإجراء 2 # الذي تم اتّخاذه: اتخذت الحكومة التدابير التالية لتحرير قطاع الاتصالات (i): بالمرسوم رقم 2014-4773 بتاريخ 26 ديسمبر 2014، بشأن شروط وإجراءات منح التراخيص لمقدمي خدمات الإنترنت، وقد نشر في الرائد الرسمي تحت رقم 7 بتاريخ 23 جانفي/يناير 2015 (ii) أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات قراراً تم نشره على موقعها على الإنترنت تحت رقم 2014/74 بتاريخ 17 نوفمبر 2014، تم فيه قبول العروض التقنية و التعريفية الخاصة بعملية التقسيم ، وبالتالي السماح لشركات سوق الاتصالات بالوصول المباشر للبنية التحتية للحلقة المحلية للاتصالات التابعة للشركة الوطنية للاتصالات في ظروف مقبولة بالنسبة إلى البنك. و (iii) أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقعها ، القرار رقم 2015/71 المؤرخ في 5 جويلية/يوليو 2015، الذي يحدد شروط وطرائق التنفيذ الخاصة بخدمة نقل الأرقام الثابتة والمتحركة.

الإجراء 3 # الذي تم اتّخاذه: المرسوم التنفيذي رقم 2015-85 بتاريخ 24 أبريل 2015، من القانون رقم 2014-48 بتاريخ 24 جويلية/يوليو 2014، حول إعادة هيكلة الشركة الوطنية للاتصالات، المملوكة للدولة، و المنشور في الرائد الرسمي تحت رقم 34 و المؤرخ في 28 أبريل 2015.

52. الأساس المنطقي: لا يزال قطاع الاتصالات، باعتباره عموداً فقرياً رئيسياً وقطاعاً يمكن أن يكون ذا قيمة مضافة عالية للاقتصاد التونسي، يتسم بمستويات منخفضة من المنافسة بسبب تقييد عملية الدخول والأنظمة المقيدة التي تعيق المنافسة بين المشاركين الموجودين في السوق في بعض القطاعات المهمة منه ، بما في ذلك خدمات النطاق العريض والإنترنت، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، و الوصول المنخفض والاستخدام غير الكافي للبنية التحتية²³ و بالتوازي مع وضع خطة لتنمية القطاع (تونس الرقمية 2018)، بذلت السلطات جهوداً في مجال الإصلاح لتحفيز المنافسة وفتح الأسواق وخصوصاً في القطاعات الرئيسية منها (الاتصالات الدولية والإنترنت ذات النطاق العريض). و توسّعت حزمة التدابير التي يدعمها القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل عملية الإصلاح في هذا القطاع من خلال (i) توسيع عملية التحرير من خلال المنافسة القائمة على الخدمات الخاصة بالإنترنت والخدمات الصوتية، إلى جانب تحسين الحصول على البنية التحتية الثابتة²⁴ لنقل البيانات والإنترنت (الإجراء الذي تم اتّخاذه للقرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل حول المرسوم الجديد لتنظيم مزودي خدمات الإنترنت، تقسيم الحلقة المحلية وإمكانية نقل الأرقام)؛ (ii) معالجة مسألة إعادة هيكلة المشغل التاريخي المملوك للدولة ، وهي قضية لم يعد بالإمكان استئناؤها من الإصلاحات التنظيمية.

53. التقدم المحرز منذ الموافقة على القرض الأول و الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل. وفيما يتعلق بالإصلاحات في مجال الاتصالات ، لم تحقّق عدّة تدابير ، بما في ذلك تلك التي يدعمها قرض سياسات التنمية السابق ، حتى الآن إلا آثاراً جزئية فقط ، و ذلك بسبب تأخير التنفيذ و تحديات التقاضي . و بينما ازدادت المنافسة في بعض قطاعات السوق ، كما يتضح ذلك من رخص المكالمات الدولية الصادرة ورسوم التجوال، فإنّ سعر الاتصالات الدولية الواردة لم يتغيّر وما زال باهظاً على الرغم من التدابير المتخذة في إطار هذين القرضين السابقين لسياسات التنمية في السلسلة. و كان القرار الأول عام 2012 من قبل السلطة المكلفة بالاتصالات (الهيئة الوطنية للاتصالات) لفتح الطريق للوصول إلى محطات استقبال كابلات الاتصالات الدولية (التي يسيطر عليها المشغل التاريخي المملوك للدولة ، اتصالات تونس - الإجراء الذي تم اتّخاذه للقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق

²³ انظر البنك الدولي (2014)، مراجعة سياسة التنمية: الثورة غير المكتملة ، الفصل 2، التقرير رقم 86179- تونس .

²⁴ بما في ذلك العمود الفقري، و النقل الراجع والبنية التحتية للحلقة المحلية.

الفرص و التشغيل)، متبوعا بقرار آخر من الهيئة الوطنية للاتصالات للحد من التعريفات المحملة من قبل اتصالات تونس لتوفير الوصول إلى محطة استقبال الكابلات البحرية بنسبة 60% (الإجراء الذي تمّ اتّخاذه للقرض الثاني لسياسات التنمية المتعلّقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل). وأدى هذا الانخفاض إلى مزيد قرب معدل الوصول إلى التكاليف الفعلية بعد الانتهاء من وضع المعايير وتكلفة الدراسة. ومع ذلك، فقد تمّت إعاقه أثر الإصلاح من خلال الشكوى التي تقدّمت بها اتصالات تونس إلى المحكمة الإدارية، التي حكمت أخيرا لصالحها.²⁵ و قد تمّت إثارة تحدّيات قانونية أخرى من قبل اتصالات تونس وغيرها من الفاعلين المهمين في السوق فيما يتعلّق بإجراءات التحرير.²⁶ و في حكمها الأخير، مع ذلك، رفضت المحكمة الإدارية الطعن المقدم من اتصالات تونس حول عرض التقسيم التنافسي، مصادقة بالتالي و لأول مرة في السوق على سياسة الانفتاح. و من أجل الحد من مخاطر التأخير و التحدّيات غير المبرّرة، فمن الضروري أن يتم وضع مزيد من الإصلاحات التنظيمية في سياق استراتيجي أوسع للإصلاحات في القطاع، لا سيما فيما يتعلق بإعادة هيكلة المشغل التاريخي (الإجراء الذي تمّ اتّخاذه للقرض الثالث لإعادة هيكلة اتصالات تونس). و حتى و إن بقيت بعض التعريفات غير قادرة على المنافسة، فإنّ البنية التحتية الإضافية للاتصال (الكابلات البحرية) قد تمّ تركيزها من قبل منافسي اتصالات تونس، موفّرين بذلك لتونس وصولا أكثر أمنا و تنافسية لشبكة الألياف البصرية العالمية.

54. فيما يتعلّق بتوسيع الوصول إلى البنية التحتية ذات النطاق العريض، فقد تمّ تسجيل بعض التقدّم، ولكنّه يمكن أن يكون أفضل. و بالتوازي مع فتح مراكز استقبال الكابلات البحرية لتحسين المنافسة في قطاع الاتصالات الدولي، تعمل الحكومة أيضا على زيادة المنافسة في السوق لربط الشبكة. و تخدم البنية التحتية الكبيرة للألياف البصرية المملوكة من قبل مختلف الشركات العموميّة (وخصوصا مرفق الكهرباء بالنسبة إلى الشركة التونسية للكهرباء و الغاز، و شركة السكك الحديدية الممثلة في الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، ومشغل الطرق السريعة شركة تونس للطرق السيارة) أساسا الإحتياجات الخاصة للشركة، مع قدرة كبيرة غير مستخدمة. و لتمكين استخدام هذه البنية التحتية الأساسية البديلة، تمّ تنقيح مجلّة الاتصالات بالقانون رقم 10-2013 المؤرّخ في 12 أبريل 2013، و صادقت الهيئة الوطنية للاتصالات في وقت لاحق و نشرت العروض التقنية و التعريفية من قبل أصحاب البنية التحتية الأساسية البديلة للألياف البصرية الرئيسيين (الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية) لاستئجار القدرة لفائدة المشغلين المرخص لهم على أساس غير تمييزي (الإجراء الذي تمّ اتّخاذه للقرض الثاني لسياسات التنمية المتعلّقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل). و كانت العروض سليمة من الناحية الفنية، و تصل إلى المعايير الدولية. في حين أنّ عرض الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية تجسّد في ترتيبات تعاقدية، و لا تزال الشركة التونسية للكهرباء و الغاز تحتاج إلى تنفيذ الترتيبات التجارية و التنظيمية ذات الصلة لتسويق بنيتها التحتية بشكل أفضل لشركات الاتصالات، ذلك أنّ شبكتها من الألياف التي تمتدّ على 2500 كلم، و لا سيما في المناطق الغربية التي تعاني من نقص، تحمل إمكانات جيدة.

55. إصلاح السياسات : ينظر إلى الإصلاحات التي تدعمها العملية المقترحة كمفتاح لتحسين المنافسة في القطاع، و ذلك من خلال تشجيع إعادة هيكلة المشغل العمومي الحالي الذي يمتلك البنية التحتية الأساسية، مع السماح بالوصول إليها بأسعار تنافسية. و ستعالج خطة إعادة هيكلة اتصالات تونس عددا من القضايا، بما في ذلك مشاكل التوظيف التي تمنع الشركة من أن تكون قادرة على المنافسة في السوق. و في هذا السياق، أعدت وزارة الاتصالات قانونا يسمح لاتصالات تونس بتنفيذ خطة التقاعد الطوعي. و تمت الموافقة عليه من قبل البرلمان السابق في جويلية/يوليو 2014 و سوف يكون جزءا من خطة إعادة الهيكلة. و فتحت الموافقة على مرسوم التنفيذ المطابق، و الذي نشر في نهاية شهر أفريل عام 2015، الطريق لتنفيذ الخطة. و سوف يسمح هذا الأمر لاتصالات تونس بالحدّ من التكاليف الاجتماعية لإعادة الهيكلة

²⁵ يسمّى المشغل التاريخي المملوك للدولة في الوثائق القانونية بشكل رسمي باسم الشركة الوطنية للاتصالات (SNT)، ولكنّه معروف على نطاق واسع باتصالات تونس. و تستخدم التسميتان في هذه وثيقة البرنامج التالية بشكل تبادلي.

²⁶ رغم أنّ عملية الطعن المستحقّة شرعية على الاطلاق، وأنّ الاستئناف قد أظهر أنّ للإجراءات تأثيرا على الأوضاع المهيمنة، فإنّ هذا التطور هو مدعاة للقلق لأنها قوّض مصادقية الهيئة التنظيمية.

عندما تصبح قادرة على انتداب موظفين من ذوي المهارات يكونون أكثر انسجاما مع تطور هذه الصناعة، وخصوصا من بين مجموع الخريجين العاطلين عن العمل. و تتضمن التدابير الإضافية المنصوص عليها في خطة إعادة الهيكلة نقل / بيع نحو 35 % من أسهم اتصالات تونس لمستثمر استراتيجي.

56. فيما يتعلق بالتدابير التنظيمية لزيادة المنافسة، أصدرت وزارة الاتصالات مرسوما يحدّد شروط وإجراءات منح التراخيص لمقدمي خدمات الإنترنت. و كانت الشروط المحدّدة للوصول إلى الأسواق شفافة، مما يسمح لمزودي خدمات الإنترنت بتطوير البنية التحتية الخاصة بهم، وتأجير البنية التحتية من مزودين بدلاء و الوصول إلى العروض بالجملة (التفكيك وبيستريم). و بالإضافة إلى عملية فتح الأسواق، فإنّ الموافقة من قبل المنظم على عرض التفكيك من شركة اتصالات تونس، سيسمح إلى جانب عرض بيستريم ونقل الأرقام بإدخال مزيد من المنافسة في سوق النطاق العريض الثابت و التفكيك وبيستريم هي عروض بالجملة من قبل المشغل الحالي تسمح للمنافسين بالحصول على البنية التحتية النحاسية الخاصة به بأسعار تنافسية، و ذلك من أجل توفير النطاق العريض للحرفاء النهائيين. وهي مسائل ذات أهمية حاسمة لأنّ المنافسة لا يمكن لها أن تعمل بشكل جيد دون هذه العروض، خاصة خارج المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. و سوف تسهّل استخدام البنية التحتية القائمة بكامل إمكاناتها لتقديم النطاق العريض عبر تكنولوجيا خط الإشتراك الرقمي غير المتماثل (ADSL).²⁷ كما أنّ إمكانية نقل الأرقام تقدّم حوافز إضافية للمشغلين لاستخدام عروض التفكيك وتطوير خدماتهم. و يميّز سوق الجملة بضغط الهامش، حيث تكون تعريفات الجملة أعلى من أسعار البيع بالتجزئة، و هو أمر سيحسمه العرض المعدّل. و يحدّد عرض التفكيك من تعريفات الوصول بنحو 50 %، و ذلك من خلال التعويض لاتصالات تونس على مدى ثلاث سنوات من عائدات الصندوق المخصّص لتنمية الاتصالات. و من القضايا الإضافية لفتح السوق التي تنكبّ عليها الحكومة مسألة منح تراخيص الجيل الرابع، و تراخيص وصول الشبكة المحلية لتوفير الخدمة الشاملة، و تلك المتعلقة بمشغل الشبكة الإقتراضية، و تعديل مجلّة الاتصالات لتشمل أحكاما بشأن تقاسم البنية التحتية.

57. الحالة اعتبارا من أوت/ أغسطس 2015: الإجراء الذي تمّ اتّخاذه. يمكن تنفيذ خطة إعادة هيكلة اتصالات تونس بعد الموافقة على خطة التقاعد الطوعي من قبل مجلس نواب الشعب، ونشر المرسوم التطبيقي في 28 أفريل عام 2015. و تمّ إغلاق فترة تقديم الطلبات للموجة الأولى من المغادرة الطوعية (مفتوحة للعمال الذين تتراوح أعمارهم بين 56 وما فوق) في نهاية جويلية / يوليو 2015، و ستعقبها موجة ثانية (للعاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 50 وما فوق). و قد نشرت الحكومة مرسوما خاصا بمزود خدمة الإنترنت في جانفي / كانون الثاني عام 2015، و يتعيّن تشكيل لجنة مسؤولة عن تقييم طلبات الترخيص لمقدمي خدمات الإنترنت. و قد تمّ نشر عرض التفكيك واتخاذ قرار بشأن إمكانية نقل الأرقام من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات.

58. النتائج المتوقعة: من المتوقع أن تحسّن التدابير المتخذة بشأن اتصالات تونس من قدرة هذه الشركة على المنافسة في السوق والحصول على حصة عادلة من نمو سوق النطاق العريض المتوقع. و من المنتظر أن يفتح مرسوم الهيئة الوطنية للاتصالات السوق أمام وافدين جدد، الأمر الذي سيرفع من جودة الخدمات و من القدرة على الوصول لخدمات خط الإشتراك الرقمي غير المتماثل ADSL في تونس إلى المستويات التي تتناسب مع البنية التحتية للخطوط الثابتة القائمة. و في الواقع، فإنّه من المتوقع أن تحدّ التدابير المتعلقة بالتفكيك (بالإضافة إلى قرارات نقل الأرقام وبيستريم القادمة) بشكل أكبر من زيادة أسعار النطاق العريض الثابت وتسهم في زيادة كفاءة استخدام البنية التحتية النحاسية الموجودة في تونس (تبلغ حاليًا حوالي 1.2 مليون خط منها حوالي 700,000 يمكن استخدامها مع تكنولوجيا النطاق العريض لخط الإشتراك الرقمي غير المتماثل ADSL: لكن لا يتعدّى المجهّز منها بشكل فعال بهذه التكنولوجيا سوى 544,000). و يجب أن تترجم جميع التدابير إلى خفض في الأسعار وزيادة في فرص الوصول بالنسبة إلى المواطنين والشركات. و يعتمد المؤشر المعتمد لقياس أداء مجموعة التدابير على عدد نقاط النفاذ إلى النطاق العريض المتاحة للمشغلين الذين

²⁷ على وجه التحديد، فعرض التفكيك يسمح للمشغل صاحب الطلب (i) بالوصول إلى جزء أو مجمل الطيف الترددي، (ii) الحصول على المعلومات المفصلة وفي الوقت المناسب عن حالة الشبكة، و (iii) إخلاء المساحة ممّا يمكن المشغل صاحب الطلب من تثبيت معداته.

سيدهمهم إجراء التفكيك (مع افتتاح متوقّع ب15،000 نقطة نفاذ). ويتعيّن على مرسوم الهيئة الوطنية للاتصالات فتح انجازات جديدة في قطاعات معينة من السوق، مثل الاتصالات الدولية مما يسهم في تخفيض التكلفة في هذا القطاع من السوق على مقياس مؤشر تكلفة المكالمات الواردة (يجب خفضها من 39.5 سنتا أمريكيا / دقيقة إلى 20 سنتا أمريكيا / دقيقة).

مجال السياسات الثاني: تعزيز القطاع المالي

الإجراء 4 # الذي تمّ اتّخاذه في مجال إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة: تم اتخاذ التدابير التالية لإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة: (i) صادق مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك في 16 فرييل 2015 على خطة مفصلة لإعادة هيكلة البنك. (ii) صادق مجلس إدارة بنك الإسكان في 3 مارس 2015 على خطة مفصلة لإعادة هيكلة البنك. و (iii) وصادق مجلس وزاري مشترك في 11 نوفمبر 2014 على استراتيجية إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي .

الإجراء 5 # الذي تمّ اتّخاذه في مجال حوكمة البنوك المملوكة للدولة: اتخذت الحكومة التدابير التالية لتحسين حوكمة البنوك المملوكة للدولة: (i) نشر دعوة للكشف عن الرغبة في تقلّد منصب مدير تنفيذي بكلّ من الشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان و البنك الوطني الفلاحي بموقع وزارة المالية بتاريخ 22 جويلية / يوليو 2015. و (ii) المرسوم رقم 968 بتاريخ 6 أوت / أغسطس 2015، المتممّ للمرسوم رقم 90-1855 بتاريخ 10 نوفمبر 1990، نشر نظام التعويضات الخاص بالمديرين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة في الرائد الرسمي تحت رقم 63 بتاريخ 7 أوت / أغسطس 2015.

59. الأساس المنطقي: تهيم على القطاع المالي التونسي البنوك التي تضررت صلابتها من إرث الحوكمة الفقير في فترة ما قبل الثورة وتعثر الأداء الاقتصادي. و يعادل إجمالي الأصول في القطاع المصرفي 115 % من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من ثلثه مملوك من قبل البنوك الرئيسية المملوكة للدولة. و يضمّ ما تبقى من القطاع المصرفي ثلاثة بنوك خاصة كبرى مملوكة محليا (20 % من الأصول)، ستة بنوك للاستثمارات الأجنبية (28% من الأصول) وتوسع مؤسسات صغيرة (حوالي 15 % من إجمالي الأصول). و تخضع بعض البنوك ، ولا سيما تلك المملوكة للدولة ، منذ فترة طويلة لممارسات سيئة على مستوى الحوكمة ، مما أدى إلى ضعف الوساطة وسياسات ائتمان محفوفة بالمخاطر.²⁸ وقد استمر هذا الوضع لسنوات وذلك بمساعدة نظام رقابي وإشرافي متساهل. أمّا في باقي القطاع المصرفي، فقد تُرجمت هذه الخصائص المميزة للسوق في هوامش ربح عالية نسبيا، بالرغم من النسب المرتفعة للقروض المتعثرة. وكانت الوساطة، والمنافسة والابتكار متدنّية في جميع أنحاء النظام.

60. أداء وصلابة البنوك العامة هو الأضعف على مستوى هذه الصناعة، و من شأنه أن يؤثر سلبا على المنافسة، وتخصيص الائتمان والحوكمة في القطاع بأكمله.²⁹ و بحلول عام 2014، كانت نسبة الملاءة المالية في البنوك العامة الثلاثة التي استهدفها الإصلاح 5.1 % في المتوسط ، وبلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة الرسمية 21.4 %، أمّا متوسط نسبة المخصصات فبلغ 56.1 % . و تعتبر هذه الأرقام أسوأ بكثير من المعدلات المماثلة للبنوك الخاصة. و من بين القضايا الأخرى، يُعزى ضعف أداء البنوك المملوكة للدولة في تونس إلى أدوار الدولة المتناقضة أحيانا ، فهي تراكم وظيفتي المساهم الرئيسي و الحريف الرئيسي في البنوك العامة، (من خلال المؤسسات العامة التي تقترض و تودع في البنوك وتمثّل 10 % من الائتمان الكلي للاقتصاد)، و تقوم جزئيا على الأقل، بدور المنظم للقطاع المصرفي.³⁰ و رغم أنّ دورها قد انخفض خلال

²⁸البنوك الرئيسية الثلاثة المملوكة للدولة هي الشركة التونسية للبنك (STB)، و بنك الإسكان (BH) و البنك الوطني الفلاحي (BNA).

²⁹انظر البنك الدولي (2014)، مراجعة سياسة التنمية: الثورة غير المكتملة، الفصل 6، التقرير رقم 86179-تونس.

³⁰تمتلك وزارة الإقتصاد و المالية القدرة على منح تراخيص لبنوك جديدة.

العقد الماضي، فإن الدولة لا تزال مساهما مهيمنا في ثلاثة من أكبر أربعة بنوك تجارية: الشركة التونسية للبنك (52.5%)، البنك الوطني الفلاحي (66.2%)، و بنك الإسكان (57%). و تمتلك هذه البنوك الثلاثة فيما بينها 35% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في تونس.

61. تواجه البنوك العمومية تحديات متزايدة، أبرزها:

• *قاعدة رأس المال غير الكافية*: ظلت نسب الملاءة مناسبة طيلة الفترة التي أبقى فيها البنك المركزي القواعد الاحترازية بشأن تصنيف القروض المتعثرة ونسب المخصصات في حالة من التراخي. واستفادت البنوك العامة كثيرا من هذه القواعد والاستثناءات لتنفيذها الصارم وتجنببت تجسيد الخسائر المالية. و مع استراتيجية التطبيق الحذر الأكثر صرامة والحوكمة و أهداف الأداء الجديدة في البنوك العامة، تشرف هذه الممارسات على نهايتها.

• *تدهور جودة محفظة القروض*: إلى جانب التشديد التدريجي للقواعد الاحترازية من قبل البنك المركزي، من المتوقع أن النوعية الضعيفة من حرفاء البنوك المملوكة للدولة وعدم كفاية القدرة على استرداد القروض ستحافظ على مستوى عال للقروض المتعثرة على المدى القصير (تناهز القروض المتعثرة في البنوك المملوكة للدولة ما يقرب من ضعفي مثيلاتها في البنوك الخاصة (21.4% مقابل 10.7% في نهاية عام 2014)، مما أدى إلى ضخّ مخصصات جديدة (وبالتالي إلى صعوبات مالية أعمق) والضغط على التدفق النقدي (وبالتالي على السيولة المتاحة). و بما أنّ بعض البنوك المملوكة للدولة (وخصوصا الشركة التونسية للبنك) معرضة لمخاطر قطاع السياحة، فإنّ الصدمات الخارجية مثل الحوادث الأمنية في بداية عام 2015، قد تؤثر سلبا وبشكل إضافي على المحفظة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يتوقّف تزايد القروض المتعثرة خلال 2015-16 فقط و ذلك على افتراض (i) أن تكون سياسات نشأة القروض أكثر صرامة. (ii) أن تعزز سياسات استرداد القروض (في الواقع، شرعت بعض البنوك مثل بنك الإسكان بالفعل في محاولة لهذا الشأن)؛ و (iii) أن يتم تأسيس شركة لإدارة الأصول خلال الربع الأول من عام 2016.

• *الفقدان المنتظم لحصصها في سوق الائتمان الخاصة بها لفائدة المصارف الخاصة*: انخفضت هذه النسبة من 42% في عام 2007 إلى نحو 35% حاليا (على الرغم من زيادة تمويل المؤسسات العامة من قبل البنوك العامة منذ الثورة). ومن المتوقع أن تكون الأمور الأخرى متساوية، ولا يزال فقدانها لحصصها في السوق بمعدل 1 إلى 1.5% سنويا (مما سلط ضغطا إضافيا على الأداء المالي والإنتاجية في الشركات المملوكة للدولة). و يمكن أن يتوقف هذا

التوجّه بحلول 2016-2017 مع تنفيذ خطط إعادة الهيكلة.

62. تعاني أكبر ثلاثة بنوك مملوكة للدولة من موقع استراتيجي غير ملائم. فقد اتبعت لعدة سنوات توجهات استراتيجية غير مستدامة على المدى الطويل. و كثيرا ما تستخدم التسهيلات الإقرضية لسياسات قطاعية (الزراعة والسكن والفنادق) لتسهيل الحصول على التمويل للمقربين من النظام في فترة ما قبل الثورة، كما تتنافس البنوك المملوكة للدولة مع البنوك الخاصة، الأمر الذي يتطلب منها تحقيق أهداف ربحية (مثل الشركات المدرجة) مع الحفاظ على الصلابة المالية (لضمان سلامة مودعيها). و في الوقت الذي ضيق فيه البنك المركزي التونسي بحزم من المعايير الاحترازية، أصبح تنفيذ خطة عميقة لإعادة الهيكلة ضرورة مطلقة بالنسبة إلى وزارة المالية باعتبارها خطوة أولية حاسمة للإصلاح قبل النظر في أي سحب ممكن للاستثمارات.

63. *التقدم المحرز منذ الموافقة على القرض الأول و الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل*. منذ عام 2012، عزز البنك المركزي التونسي إطاره التحوّطي، و انتقل تدريجيا نحو أفضل الممارسات الدولية. فقد قام في جوان /يونيو 2012 على سبيل المثال بإصدار منشور قدّم فيه نسبا احترازية أكثر صرامة على البنوك، وخاصة من خلال أعلى نسبة لكفاية رأس المال (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل). وفي نهاية عام 2013، أصدر البنك المركزي التونسي منشورا آخر بالغ الأهمية يعزّز نسبة مخصصات القروض. كما حدّد البنك المركزي التونسي أيضا نسبة سيولة جديدة (بما يتماشى مع متطلبات بازل III حول نسبة تغطية السيولة) حاثًا النظام

المصرفي على الزيادة التدريجية في نسبه من 60% إلى 100% بحلول نهاية عام 2019. و يظهر التقييم الأخير لاعتماد هذه النسب الجديدة أنّ البنوك الثلاثة المملوكة للدولة لم تترك في نهاية 2014 الهدف المرجوّ لنسبة الملاءة الدنيا المقدّرة ب 9%. و تتفق خطط إعادة رسملة البنوك الثلاثة المملوكة للدولة تماما مع خطط إعادة الهيكلة الواردة أذناه وسيتم تنفيذها خلال العام، مما يسمح لهذه البنوك بتلبية نسب كفاية رأس المال بحلول نهاية عام 2015. وبالتالي، يمكن اعتبار الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل قد أدى إلى تحسين الرقابة التحوطية.

64. بعد التأخير الأولي بأكثر من عام لوضع اللمسات الأخيرة على عملية اختيار الشركات للقيام بالتدقيقات "الكاملة" (الاستراتيجية والمالية) للبنوك الثلاثة الرئيسية المملوكة للدولة، تم الانتهاء من اثنين من هذه التدقيقات في حين يجري استكمال الثالث (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل). وفي ماي 2014 تم الانتهاء من عمليات التدقيقات الماليّة للشركة التونسية للبنك (STB) وبنك الإسكان (BH) وتقديمها إلى السلطات. وفي جويلية/ يوليو 2014، تمّ استكمال المكوّن الاستراتيجي الذي يسمح للحكومة التونسية باختيار استراتيجية واحدة لإعادة هيكلة البنوك من بين ثلاثة سيناريوهات محتملة، (أوت /أغسطس 2014). و هناك حاجة لتدقيق حسابات البنك الوطني الفلاحي (BNA) ذلك أنّه ليس بإمكان الشركة الاستشارية التي وقع عليها الإختيار احترام العقد الأولي. و استنادا إلى السيناريوهات التي تمّ اختيارها للشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان، اعتمد هذان البنكان خطة مفصلة لإعادة الهيكلة (انظر الفقرة 68 و 69). أما بالنسبة إلى البنك الوطني الفلاحي، فقد تمت الموافقة على استراتيجية إعادة الهيكلة من قبل الحكومة على أساس النتائج التي توصل إليها مشروع التدقيق، ومن المتوقع أن يتم اعتماد خطة مفصلة لإعادة الهيكلة من قبل مجلس إدارة البنك بحلول نهاية عام 2015.

65. كما وافقت الحكومة في عام 2013 وشرعت في تنفيذ قرار تعزيز إدارة البنوك العامة (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل) من أجل (i) استبعاد البنوك الثلاثة المملوكة للدولة من معظم الأنظمة التي امتدت من الإدارة إلى الشركات المملوكة للدولة، ولكنها ليست متوافقة مع الشركات العاملة في الأسواق التنافسية وتتطلب نظم إدارة حديثة. (ii) إعطاء مجالس إدارة البنوك الثلاثة المملوكة للدولة المزيد من الاستقلالية والمسؤولية تجاه الدولة باعتبارها المساهم الرئيسي. و (iii) إرساء عملية شفافة وتنافسية لتعيين أعضاء مجلس الإدارة المستقبليين. و بحلول افريل/ نيسان 2015، تمّ تجديد مجالس إدارة البنوك العامة الثلاثة بالكامل على أساس المعايير المنقحة. و يتطلب تنفيذ الإصلاح تعديل معايير المكافأة بالنسبة إلى أعضاء مجلس الإدارة، وإقامة لجنة مشتركة بين القطاعين العام والخاص تقوم بوضع معايير اختيار أعضاء مجالس إدارات البنوك المملوكة للدولة المستقبليين على أساس الجدارة، و عملية شفافة وتنافسية لتعيينهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقسيم الوظيفة الموحدّة لرئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي (CEO) في البنوك الثلاثة المملوكة للدولة إلى وظيفتين منفصلتين (رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة). وبناء على ذلك أطلقت الحكومة عملية تجديد إدارة البنوك من خلال إجراء مناقصة عامة مفتوحة وتحديث سياسات أجور المديرين التنفيذيين (انظر الإجراء المناسب الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل).

66. إصلاح السياسات: إدراكا منها لهذه القضايا، أعدت الحكومة و وافقت على استراتيجية لإعادة هيكلة البنوك المملوكة لها، استنادا إلى التشخيص الذي قدمته عمليات التدقيق الكاملة للبنوك العامة. وفيما يتعلق بالبنكين الاثنتين اللذين تم الانتهاء من عمليات التدقيق الخاصة بهما (الشركة التونسية للبنك، و بنك الإسكان)، قررت الحكومة (i) عدم دمج البنوك، (ii) دخول الشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان في عملية إعادة هيكلة مع "شريك تقني" من شأنه أن يساعد مجلس الإدارة وإدارة هذه البنوك في هذه العملية (2-3 سنوات). كما تنص الاستراتيجية أيضا على المشاركة الممكنة من الشركاء التقنيين كمستثمرين (امتلاك حصّة في البنوك المملوكة للدولة) لتعزيز عملية التسويق. و تمّ إعداد الخطط النهائية لإعادة هيكلة الشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان

و وقع اعتمادها من قبل مجلسي إدارة البنكين كإجراء تمّ اتخاذه لقرض سياسات التنمية المقترحة. و في ضوء الهجمات الإرهابية الأخيرة وتأثيرها على محفظة القروض في البنك، تم اختبار تحمّل خطة الشركة التونسية للبنك لتشمل التوقعات الأكثر حذرا من حيث نمو الائتمان والودائع، وتكلفة المخاطر، واسترداد القروض المتعثرة. وأظهرت اختبارات التحمّل أنّ مبالغ إعادة الرسملة المتوقعة لا تزال كافية، ولكنّها سوف تحتاج إلى أن تستكمل بالإيرادات المتأثّبة من بيع الأصول غير الاستراتيجية. كما قدّمت وزارة الإقتصاد و المالية أيضا استراتيجية إعادة هيكلة البنك الثالث المملوك للدولة (البنك الوطني الفلاحي)، استنادا إلى النتائج الأولية لعملية التدقيق الكاملة الخاصة بها، والتي وافقت عليها اللجنة الوزارية المشتركة. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على خطة إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي وسوف يتم اعتمادها قبل نهاية العام. ولتغطية الاحتياجات المالية الناشئة عن عملية إعادة الهيكلة، أعدت وزارة الإقتصاد و المالية خطة هامة لإعادة الرسملة من حوالي مليار دينار تونسي (554 مليون دولار أمريكي). وتضمّن قانون الميزانية التكميلي لعام 2014 الاعتمادات اللازمة لتلبية احتياجات إعادة رسملة البنوك المملوكة للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، قام مجلس نواب الشعب في أوت / أغسطس 2015 باعتماد قانون خاص بإعادة الرسملة ، فاتحا الطريق أمام عملية إعادة رسملة فعّالة.

67. الحالة اعتبارا من أوت / أغسطس 2015: الإجراء الذي تمّ اتخاذه. تمت الموافقة على استراتيجية إعادة هيكلة البنكين الأولين المملوكين للدولة (الشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان) من قبل اللجنة الوزارية المشتركة في أوت / أغسطس 2014. و جرت المصادقة على خطط مفصلة لإعادة الهيكلة من قبل مجلسي إدارة بنك الإسكان و الشركة التونسية للبنك في مارس و أبريل 2015 على التوالي . وقد دُعي البنك إلى التعليق على مسودات مختلفة من خطط إعادة الهيكلة و تمّ أخذ توصياتها بعين الاعتبار. و انطلقت الدعوة إلى التعبير عن الرغبة في تقلد مناصب المديرين التنفيذيين في 22 جويلية / يوليو، في حين تمت الموافقة على مرسوم الأجور في 6 أوت / أغسطس 2015.

68. تتوقع خطة الشركة التونسية للبنك استعادة قاعدة رأسمال البنك من خلال الجهود المبذولة لإعادة رسملة 756 مليون دينار تونسي مما سيسمح للبنك باستعادة ملاءته والحفاظ عليها ، بينما يتطلب الوضع في بنك الإسكان موارد أقل بكثير ، أما احتياجات رأس مال البنك الوطني الفلاحي فينتوّج أنّ تقع تلبيةها من خلال بيع الأصول المالية. و تتوقع الخطة تحديدا، أن تصل نسبة المستوى الأول للأسهم المشتركة 8.4 ٪ في نهاية عام 2015 ويحافظ البنك على ملاءته فوق معيار الحيطة (7 ٪) خلال فترة تنفيذ خطة إعادة الهيكلة (2015-2019). و قد كان لأحداث سوسة تأثير على حقيبة السياحة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض نسبة المستوى الأول للأسهم المشتركة و لكنّه يظلّ متوافقا معها خلال عام 2015 (بين 7.5 و 7.6 ٪ عام 2015). و ضمن هذا السيناريو، يمكن للملاءة المالية أن تبقى فوق العتبة التنظيمية خلال عام 2016 و الأعوام التالية لهذه السنة المالية، وذلك بفضل بيع الأصول غير الاستراتيجية، الأمر الذي تسمح به خطة إعادة الهيكلة. و تتوّج الخطة أيضا فتح رأس المال لشريك تقني سيصاحب البنك في جهود إعادة الهيكلة و يفتح الطريق أمام شراكة استراتيجية في مستقبل الأيام. وتضع خطة العمل استراتيجية لهذا التحول في البنك تقوم على تعزيز شبكة فروع و تحديث منتجاته و خفض تكاليف التشغيل. و تشمل (i) إعادة تنظيم و تبسيط الهيكل المعقد للبنك و مراقبة مدى الفترات الرقابية المتضخّم مع تعزيز كبير لوظائف التحكم في المخاطر؛ (ii) وضع برنامج لإعادة هيكلة الموارد البشرية للخطة من خلال الجمع بين إنهاء الخدمة و التوظيف الاستراتيجي؛ و (iii) خطة تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات و توفير المعلومات. أما بالنسبة إلى بنك الإسكان، فإنّ خطة إعادة الرسملة تتضمن إصدار 90 مليون دينار من الديون الثانوية (تمّ إطلاقها بالفعل و اكتتابها بشكل كامل). و ستتمّ تلبية احتياجات المستوى الأول لإعادة الرسملة عن طريق إصدار أسهم جديدة و قدرها 110 مليون دينار تونسي (بما في ذلك 60 مليون دينار كقسط). و تتضمن الخطة بالإضافة إلى ذلك، إعادة التنظيم بما في ذلك تعزيز

وظائف إدارة المخاطر واسترداد القروض (من خلال الخطوات الأولية التي تم اتخاذها بالفعل)، وإعادة تركيز نموذج العمل.³¹ وأخيراً، فإنّ احتياجات إعادة الرسملة في البنك الوطني الفلاحي ينبغي أن تتحقق من خلال بيع الأصول المالية. وسيتم تقييم التقدم المحرز بشأن خطط إعادة الهيكلة بشكل منتظم من قبل مجالس إدارة جديدة للبنوك، يتمّ تجديدها بما يتماشى مع معايير الاختيارات الجديدة.

69. ونظراً لأن الوضع في بنك الإسكان هو أقلّ خطورة على مستوى نقص الرسملة من ذلك الذي تشهده الشركة التونسية للبنك، فإنّ خطة إعادة الهيكلة ذات الصلة تتضمن إعادة رسملة 200 مليون دينار تونسي، بما في ذلك زيادة رأس المال مما سيسمح للبنك بتلبية نسبة المستوى الأول من 7% وكذلك نسبة كفاية رأس المال من 10% بحلول نهاية عام 2015، وإصلاحاً شاملاً في مجال حوكمة الشركة، وتحديثاً للموارد البشرية، وتنفيذاً متكاملًا لنظام المعلومات.

70. النتائج المتوقعة: يعتبر تنفيذ خطط إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة خطوة أساسية نحو: (أ) استعادة استقرار القطاع المصرفي، (ب) زيادة منافسة القطاع المصرفي والابتكار، و (ج) تحسين فرص الحصول على التمويل:

● **زيادة استقرار القطاع المصرفي.** يجب أن تؤثر إعادة هيكلة البنوك الثلاثة المملوكة للدولة إيجاباً على الاستقرار ذلك أنّ هذه البنوك تمثل نحو ثلث قاعدة المودعين في القطاع المصرفي. ومن المتوقع أن تتحسن المؤشرات التي تقيس الاستقرار في القطاع المصرفي، وبشكل خاصّ: نسب كفاية رأس المال في البنوك الثلاثة المملوكة للدولة، ونسب القروض المتعثرة والمخصصات. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقّع أن تتحسن ربحية هذه البنوك كنتيجة لعملية إعادة الهيكلة. كما أنّ إعادة الهيكلة الناجحة يجب أن تخفّف الضغط على الوضع المالي، فمساحة المناورة لدى الدولة من أجل المزيد من عمليات الإنقاذ أخذت حالياً تتضاءل بشكل تدريجيّ. ونتيجة لذلك، فإن نسب الملاءة مقاسة بنسبة المستوى الأول للأسهم المشتركة يجب، كحد أدنى، أن تبلغ مستوى 7% في جميع البنوك الثلاثة اعتباراً من عام 2015، وأن تبقى كذلك، إن لم يتمّ تعزيزها، خلال فترة إعادة الهيكلة.

● **تحسين المنافسة المصرفية والابتكار.** سُمح للبنوك المملوكة للدولة بتسجيل الأرباح على الرغم من ضعف منشأ القروض وسياسات الرقابة إلى أن بدأ البنك المركزي التونسي في تشديد القواعد التنظيمية التحوطية. واستفادت البنوك الخاصة نوعاً ما من هذا الوضع أيضاً. وأدى ذلك إلى انخفاض مستوى المنافسة في القطاع المصرفي. ومع إعادة رسملة و هيكلة البنوك المملوكة للدولة، من المتوقع ظهور دائرة أكثر سلامة سيمكّن بموجبها التعزيز التدريجي لأنظمة البنك المركزي التونسي (الذي يُتوقّع أن يتسارع مع اعتماد توصيات بازل II بحلول عام 2020) من دفع كل البنوك إلى تحسين أدائها، و التنافس بشكل أشدّ والابتكار للحصول على حرفاء جدد (بما في ذلك الشركات الصغرى والمتوسطة).

● **زيادة فرص الحصول على التمويل.** من المتوقع أن يساعد اعتماد البنوك المملوكة للدولة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتحسينها لإدارتها على تطوير محفظتها الائتمانية بشكل أسلم. كما أنّ استعادة الاستقرار والربحية سيحفّز المنافسة السليمة بين البنوك. ومن المتوقع أن يتمّ التعامل مع أسواق جديدة و ان يقع تطوير منتجات مبتكرة.

71. التقدم المحرز على مستوى المحفّزات المخططة سابقاً. في البداية، تمّ تصوّر قانون الإفلاس الجديد كمحفّز لبرنامج قرض سياسات التنمية المتعلق بمجال السياسة الثاني. و بسبب تحويل هذا القرض إلى عملية ذات قسط واحد، فإنّه لم يعد بالإمكان الإبقاء على هذا المحفّز في العملية المقترحة. ومع ذلك، فقد تحقق تقدم كبير في إطار عملية الإفلاس. و من أجل تحسين استرداد الديون، وبالتالي تعزيز البيئة الائتمانية وتحسين الثقة بين المدينين والدائنين، قامت الحكومة بتحديث نظام الإفلاس في تونس بهدف حماية الشركات القادرة على البقاء وإتاحة الفرصة للشركات غير القادرة على البقاء للخروج

³¹ تم إنشاء بنك الإسكان باعتباره بنكا موجّها للإسكان يتولّى مهمة مدعومة من الدولة لتطوير المساكن بأسعار معقولة. وسيتم تحويل برامج القروض المدعومة الخاصة بها إلى المؤسسة المالية العامة للتنمية (صندوق الودائع والضمانات)، في حين أن خطة الادخار التي ترعاها الدولة، و المقدمّة حصرياً إلى حدّ الآن من قبل بنك الإسكان سيتم توفيرها من خلال جميع البنوك التجارية.

من السوق. وقامت لهذه الغاية بوضع الصيغة النهائية لقانون جديد و موحد للإفلاس تمّ عرضه على البرلمان عام 2013. ويتضمّن المشروع المقدم عددا قليلا من نقاط الضعف الهامة، وكنتيجة للإعداد لقرض سياسات التنمية المقترح، وافقت الحكومة على معظم التعليقات على المشروع التي أثيرت من قبل البنك وقدمت التعديلات المعنية إلى البرلمان في نهاية عام 2014. وسيواصل البنك الدولي مشاركته في دعم إصلاحات القطاع المالي، من خلال برنامجها الخاص بالمساعدة التقنية وعملية المتابعة التي يمكن أن تتخذ شكل برنامج للنتائج.

مجال السياسات الثالث: توفير خدمات اجتماعية أكثر شمولا و خضوعا للمساءلة

التقدم المحرز منذ الموافقة على القرض الأول و الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل :

72. **يبقى التقدم في تفعيل إصلاح سياسات سوق العمل النشطة محدودا.** في سبتمبر 2012، وافقت الحكومة على مرسوم لتوحيد وتبسيط برامج الإدماج في سوق العمل بتمويل من الصندوق الوطني للتشغيل وإنشاء إطار للمراقبة والتقييم لمتابعة أثر برامج التشغيل على نتائج سوق العمل بالنسبة إلى المستفيدين (الإجراء الذي تمّ اتخاذه للقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل). و يهدف الإصلاح إلى تحسين فعالية برامج سوق العمل النشطة (سياسات سوق العمل النشطة) من خلال تجميع البرامج الخمسة الموجودة في برنامجين مبسطين يدمجان توظيف الباحثين عن العمل والتوظيف لأول مرة للشباب العاطلين عن العمل، في حين تمّ وضع نظام أكثر قوة للمراقبة والتقييم. وكان من المتصور في البداية أن يجري تنفيذ تجريبيّ للبرامج الجديدة ، مع التركيز على 7000 شخص في ثلاث ولايات خلال 2013-2014، ليعقبه شروع في التنفيذ على المستوى الوطني، عندما يتمّ التخلّص تدريجيّا من سياسات سوق العمل النشطة الموجودة. وحتى الآن، لم يقع الشروع إلا في برنامج واحد من برامج القسائم الجديدة (قسيمة التوظيف). أما تفعيل المخطط الثاني، قسيمة أجور التوظيف لأول مرة ، فيشهد بعض التأخير ذلك أنه لم يتم بعد وضع اللمسات الأخيرة على المعايير المفصلة للأهلية.

73. **في المقابل، اكتملت عملية إنشاء هيئة وطنية فعّالة للاعتماد في القطاع الصحي وبدأ برنامج التقييم.** في عام 2012، أنشأت الحكومة في القطاع الصحي نظاما للمراجعة والتقييم والاعتماد الذاتي لجودة الخدمات الصحية باستخدام معايير متوافقة مع هيئات الاعتماد الدولية (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل). ويهدف الإصلاح إلى التشجيع على الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الجودة وتصدير الخدمات الطبية، في القطاعين العام و الخاص. و تمّت في أكتوبر 2012 المصادقة على خارطة طريق لعملية تنفيذ خماسية عقب قرار تمّ إعداده بمساعدة فنية من قبل البنك. وبعد تأخيرات أولية، تم تعيين إدارة المؤسسة المسؤولة، و هي الهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي، و وقع تزويد مكاتبها بالموظفين ، كما تلقت ميزانية تشغيلية بحيث يمكن اعتبارها جاهزة للعمل بالكامل. وقد تمت الموافقة على خطة التنفيذ التي تمتدّ على ثلاث سنوات، و تتضمن هذه الهيئة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

74. **و يبقى تفعيل هيئة للاعتماد في قطاع التعليم، من ناحية أخرى، متعثرا.** ففي أوت/أغسطس 2012، أنشأت الحكومة كذلك هيئة وطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد في قطاع التعليم العالي (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل). و تأخر إنشاء الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة و الاعتماد كثيرا، غير أنّ ذلك يعود جزئيا إلى البطء في عملية اتخاذ القرار المتعلق بإدارة سلطة الاعتماد. و تم تعيين الإدارة والموظفين الأساسيين للهيئة في جويلية/ يوليو 2013، كما تم تحديد المكاتب والتدريب على ضمان الجودة بمساعدة من البنك بحيث أصبحت جاهزة للعمل في عام 2015. إلا أنها لم تنتهي بعد من تقييم الجودة.

75. تقدّم تنفيذ إصلاح التقييم التشاركي. اعتمدت الحكومة المرسوم القاضي بإضفاء الطابع المؤسسي على آليات الإصلاح التشاركي في تقديم الخدمات العامة (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص و التشغيل). و يقوم الإصلاح بإضفاء الطابع الرسمي على آليات التقييم التشاركي لتحسين أداء الخدمة العامة، والتي تشرف عليها أجهزة الهيئة الوطنية لمراقبة الخدمات العامة (هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية) بالتنسيق مع إدارة الإصلاح الإداري بالوزارة الأولى (الإدارة العامة للإصلاح الإداري) والوزارات المعنية. و قد مكّن هذا الإجراء على وجه التحديد، من توسيع ولاية هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية لتشمل المراقبة التشاركية بالتنسيق مع الإدارة العامة للإصلاح الإداري والمجتمع المدني بشكل منهجي، ليتمّ بشكل مشترك تقديم خيارات لإجراء الإصلاحات. ويتضمن المرسوم أربعة عناصر للإصلاح: (i) تقديم عمليات التدقيق التشاركي كجزء من ولاية هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية تشرف عليها لجنة تنسيق مشتركة من المجتمع المدني والحكومة. (ii) اعتماد معايير دولية للمراقبة التشاركية. (ii i) التنصيص على نشر كل التقييمات لتعزيز الوصول إلى المعلومات والمساءلة؛ و (iv) تركيز واضح على الحياد والموضوعية والشفافية في مهمة هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية. و لا تزال هذه الهيئة إلى الآن ماضية في التنفيذ التدريجي للتدابير المذكورة أعلاه. و تم الانتهاء من تقييم الخدمات في بلديات مختارة وعلى المستوى المركزي فيما يتعلّق بتنفيذ سياسة الوصول إلى المعلومات (ATI). ويتضمن برنامج عمل 2015 المزيد من التقييمات للبرامج والخدمات الاجتماعية، لا سيما تلك التي تتصل بالتشغيل وخلق فرص العمل.

مجال السياسات الرابع: زيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة

الإجراء # 6 الذي تمّ اتخاذه: تم نشر التقرير الرسمي السنوي حول تمويل الشركات المملوكة للدولة للفترة الممتدة بين 2010-2012 على الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الوزراء.

الإجراء # 7 الذي تمّ اتخاذه: قدمت الحكومة مشروعاً منقحاً للقانون الأساسي المتعلق بالوصول إلى المعلومة إلى البرلمان (مجلس نواب الشعب) في 6 أوت/أغسطس 2015.

76. الأساس المنطقي. بعد ثورة 14 جانفي/يناير 2011، بدأت تونس تتحوّل نحو الديمقراطية و طريقة حكم أكثر انفتاحاً على أساس انتخابات حرة ونزيهة، و مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية. وكان اعتماد المرسوم التنفيذي عام 2011 المتعلق بالإنفاذ إلى المعلومة واحداً من الإصلاحات التحويلية الأولى المعتمدة (الإجراء الذي تمّ اتخاذه عام 2011 فيما يتعلق بالقرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص و التشغيل)، متبوعاً بمرسوم تنفيذي (الإجراء الذي تمّ اتخاذه عام 2012 فيما يتعلق بالقرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص و التشغيل). وبالنظر إلى الولاية المحدودة للحكومات الانتقالية والطبيعة طويلة الأجل للإصلاح، تمّ اتباع مقاربة تدريجية لبناء الملكية والاستدامة، بداية بمرسوم القانون يحدّد الحق الجديد في الوصول إلى المعلومة مع فترة انتقالية لمدة سنتين، قبل أن يقع تضمينه في الدستور وتطوير الأبعاد المؤسسية والتنظيمية لهذا الإصلاح الجوهري للقطاع العام. و وفقاً للدستور الجديد لعام 2014، أعدت الحكومة مشروع قانون أساسي جديد لتعزيز الوصول إلى المعلومة وإنشاء هيئة إنفاذ مستقلة. وعلى صعيد مواز، ولكن في مسار متصل، عملت السلطات والبنك على زيادة الشفافية في المالية العامة، وذلك لتأسيس ثقافة إشراك المواطنين و طلب المساءلة في مجال استخدام الموارد العامة. و كتدبير ذي دلالة رمزية على زيادة الشفافية في المالية العامة، نشرت الحكومة تقريراً موحداً عن الوضع المالي للغالبية العظمى من الشركات المملوكة للدولة.

77. التقدم المحرز منذ الموافقة على القرض الأول لسياسات التنمية. لوحظ تقدّم في وصول المواطنين، وطلبهم للمعلومات العامة، ولكنّ عمليات الإنجاز يجب أن تثبت في إطار مؤسسي مستدام إضافة إلى تعزيز حجم الطلب. و لقد كان

الوصول إلى المعلومة في طليعة الإصلاحات التي قام البنك بدعمها منذ عام 2011، مع بعض النتائج الملموسة. و في عام 2012، حددت الحكومة الإجراءات اللازمة لتنفيذ مرسوم جوان 2011 المتعلق بحق المواطنين في الوصول إلى الوثائق التي تحتفظ بها الجهات الحكومية (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة و خلق الفرص و التشغيل). وبعد المهل الأوليّة خلال عام 2012، و من أجل تسريع عملية التنفيذ تمّ إيلاء الأولوية لتنسيق الإصلاح في مكتب رئيس الوزراء. ونتيجة لذلك، فتح عدد متزايد من الوزارات منابر إلكترونيّة لطلبات المعلومات العفوية. وعلاوة على ذلك، تحسّن الكشف الاستباقي في الوزارات (وزارة المالية على سبيل المثال)، ولكنّ إجراء تقييم شامل لتنفيذ سياسات النفاذ إلى المعلومة لا يزال مفقوداً، ولا سيما بسبب فقدان مثبت مؤسسي للإشراف على السياسة. وقد وافقت الحكومة على مشروع قانون أساسي جديد تمّ عرضه على البرلمان (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة و خلق الفرص و التشغيل)، و يتضمن إنشاء سلطة جديدة للنفاذ إلى المعلومة تقوم بإدارة نظام مراقبة موحد لجمع الإحصاءات حول الطلبات المقدمة من قبل المواطنين وإجراءات المتابعة. وبالإضافة إلى الدعم المؤسسي لسياسة النفاذ إلى المعلومة، فإنّ مشروع القانون الجديد سيسفر عن مجموعة من التدابير، بما في ذلك توسيع نطاق المعلومات التي تخضع للقانون، وتوسيع نطاق التغطية المؤسسية (المؤسسات العامة على سبيل المثال)، وتوضيح إجراءات النفاذ، والاستثناءات وطرائق النداء وحماية المخبرين. وعلاوة على ذلك، و من أجل تحفيز الطلب، قامت الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة برعاية العديد من الفعاليات التوعويّة والتدريبية، و ذلك في سياق مبادرة الحكومة المفتوحة. و يتضمّن مشروع القانون الأساسي صراحة التدابير الترويجية بشأن النفاذ إلى المعلومات و ولاية لجنة المعلومات الجديدة.

78. وبالمثل، فإنّ النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالمالية العامة أخذ في التحسّن. ففي سبتمبر 2012، أصدر وزير المالية قراراً بشأن نشر معلومات أساسية عن المالية العامة، بما في ذلك ميزانية المواطن ومنصّة الكترونيّة مفتوحة حول الميزانية تتيح للمواطن الوصول المباشر وفي الوقت المناسب إلى البيانات التفصيلية للإنفاق العام (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة و خلق الفرص و التشغيل). وكانت وزارة المالية مؤيّد لحرية النفاذ إلى المعلومة. فمعظم الوثائق والبيانات التي سبق تحديدها للنفاذ الحرّ متاحة الآن على موقع الوزارة. و يتم تحديد المهل عموماً في إنتاج الوثائق نفسها والتحقّق من صحتها. و سيتمّ قريباً عرض نسخة جديدة من موقع الوزارة سيزيد من حجم المعلومات التي يمكن النفاذ إليها، ويسلّط الضوء على هذه السياسة. و رغم الملخص المنشور على الإنترنت حول تنفيذ الميزانية، فإنّ هناك حاجة لمزيد من التقدم فيما يتعلق بمشاريع قوانين الميزانية وتكوين النفقات والإيرادات. وقد تم نشر ميزانية المواطن لأول مرة في عام 2014. كما انضمت تونس أيضاً إلى مبادرة الحكومة المفتوحة و تم إعداد خطة عمل ذات صلة بالعرض في سبتمبر 2014.

79. دخل المرسوم الجديد المتعلق بتحسين النظام الوطني للمشتريات العامة حيز التنفيذ في جوان/ يونيو 2014. و جاء اعتماد المرسوم (الإجراء الذي تمّ اتخاذه فيما يتعلق بالقرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة و خلق الفرص و التشغيل) كنتيجة لفترة طويلة من المشاورات والصياغة القانونية استناداً إلى النتائج التي توصل إليها التقييم الذاتي الشامل للحكومة عام 2012، و ذلك باستخدام منهجية منظمة التعاون والتنمية - لجنة المساعدة الإنمائية، و خطة العمل المرتبطة بها.³² و استناداً إلى خطة العمل، يشتمل المرسوم الجديد للمشتريات العامة على معظم التوصيات الرئيسية للتقييم الذاتي وخطة عملها. كما أنّه يرفع من مستوى الشفافية في عمليات الشراء، و يزيد سلامة الإجراءات، ويُدخل المزيد من التنافس في السوق جرّاء تخفيض أحكام التفضيل الوطنية. ويهدف المرسوم أيضاً إلى تسريع وتبسيط الإجراءات، من خلال إعادة النظر في العتبات ووضع حد أقصى من أوقات المعالجة. ومن حيث التنفيذ، فإنّ الهيكل المؤسسي الجديد الذي نصّ عليه المرسوم موجود و وظيفي. وكانت هناك العديد من الأنشطة التوعويّة والتدريبية

³² أجري هذا التقييم الذاتي بدعم من البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية.

للإدارة، و وحدات الشراء والبائعين على حد سواء. وتقوم الحكومة بوضع اللامسات الأخيرة على منشور التنفيذ، الذي سيصدر في سبتمبر عام 2015، وذلك بمجرد الإنتهاء من جمع التجربة الأولى من تنفيذ المرسوم. وقد أعدت الحكومة أيضا مشروع أدلة للمستخدمين و وثائق طلب عروض نموذجية، ستصدر مع المنشور. و أخيرا، تم إنشاء منصة شراء إلكترونية (عملية إلكترونية بالكامل من المناقصات إلى التوقيع)، و هي قائمة و تعمل منذ سبتمبر 2014، مع أكثر من 40 عقدا ممنوحا حتى الآن. وشهدت المناقصات الإلكترونية على المشتريات انخفاضا كبيرا على مستوى الفترة الزمنية التي تستغرقها العملية (حوالي 90 يوما في المتوسط بينما المناقصة العادية تستغرق من تقديم طلب العروض إلى التوقيع 170 يوما في المتوسط).³³ و رغم أنّ المرسوم يبسط بعض إجراءات الرقابة والمراجعة الإدارية، كما يعزّز المراقبة البعيدة، فإنه لا يزال يقوم إلى حدّ كبير على ضوابط مسبقة، ذلك أنّ الحكومة تعتبره تغييرا نظاميا عالي الخطورة من حيث الحوكمة في حين أنها لا تزال ترى أن الإطار الجديد يعزّز كفاءة وفعالية عمليات الشراء بشكل أكبر.

80. *إصلاح السياسات*. أعدت الحكومة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالإنفاذ إلى المعلومة، و هي تهدف من وراء ذلك إلى (i) تعزيز ورفع أحكام المرسوم الأولي. (ii) تجاوز الأحكام المتبقية التي تتعارض مع الإطار القانوني والإداري في البلاد. (iii) تقديم الأساس القانوني والمبادئ التنظيمية الرئيسية للجنة المعلومة؛ و (iv) توسيع النطاق من حيث مصادر المعلومات والمؤسسات التي يمكن أن تكون موضوع الإنترام بالإنفاذ إلى المعلومة. و يتماشى مشروع القانون مع المبدأ الدستوري في الإنفاذ إلى المعلومة ومع الممارسات الدولية الجيدة. و ستقوم السلطة الجديدة للوكالة التونسية للأنترنات بمراقبة تنفيذ الحق في الإنفاذ إلى المعلومة، وتقديم الآراء، والتعامل مع شكاوى المواطنين. و سيسمح القانون الأساسي أيضا بتسوية مسألة عدم اليقين القانوني المتعلق بتضارب الأنظمة، من خلال رفع حقوق الوكالة التونسية للأنترنات. أما فيما يتعلق بالشفافية المالية، فقد جمعت الحكومة ووحدت البيانات المالية المتعلقة ب 95 شركة مملوكة للدولة (من أصل ما مجموعه 103) للمرة الأولى منذ عام 2007.

81. *الحالة اعتبارا من أوت/أغسطس 2015: الإجراء الذي تمّ اتخاذه*. تم نشر التقرير المتعلق بالبيانات المالية للشركات المملوكة للدولة على الموقع الإلكتروني للحكومة. و وقعت المصادقة على أول مسودة للقانون الأساسي من قبل الحكومة وتقدمها إلى المجلس الوطني التأسيسي في أوت/أغسطس 2014، ولكنه لا يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار قبل الانتخابات العامة. وقد شرع البرلمان الجديد عملية مراجعته. وتمت المصادقة على مشروع القانون الأولي من قبل لجنة الحقوق و الحريات في جوان/يونيو 2015، ولكن الحكومة قررت سحبه قبل أن تنظر فيه الجلسة العامة، بغية إعادة النظر في التعديلات التي من شأنها أن تكون متسقة مع الالتزامات بأمن الدولة. وتمّ عرض مشروع جديد مقبول من طرف البنك على البرلمان في 6 أوت/أغسطس 2015. ويتعلق التعديل الرئيسي مقارنة بالمسودة الأولية التي وافقت عليها اللجنة البرلمانية بمجالات الاستثناءات في تغطية القانون. وكانت اللجنة قد استبعدت جميع الاستثناءات من مشروع القانون. و أعادت الحكومة ثمانية مجالات استثناء، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيانات الشخصية أو الأمن القومي (النسخة الأولية من القانون المقبولة من البنك، وشملت 10 مجالات استثناء). ودخلت الحكومة أيضا في حوار مع البرلمان ومنظمات المجتمع المدني لتبرير هذه الإعادة، مع الحفاظ على قانون يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

82. *النتائج المتوقعة*: بعد بداية بطيئة وغير متجانسة لهذا القانون الجديد، تم تركيز النظم، وزادت عدد طلبات الإنفاذ إلى المعلومات بشكل ملحوظ (أكثر من 500 عام 2014، مقابل أقل من 200 قبل عام). وأعلنت الحكومة أنّ الطلبات قد تم الرد عليها في أكثر من 500 حالة: و بقيت بضع عشرات من الطلبات معلقة، في حين أنّ أقل من 10 طلبات جوبهت بالرفض. و بالتالي فإنّ الهدف الأولي الذي تمّ تحديده عند الموافقة على القرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة

³³ يمكن الاطلاع على المنصة الإلكترونية على www.tuneps.tn. من حيث الحجم والعقود المعالجة إلكترونيا، لا تزال تمثل أقل من 10% من المجموع، ولكن الحكومة تهدف إلى معالجة جميع المناقصات العامة من خلال عمليات الشراء الإلكترونية بحلول عام 2018.

و خلق الفرص و التشغيل و المتمثل في زيادة ب 50 بالمائة في الإستجابات من الثمانين التي تمّ تلقّيها قد تمّ تجاوزه. و من أجل الإستفادة القصوى من أثر هذه السياسة الجديدة للشفافية من حيث زيادة مساءلة الحكومة والفوائد الاقتصادية للشركات، فإنّ النفاذ إلى المعلومة يجب أن يكون أكثر سهولة في القطاع العام و يجب على المواطنين أن يكونوا قادرين على الطعن في حال لم تتمّ الاستجابة لطلباتهم بصورة مرضية. و سيسهّل القانون الأساسي هذه التحسينات، و ذلك بهدف تحقيق تغيير بصفة تدريجية في العلاقات بين الحكومة و مواطنيها. و ينبغي أن يتمّ الحد من التباين في المعلومات في القطاع العام و بين الشركات و تحسين الكفاءة و الحدّ من التقدير و الامتيازات، وهي مطالب رئيسية للثورة. و يعتبر تجميع و نشر التقارير المالية للشركات المملوكة للدولة عملا مهما لا فقط على مستوى الشفافية المالية، ولكن أيضا على مستوى تعزيز الرقابة على الشركات المملوكة للدولة و إدارة الأصول شبه المالية. و قد فتحت الطريق أمام الإصلاح المؤسسي الرئيسي في وظيفة الدولة كمساهم. و تدرس الحكومة حاليا خيارات مختلفة لإنشاء سلطة مركزية على غرار أفضل الممارسات الدولية و ذلك بدعم من البنك.³⁴

الأسس التحليلية

83. بُني برنامج الإصلاح المقترح على الدراسات التحليلية القائمة، وكذلك على العمل المكثف الذي أنجز كجزء من مراجعة سياسات التنمية، ومؤخرا على التشخيص القطري المنهجي. ويقدم تقرير مراجعة سياسات التنمية الأسس التحليلية لمعظم الإصلاحات التي تدعمها هذه السلسلة من قروض سياسات التنمية. وبيّن أنّ الاقتصاد التونسي فشل في توليد ما يكفي من فرص العمل ذات النوعية الجيدة لأنّه مثقل بنظام الريع و الامتيازات التي تزدهر على صفحات الإنترنت المنتشرة حول اللوائح و القيود التي فرضت من طرف السياسات الاقتصادية التداخلية منذ الاستقلال. و إذا كانت هذه السياسات قد خدمت تونس جيدا حتى الثمانينات، فإنّها قد أدت الآن إلى نظام يخنق المنافسة و يحمي الشركات المتميزة، معرقلا بذلك تطوّر البيئة الاقتصادية الحيوية. و علاوة على ذلك، فإن هذا النظام الاقتصادي هو أيضا غير عادل بشكل كبير، بما أنّ البنية التحتية المؤسسية الحالية خلقت ثقافة "المطلّع، غير المطلّع"، و قد كان هذا التفاوت في الفرص في صلب التوترات الاجتماعية التي أدت إلى ثورة 2011. و على هذا الأساس يوصي التقرير باتخاذ إجراءات لإزالة الإجراءات، و زيادة المنافسة، و تبسيط النظام الرقابي، وفتح الاقتصاد لتحقيق الفرص للجميع.³⁵

الإجراءات التي وقع اتخاذها	الأسس التحليلية
مجال السياسات الأول : تعزيز بيئة عمل أكثر تنافسية	
الإجراء 1# الذي تمّ اتخاذه: اتخذت الحكومة التدابير التالية لتنفيذ و توسيع عملية التبسيط التنظيمي: (i) المرسوم رقم 2014-3484 بتاريخ 18 سبتمبر 2014، بشأن تمديد التبسيط التنظيمي إلى 4 وزارات إضافية، و تم نشره في الرائد الرسمي تحت رقم 78 بتاريخ 26	مراجعة سياسات التنمية: البنك الدولي (ماي 2014)، الثورة غير المكتملة. جلب الفرص، و الوظائف الجيدة والثروة الكبرى لجميع التونسيين، التقرير رقم 86179-تونس. وما يرتبط بها من ورقات معلومات

³⁴ الإصلاح مستوحى من الأعمال الأخيرة للبنك حول حوكمة الشركات المملوكة للدولة: البنك الدولي، "من أجل حوكمة أفضل للمؤسسات العامة التونسية"، مارس 2014 (تقرير 78675-تونس).

³⁵تمت الإشارة إلى الأسس التحليلية هنا بالنسبة إلى مجال السياسات الأول و الثاني و الرابع فقط، ذلك أنّها مدرجة في القرض الثالث لسياسات التنمية. و تمت الإشارة إلى الأسس التحليلية للإصلاحات في مجال السياسات الثالث الذي يدعمه القرض الأول و الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل في وثائق البرنامج الخاص بكل قرض.

<p>أساسية.</p> <p>البنك الدولي، تونس تقييم مناخ الاستثمار، فيفري/فبراير 2014.</p> <p>ورقة غير منشورة : "تونس: كيف يمكن إطلاق طاقات تنمية تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لتلبية متطلبات القدرة على المنافسة القائمة على الابتكار ، (جويلية /يوليو 2012)</p> <p>شبكات النطاق العريض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تسريع الوصول إلى الإنترنت عالية السرعة ، البنك الدولي، 2014</p>	<p>سبتمبر 2014. و (ii) قرار تبسيط أو إلغاء 154 من التدابير المحددة كإجراء ذي أولوية في القطاع الخاص وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك في 22 أكتوبر 2014.</p> <p>الإجراء # 2 الذي تم اتخاذه: اتخذت الحكومة التدابير التالية لتحرير قطاع الاتصالات: (i) المرسوم رقم 4773-2014 بتاريخ 26 ديسمبر 2014، بشأن شروط وإجراءات منح التراخيص لمقدمي خدمات الإنترنت، وقد نشر في الرائد الرسمي تحت رقم 7 بتاريخ 23 جانفي/يناير 2015. (ii) أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات قرارا تم نشره على موقعها على الإنترنت تحت رقم 2014/74 بتاريخ 17 نوفمبر 2014، تم فيه قبول العروض التقنيّة و التعريفية الخاصة بعملية التقسيم ، وبالتالي السماح لشركات سوق الاتصالات بالوصول المباشر للبنية التحتية للحلقة المحلية للاتصالات التابعة للشركة الوطنية للاتصالات في ظروف مقبولة بالنسبة إلى البنك. و (iii) أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقعها ، القرار رقم 2015/71 المؤرخ في 5 جويلية /يوليو 2015، الذي يحدد شروط وطرائق التنفيذ الخاصة بخدمة نقل الأرقام الثابتة والمتنقلة.</p> <p>الإجراء # 3 الذي تم اتخاذه: المرسوم التنفيذي رقم 85-2015 بتاريخ 24 أبريل 2015، من القانون رقم 48-2014 بتاريخ 24 جويلية /يوليو 2014، حول إعادة هيكلة الشركة الوطنية للاتصالات، المملوكة للدولة، و المنشور في الرائد الرسمي تحت رقم 34 و المؤرخ في 28 أبريل 2015.</p>
<p>مجال السياسات الثاني: تعزيز القطاع المالي</p>	
<p>مراجعة سياسات التنمية: البنك الدولي (ماي 2014)، الثورة غير المكتملة. جلب الفرص، و الوظائف الجيدة والثروة الكبرى لجميع التونسيين، التقرير رقم 86179-تونس. وما يرتبط بها من ورقات معلومات</p>	<p>الإجراء # 4 الذي تم اتخاذه في مجال إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة: تم اتخاذ التدابير التالية لإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة: (i) صادق مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك في 16 فرييل 2015 على خطة</p>

<p>أساسية.</p> <p>تونس: برنامج تحديث تقييم القطاع المالي (مذكرة، نوفمبر 2012)</p> <p>تونس: التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل إصلاح الحوكمة في البنوك المملوكة للدولة " (المذكرة 2013).</p> <p>تونس: تركيبة مجلس الإدارة ومعايير اختيار المجالس الفعالة في البنوك المملوكة للدولة - استعراض شامل لأفضل الممارسات (مذكرة فنية ، ماي 2014).</p> <p>تونس: مراقبة وتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة في البنوك المملوكة للدولة - استعراض شامل لأفضل الممارسات (مذكرة فنية، ماي 2014).</p>	<p>مفصلة لإعادة هيكلة البنك. (ii) صادق مجلس إدارة بنك الإسكان في 3 مارس 2015 على خطة مفصلة لإعادة هيكلة البنك. و (iii) وصادق مجلس وزاري مشترك في 11 نوفمبر 2014 على استراتيجية إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي</p> <p>الإجراء # 5 الذي تمّ اتخاذه في مجال حوكمة البنوك المملوكة للدولة: اتخذت الحكومة التدابير التالية لتحسين حوكمة البنوك المملوكة للدولة: (i) نشر دعوة المديرين التنفيذيين بكلّ من الشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان و البنك الوطني الفلاحي للكشف عن تضارب مصالحهم مع هذا المنصب بموقع وزارة المالية بتاريخ 22 جويلية /يوليو 2015. و (ii) المرسوم رقم 968 بتاريخ 6 أوت /أغسطس 2015، المتّم للمرسوم رقم 90-1855 بتاريخ 10 نوفمبر 1990، نشر نظام التعويضات الخاص بالمديرين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة في الرائد الرسمي تحت رقم 63 بتاريخ 7 أوت /أغسطس 2015.</p>
<p>مجال السياسات الرابع: زيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة</p>	
<p>البنك الدولي، تونس: من أجل حوكمة أفضل للمؤسسات العامة، مارس 2014.</p>	<p>الإجراء # 6 الذي تمّ اتخاذه: تم نشر التقرير الرسمي السنوي حول تمويل الشركات المملوكة للدولة للفترة الممتدة بين 2010-2012 على الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الوزراء.</p> <p>الإجراء # 7 الذي تمّ اتخاذه: قدمت الحكومة مشروعاً منقّحاً للقانون الأساسي المتعلق بالوصول إلى المعلومة إلى البرلمان (مجلس نواب الشعب) في 6 أوت/أغسطس 2015.</p>

3.4 العلاقة مع المذكرة الإستراتيجية القطرية المؤقتة ، العمليات البنكية الأخرى واستراتيجية مجموعة البنك الدولي

84. تطورت مشاركة مجموعة البنك الدولي في تونس بشكل كبير منذ قيام الثورة في جانفي/يناير 2011. وفي منتصف السنوات ألفين أخذ الطلب على تمويل البنك في الانخفاض بصورة مطردة ذلك أنّ تونس قد تحسّلت على رتبة فئة الاستثمار وأصبح بإمكانها الوصول إلى التمويل داخل الأسواق العالمية. وكنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، زادت قروض البنك لتونس بشكل حاد من 6 مليون دولار في السنة المالية 2008 إلى 336 مليون دولار في السنة المالية 2009. و بعد الثورة مباشرة ، استجاب البنك على وجه السرعة لطلب الحكومة المؤقتة للمساعدة في تحديد ودعم الإجراءات ذات الأولوية للقطع مع الماضي. وتم الاتفاق على حزمة جديدة من الأنشطة الممولة من قبل مجموعة البنك الدولي مع التركيز على تدابير الإصلاح لتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة، والتخفيف من الآثار الاجتماعية المترتبة على الانكماش الاقتصادي. ويشمل البرنامج الجديد قرضا لسياسات التنمية يتكوّن من قسط واحد و موجّه لعدّة قطاعات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

85. تنسجم العملية المقترحة بشكل كامل مع الأهداف الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة، وكذلك مع استراتيجية الشرق الأوسط و شمال إفريقيا الإقليمية والمذكرة الإستراتيجية المؤقتة الخاصة بتونس. تهدف سلسلة قروض سياسات التنمية، من خلال دعم النمو وانتعاش التشغيل مع تعزيز المساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة، إلى تعزيز الفرص الاقتصادية والتمكين الاجتماعي، ولا سيما للشرائح الأقل دخلا ، على النحو الذي تحدده الأهداف الشاملة لمجموعة البنك الدولي. وحتى وإن تم إطلاق سلسلة قروض سياسات التنمية قبل صياغة استراتيجية جديدة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من قبل مجموعة البنك الدولي ، فإنّها تعتبر متسقة مع الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بمعالجة الأسباب الكامنة وإصلاح آثار النزاع والتوتر الاجتماعي. و تسهم العملية المقترحة على وجه التحديد في دعامة أولى (تجديد العقد الاجتماعي)، ذلك أنّ تدابير السياسة المدعومة تحدّد من التقدير في الإدارة، وتفتح الأسواق الرئيسية (في قطاع الاتصالات على سبيل المثال)، و تقوم بتعديل حوكمة البنوك العامة، و هي مسائل من شأنها القضاء على الإيجارات و الإستيلاء. وبالمثل، فإن فرض سياسات التنمية المقترح يدعم إشراك المواطنين من خلال تحسين فرص النفاذ إلى المعلومة (الإطار القانوني للنفاذ إلى المعلومة ، وفتح سوق مقدّم خدمات الإنترنت لزيادة الاستخدام). وأخيرا، فإنّ سلسلة القروض منسجمة تماما مع الإستراتيجية القطرية المؤقتة لمجموعة البنك الدولي في مجالات الإلتزام الثلاثة: (i) وضع الأسس لتحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل. (ii) تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي؛ (iii) تعزيز الحوكمة الرشيدة، والصوت، والشفافية والمساءلة. و تسهّل الإصلاحات التي يدعمها فرض سياسات التنمية المقترح أيضا تطوير عمليات جديدة يمولها البنك الدولي، ولا سيما في مجالات البنية التحتية الاقتصادية (تكنولوجيا المعلومات) وتحديث القطاع المالي.

86. شرعت مجموعة البنك الدولي أيضا في إعداد إطار شراكة قطري جديد لمدة خمس سنوات يمتد من السنة المالية 2016 إلى السنة المالية 2020. و سيكون هذا الإطار منسجما مع تحليل التشخيص القطري المنهجي الذي تمّ الإنتهاء من إعداده مؤخرا حول العوامل المحرّكة الرئيسية لتعزيز الرخاء المشترك والقضاء على الفقر المدقع في تونس. و سيشتمل التشخيص القطري المنهجي على ما أكّده إطار الشراكة القطري من أهمية على مستوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسين الحوكمة وزيادة الإدراج كشروط مسبقة بالنسبة إلى تونس لتحقيق النمو المستدام والشامل والحد من الفقر، مع التركيز على تحسين الاتصال بين المناطق المتخلفة والمناطق الرائدة. وعلاوة على ذلك، ستكون هذه الشراكة (i) منسجمة مع استراتيجية التنمية للحكومة التونسية. (ii) منسجمة مع الهدف المزوج لمجموعة البنك الدولي. (iii) مسلّطة للضوء على الميزة المقارنة لمجموعة البنك الدولي ؛ (iv) محدّدة للإمكانات من أجل تحقيق أعلى تأثير ممكن بما ينسجم مع إطار الشراكة القطري و (v) موقّرة لما يكفي من المرونة للاستجابة للاحتياجات والطلبات الناشئة الناجمة عن التقلبات السياسية للسياق الاجتماعي والسياسي.

4.4 المشاورات، التعاون مع شركاء التنمية

87. تشاورت الحكومة على نطاق واسع حول الإصلاحات الفردية المدعومة من القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة وخلق الفرص و التشغيل عندما كانت قيد الإعداد. وقد وردت أولويات الإصلاح التي تدعمها سلسلة قروض سياسات التنمية بشكل واضح في التصريحات المتعاقبة أمام البرلمان في فترة ما بعد الثورة حول سياسة الحكومة و ذلك منذ عام 2012، ومؤخرا كجزء من برنامج الأولويات الخاص بال 100 يوم في مارس 2015. و قد تعددت المشاورات العامة و مع أصحاب المصلحة حول البرنامج. وأجريت مشاورات أخرى أثناء إعداد العملية المقترحة تستهدف مسؤولي القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ودخلت الحكومة في مجموعة من المشاورات و لا سيما مع القطاع الخاص، حول إعطاء الأولوية للتبسيط التنظيمي على سبيل المثال ، أو إطلاق حوارات قطاعية محددة بين القطاعين العام والخاص في بعض الصناعات الرئيسية (العمليتان مدعومتان من مجموعة البنك الدولي). والأهم من ذلك، كما هو موضح أعلاه، هو أنّ الحكومة قد نظمت حوارا وطنيا حول الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية طيلة عام 2014، جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى السياسي و في القطاع الخاص و المجتمع المدني، أدى إلى إعداد رؤية استراتيجية تمّ تقديمها في القسم 3 أعلاه تحتضن كل الإصلاحات التي يدعمها هذا القرض المقترح لسياسات التنمية .

88. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنك يقوم بانتظام بمشاورات مع المنظمات الرئيسية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومجموعات الشباب حول برنامج الإصلاح والأسس التحليلية. و تؤكد هذه المشاورات أن مضمون برنامج الإصلاح الحكومي يتمتع عموما بدعم واسع، كما تعتبر الإصلاحات ضرورية للتحول الاقتصادي في تونس. ومن القضايا التي لم تكن مستهدفة مباشرة من البرنامج، ولكنها أيضا كثيرا ما تبدو في غاية الأهمية للتنمية الجهوية، والتجارة غير الرسمية، وإصلاح التعليم الأساسي والإصلاح الضريبي. ويواصل البنك تعاونه الممتاز مع الاتحاد الأوروبي ، وبنك التنمية الأفريقي، وكذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين.

5. قضايا التصميم والتقييم أخرى

1.5 الفقر وأثاره الاجتماعية

113. من المتوقع أن تكون تأثيرات السياسات المدعومة من القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحكومة و خلق الفرص و التشغيل إيجابية على المستوى الاجتماعي و مقاومة الفقر، و ذلك من خلال عدة قنوات، ولا سيما ما يتصل منها بالنمو والاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي، الأمر الذي من شأنه أن يحسّن خلق فرص العمل، كما وكيفيا . ومن المتوقع أن تعود التدابير المتعلقة بمناخ الاستثمار بفوائد مباشرة في حيث رفاهية المستهلك (تخفيض في الأسعار أو زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سبيل المثال)، وتحسين القدرة التنافسية للشركات التونسية وزيادة جاذبية تونس للمستثمرين الدوليين. و شملت مراجعة البنك الأخيرة لسياسة التنمية على وجه التحديد ، تقديرات لخلق فرص العمل من خلال الإصلاحات المتوخاة في البرنامج.³⁶ فإعادة هيكلة القطاع

³⁶ انظر البنك الدولي (2014)، مراجعة سياسة التنمية: الثورة غير المكتملة، الفصل 6 و 11، التقرير رقم 86179-تونس.

المالي ، على سبيل المثال، سوف تحفز الجيل الذي يمثل 38،000 فرصة عمل جديدة من خلال تحسين تخصيص الائتمان وتحفيز الاستثمار الجديد في حين أنّ تحرير الخدمات، بما في ذلك الاتصالات ، من شأنه أن يخلق أكثر من 10000 فرصة عمل جديدة ذات قيمة مضافة أعلى محتملة . وعلاوة على ذلك، فإنّ المناطق الداخلية، على سبيل المثال، ينبغي أن تستفيد من زيادة فرص الوصول إلى البنية التحتية الأساسية البصرية ذات النطاق العريض ، و هو ما يمكن هذه المناطق من الاستفادة على نحو أفضل من الفرص الاقتصادية.

114. تستوجب إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة في القطاع المصرفي وقطاعات الاتصالات بعض عمليات التسريح، والتقاعد المبكر والتغييرات في الموظفين وسياسات التوظيف. أما بالنسبة إلى البنوك العامة، فيجب أن تعمّ المكاسب في الكفاءة كامل القطاع. ومن المتوقع أن يساعد تحديث القطاع المصرفي تونس على تحسين استرداد الأداء الاقتصادي، الأمر الذي سيكون له تأثير اقتصادي إيجابي غير مباشر على الأسر والشركات والقطاع المصرفي . وسيتم إدخال الإصلاحات تدريجياً للحد من خطر أزمة الائتمان التي قد تؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي الحالي. وأفاد البنك أنّه يتعيّن تنفيذ و تمويل خطط التعويض والتفعيل المحددة لاستكمال أنظمة العمل القياسية. و علاوة على حزمة التدابير الكلاسيكية، فإنّ البلدان التي تعاني من حالات مماثلة تتخذ جملة من التدابير بما في ذلك: (i) تدابير تسريح إضافية. (ii) احتمالات تقاعد مبكر محددة؛ و (iii) سياسات فعالة محددة لتزويد العمال بقدرات إضافية للبقاء ضمن القوة العاملة (التدريب، وتنظيم المشاريع، وما إلى ذلك). و يُنصح في هذا الإصلاح بإنشاء مثل هذه الآليات للدعم التكميلي نظراً للحماية المنخفضة التي تقدمها البرامج القياسية الموجودة في تونس واحتمال الآثار الاجتماعية السلبية الكبيرة لهذا الإصلاح، وذلك أساساً من خلال فقدان الوظائف على المدى القصير. و يمكن تقديم المشورة بشأن هذه القضايا بناء على الطلب ، ولا سيما في سياق عمليات قطاعية محددة متوقعة في القطاع المالي وقطاع الاتصالات.

115. أبرزت مراجعة البنك لسياسة التنمية تأثير سوء الإدارة والتريخ على النمو الاقتصادي والازدهار المشترك. ولذلك فإنّه تمّ فحص الإصلاحات التي تدعمها سلسلة قروض سياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل من هذا المنظور بشكل خاص. و تدعم الإصلاحات مباشرة الثغرات القانونية أو التنظيمية أو الإدارية المستهدفة التي كانت مصدراً للمحسوبية. فالتدابير المتخذة في قطاع الاتصالات على سبيل المثال، تعالج بصفة مباشرة استخلاص الربح من قبل الفاعلين المهيمنين على السوق.

5.2 الجوانب البيئية

116. تمتلك تونس نظاماً راسخاً لتقييم الأثر البيئي . وفي عام 2007، تم اختياره لتوجيه استخدام نظام الدولة في قطاع النفايات الصلبة. ونتيجة لنجاح تنفيذ هذا المشروع التجريبي، تقرر توسيع نطاق استخدام النظام القطري على المستوى الوطني. و تخضع جميع الأنشطة التي قد تؤدي إلى تأثير كبير على البيئة لتقييم للأثر البيئي، يجب أن يسبق إصدار التراخيص والنشاط الاستثماري.

117. لا يُتوقع أن يكون للإصلاحات المعتمدة في مقترح القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل أي آثار إيجابية أو سلبية على البيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى. أما المتطلبات البيئية الواردة في منشور سياسة العمل 8.60 فهي قابلة للتطبيق. و يدعم قرض سياسات التنمية إجراءات السياسات التي تخلق بيئة تحوّل دعم النمو والحد من الفقر، والتي لا تكون في حد ذاتها ذات تأثير على البيئة.

5.3 الجوانب المتعلقة بإدارة المالية العامة و الإنفاق و التدقيق

118. يعتبر نظام إدارة المالية العامة ، إلى جانب التزام الحكومة وخطط الإصلاح الخاصة بها ، كافياً لدعم هذه العملية. ويُنظر إلى إدارة المالية العامة في تونس عموماً على أنها سليمة وشفافة ومنظمة تنظيمياً جيداً. ويستند هذا النظام التونسي على مبدأ، نموذجي في أنظمة الإدارة المالية العامة الفرنكفونية ، و يتميّز بالفصل بين المسؤوليات وفصل

الأدوار بين الأمر بالدفع (ضابط الحسابات) والمحاسب العام، فضلا عن المبادئ التي تحكم مراقبة المصاريف والتدقيق الداخلي والخارجي.

119. **خلص تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2010، متبوعا بمختلف مراجعات البنك لإدارة المالية العامة إلى أنّ الإطار القانوني والإداري للإدارة المالية العامة سليم عموما، ويقدم مستوى قويا من الضمانات بشأن موثوقية المعلومات، إضافة إلى وجود بيئة رقابية قوية، رغم بعض نقاط الضعف.** ومع ذلك، تم أيضا تحديد بعض نقاط الضعف الأخرى. وأكدت التقارير التشخيصية الأخيرة لتقييم إدارة المالية العامة أن نظام هذه الإدارة يدعم تحقيق الانضباط المالي الكلي، والتخصيص الاستراتيجي للموارد وكفاءة تقديم الخدمات. و من ناحية أخرى، أبرزت التقارير أيضا العديد من أوجه القصور، ولا سيما في مجال التخطيط المالي متوسط الأجل، والمحاسبة المالية، ونظم المعلومات والتقارير، ولا سيما بسبب الصعوبات في إغلاق الحسابات في نهاية السنة، إضافة إلى الضوابط المالية الداخلية والخارجية. وفي السنوات الأخيرة، أقدمت الإدارة على إصلاحات في الإدارة المالية العامة، تحت مظلة مقدمة ميزانية البرامج واتخذت تدابير أولية من أجل: (i) الانتقال إلى إطار للميزانية على أساس الأداء. (ii) وضع إطار للإنفاق متوسط الأجل للمساعدة على الاستدامة المالية. (iii) تحديث إطارها المحاسبي. و (iv) تحسين إدارة الإيرادات. وسيتم الانتهاء من تحديث تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية في النصف الثاني من عام 2015، وذلك بالتنسيق مع وضع الصيغة النهائية لقانون الموازنة الأساسي الجديد الذي يهدف إلى تحديث نظام الإدارة المالية العامة. ويجب أن يؤدي كل من القانون الأساسي وتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى صياغة استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة على المدى المتوسط.

120. **سجلت التقارير المالية تقدّما، حتى وإن كانت جودة البيانات المالية بحاجة إلى التحسين من خلال إصلاح المحاسبة³⁷.** وتم التسيويات بين السجلات المصرفية والمالية بصورة مرضية على أساس شهري، بتسهيل من عملية حوسبة تتميز بالكفاءة رغم كونها غير متطورة. وتضمن الرقابة المالية أنظمة فعالة وموثوق بها في آن واحد سواء كانت الرقابة داخلية أو خارجية، فضلا عن كونها أولية أو لاحقة. و يقوم المراقبون الماليون، الذين هم جزء من الإدارة العامة للمراقبة المالية، بإجراء الرقابة المسبقة للالتزامات والإنفاق ويقدمون تقريرا إلى مكتب رئيس الوزراء. وتجري دائرة المحاسبات نوعية جيدة من التدقيق الخارجي و تحترم في ذلك المعايير الدولية على مستوى الإستقلالية والنطاق والنوعية. و تركز الميزانية المقترحة وبرنامج إصلاح إدارة المالية حاليا على تنفيذ قسم إطارات الإنفاق المتوسط الأجل (الذي سيكون، من حيث المبدأ، مؤطرا من قبل إطار إنفاق كلي متوسط الأجل من شأنه تأطير تخصيص الموارد القطاعية البيئية) ومراقبة الأداء. و هو يغطي مجموعة من قضايا إدارة المالية العامة ويتضمن البرنامج التدريبي المقترح، وتنفيذ التصنيف الجديد للميزانية، ووضع اللمسات الأخيرة على الرسم البياني للحسابات وإعداد القانون الأساسي الجديد للميزانية.

121. **لاحظ تقييم الضمانات في البنك المركزي التونسي الذي أجري لأول مرة في 2012 من قبل صندوق النقد الدولي في سياق التحضير لإدارة المؤسسات الصغرى ، أنّ بيئة الرقابة كافية للعمليات اليومية، ولكن الرقابة والاستقلالية، والشفافية، تحتاج إلى تعزيز .** يقوم البنك المركزي التونسي بنشر بياناته المالية المدققة، ولكنه يمكن أن يعزّز عملية الكشف عن المعلومات. و ينبغي تعزيز وظيفة إدارة المخاطر التي تتعلق خصوصا بالتخفيف من المخاطر على الميزانية العامة للبنك المركزي التونسي الناتجة عن زيادة كبيرة في عمليات إقراض السيولة. و سيحتاج تطوير وظيفة التدقيق الداخلي إلى بناء القدرات والإشراف من قبل لجنة التدقيق التي أنشئت حديثا. وأكد البنك المركزي التونسي التزامه بتنفيذ توصيات تقييم الضمانات، و قد تم بالفعل الانتهاء من بعضها ، مثل تحسين إطار ضماناته.

³⁷ تنشر كل ميزانية، عادية وتكميلية، في الرائد الرسمي بناء على الموافقة، و هي متاحة أيضا على البوابة الإلكترونية لوزارة المالية (<http://www.finances.gov.tn>). يمكن الإطلاع على الميزانيات منذ عام 2003 على شبكة الإنترنت. وتماشيا مع الإصلاحات التي يدعمها القرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص و التشغيل، قامت الحكومة أيضا بمواصلة توسيع نشر المعلومات المتصلة بالميزانية والمالية العامة، بما في ذلك "ميزانية المواطن" التي تم نشرها لأول مرة عام 2014.

122. سيُتبع القرض المقترح إجراءات صرف البنك لتمويل سياسات التنمية وستتم عملية الصرف في دفعة واحدة. و بعد أن تتم الموافقة على القرض من قبل مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي سيصبح فعالاً، وسيتم صرف حصيلة القرض وفقاً لشروط الإفراج المنصوص عليها على النحو المحدد في اتفاقية القرض. و سيتم إيداع حصيلة القرض من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير في حساب مخصص يعينه المقرض و يكون مقبولاً بالنسبة إلى البنك الدولي في البنك المركزي التونسي بناء على طلب المقرض، عند توقيع تقديم طلبات السحب. و يجب على المقرض أن يضمن أنه عند إيداع حصيلة القرض في الحساب المذكور، قد تمت إضافة مبلغ معادل بالعملة المحلية في الحساب الجاري للخرزانة في البنك المركزي. و سوف يستند التحويل على أساس أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحويل الأموال إلى حساب الخزينة.

123. يقدم المقرض تقريراً للبنك عن المبالغ المودعة في حساب العملة الأجنبية، والتي تم تحويلها لنظام إدارة الميزانية. و إذا تم استخدام حصيلة القرض لأغراض غير مؤهلة على النحو المحدد في اتفاقية القرض، فإن البنك الدولي للإنشاء و التعمير سيطلب من المقرض بناء على إشعار فوري إعادة مبلغ مساو للمبلغ الذي حوّل له. ثم يجري إلغاء المبالغ التي تم استردادها بناء على هذا الطلب. و سوف تتم إدارة حصيلة القرض من قبل وزارة المالية. و يخضع تدفق الأموال (بما في ذلك تبادل العملات الأجنبية) إلى عمليات المالية العامة القياسية. و ميزانية الحكومة شاملة وموحدة وتخضع لحساب الخزينة المركزية. و ستقوم الحكومة التونسية بتقديم تأكيد خطي إلى البنك الدولي في غضون ثلاثين يوماً من المصروفات. و سيتضمن التأكيد المبلغ الذي تم صرفه بالعملة المحلية لحساب الطرف الذي سيستخدمه لتمويل نفقات الميزانية، وسعر الصرف المطبق وتاريخ التحويل.

124. و رغم ذلك فإن عملية التدقيق في استخدام الأموال قد لا تكون مطلوبة، ويحتفظ البنك الدولي للإنشاء و التعمير بالحق في طلب التدقيق في المعاملة. و سيغطي هذا التدقيق، إن طُلب، دقة المعاملات في الحساب المخصص، بما في ذلك دقة تحويلات سعر الصرف مع التأكيد على أنّ الحساب المخصص قد كان يستخدم لأغراض العملية فقط و لم يتم إيداع أية مبالغ أخرى فيه. كما يتعين على المدقق أن يحصل على تأكيد من البنك (البنوك) المشارك في تدفق الأموال المتعلقة بهذه المعاملة. و لا يجب أن تتجاوز الفترة الزمنية لتقديم تقرير المراجعة للبنك ستة أشهر من تاريخ صدور طلب الحصول على هذا التدقيق.

4.5 المراقبة والتقييم والمساءلة

125. تنفيذ وتنسيق المسؤوليات. تقع المسؤولية الشاملة عن تنفيذ ومراقبة البرنامج داخل الحكومة على عاتق وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، التي تقوم بتنسيق جميع الأنشطة ذات الصلة مع الوزارات أخرى. كما تتصدّر عملية التدقيق في التقدم المحرز في تنفيذ هذه العملية. ونظراً لأهمية مجالات السياسة العامة للبرنامج، فإن مكتب رئيس الوزراء والبنك المركزي يشاركان أيضاً في مراقبة تصميم البرنامج و تنفيذه. و من أجل تحسين التنسيق في مراقبة الإصلاح، فإن الحكومة تدرس إنشاء "وحدة تنفيذ" الإصلاح تقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء. و تقوم وحدة التنفيذ، التي يقع وضع اللمسات الأخيرة على اختصاصاتها، بمراقبة التقدم المحرز على مستوى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، والتي قد تكون قيادات التنسيق و التسهيل بين الوزارات في مكتب رئيس الوزراء بحاجة إليها. و يمكن أن تشمل هذه الإصلاحات تلك التي تدعمها سلسلة قروض سياسات التنمية وغيرها.

126. الإشراف من قبل البنك. يسمح الإشراف المنتظم للبنك بمواصلة تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية للمؤسسات المعنية في تنفيذ برنامج الإصلاح، ولا سيما بفضل موظفيها الموجودين على الميدان. و سيواصل البنك الحفاظ على الحوار المستمر مع الوزارات الحكومية ذات الصلة و سوف يقوم بمراجعات منتظمة في تنسيق وثيق مع شركاء التنمية الآخرين (ولا سيما البنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي). و يتم تنظيم الإشراف من قبل البنك (والجهات المانحة ذات الصلة) وذلك لتغطية عملية مراقبة تنفيذ الإصلاحات التي تدعمها القروض السابقة، و هي

القرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل عام 2012 و القرض الثاني لنفس السياسات عام 2014.

127. **التعويض على المظالم.** يمكن للمجموعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم تأثروا سلبا بسياسات قطرية محددة مدعومة بوصفها إجراءات سابقة أو شروط للإفراج عن قسط من القرض ضمن عملية تنزّل في إطار السياسة التنموية للبنك الدولي أن يقوموا بتقديم شكاوى إلى سلطات البلد المسؤولة، وآليات رفع المظالم المحلية / الوطنية المناسبة، أو مصلحة التعويض عن المظالم في البنك الدولي. وتضمن المصلحة سرعة النظر في الشكاوى التي وردت عليها من أجل معالجة الشواغل ذات الصلة. ويمكن للمجموعات والأفراد المتضررين أن يقدموا شكاوهم إلى هيئة التفتيش المستقلة بالبنك الدولي والتي تحدد ما إذا وقع الضرر، أو يمكن أن يكون قد حدث كنتيجة لعدم الامتثال لسياسات وإجراءات البنك الدولي. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم جلب انتباه البنك الدولي إلى المخاوف مباشرة، وتُمنح إدارته فرصة للرد. وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى مصلحة التعويض على المظالم التابعة لمؤسسة البنك الدولي، يرجى زيارة <http://www.worldbank.org/GRS>. وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش بالبنك الدولي، يرجى زيارة www.inspectionpanel.org

6. ملخص المخاطر والتخفيف من حدتها

128. **تتلخص المخاطر المرتبطة بهذه العملية في الجدول أدناه.** والمخاطر الرئيسية لهذه العملية تتعلق بما يلي: (i) عدم اليقين المحتمل الناجم عن التوترات الأمنية أو الاجتماعية؛ (ii) توقعات الاقتصاد الكلي؛ (iii) القدرة المؤسسية والتنفيذية لتنفيذ برنامج الإصلاح. و (iv) الخطر المتأني من أصحاب المصلحة ذلك أنّ العديد من الإصلاحات تتعلّق بامتيازات أو حالة من الهيمنة على السوق الحالية وتحتاج إلى اتخاذ القرارات الحاسمة في بيئة الاقتصاد السياسي المعقدة. و يقدر تقييم المخاطر الإجمالية بالمرتفع.

التصنيف (مرتفع، بليغ، متوسط، منخفض)	أصناف المخاطر
مرتفع	1. السياسة و الحوكمة
بليغ	2. الإقتصاد الكلي
متوسط	3. استراتيجيات و سياسات القطاعات
متوسط	4. التصميم التقني للمشروع أو البرنامج
بليغ	5. القدرة المؤسسية على التنفيذ و الإستدامة
متوسط	6. الإنتمانية
منخفض	7. البيئة و المسائل الإجتماعية
بليغ	8. أصحاب المصلحة
	9. أصناف أخرى
مرتفع	إجماليًا

129. المخاطر المرتبطة بعدم اليقين المحتمل الناجم عن التوترات الأمنية أو الاجتماعية: كما هو موضح أعلاه، كان للتوترات السياسية التي شهدتها تونس عام 2013، ولا سيما بعد اغتيال اثنين من القادة السياسيين تأثير على وتيرة تنفيذ برنامج الإصلاحات التي تدعمها السلسلة. ورغم أنّ الوضع السياسي قد تحسن بشكل ملحوظ عام 2014 وأوائل عام 2015، مع الانتهاء بنجاح من عملية التحول الديمقراطي، فإنّ الهجمات الإرهابية في مارس و جوان/يونيو 2015، تطلّ شهادة مأسوية على أن الوضع الأمني لا يزال هشاً للغاية، بسبب العوامل الداخلية (الخلايا الإرهابية النشطة في البلاد) والبيئة الخارجية (وأبرزها تأثير عدم الاستقرار في ليبيا المجاورة) على حد سواء. وبالمثل، كانت التوترات الاجتماعية متكررة طيلة ما يزيد عن النصف الأول من عام 2015، وكان لها تأثير على المناخ السياسي وعلى القدرة الإنتاجية للبلد. وفي أعقاب الهجوم الإرهابي الأخير في منتجع سياحي في سوسة، تمّ التخفيف من المخاطر الأمنية بفضل جملة من التدابير المتخذة. وعلى الجبهة الاجتماعية، ومؤخراً باعتماد مرسوم مأسسة الحوار الاجتماعي، تم قطع خطوة مشجعة نحو إرساء عملية منظمة لحل النزاعات العمالية. وبشكل أعم، فإنّ التحدي الأمني المحتمل أدّى إلى موقف أكثر تعاوناً بين الشركاء الاجتماعيين، كما ثبت ذلك بالفعل خلال الأزمة السياسية عام 2013.

130. المخاطر المرتبطة بعدم اليقين من مستقبل الاقتصاد الكلي: بالإضافة إلى تأثير التوترات الأمنية والاجتماعية، وعدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية المتعلقة بالتعافي البطيء في منطقة اليورو والصراع في ليبيا، فإنّ كلّ هذه العوامل تشكل مخاطر كبيرة على الاستقرار الاقتصادي في تونس. ويمكن للنمو المنخفض وقلة فرص العمل أن يعزّز الشعور بانعدام الفرص الاقتصادية. وتُرجمت الصدمة السلبية التي تلقّتها السياحة و المتمثلة في الهجمات الإرهابية وحساسية القطاعات المصدرة لتغيرات النمو في أوروبا على حد سواء إلى ارتفاع في مخاطر الائتمان والسيولة في القطاع المصرفي. ويمكن لهذه المخاطر أن تزيد من استفحال مشاكل السيولة التي تشهد بالفعل ضيقاً نسبياً وضعفاً في جودة الأصول في القطاع المصرفي. وللتخفيف من هذه المخاطر، تدرس السلطات مختلف المبادرات الرامية إلى تحسين تنفيذ الاستثمار العام في سياق الميزانية التكميلية لعام 2015، لا سيما في المناطق المتخلفة وقامت بتوسيع نطاق بعض التدخلات الاجتماعية (التحويلات النقدية للأسر الأكثر ضعفاً). وستمكنّ التدابير المعتمدة من قبل هذه العملية من تعزيز القطاع المصرفي والحد من مخاطر عدم الاستقرار المالي. وسيواصل استمرار التنفيذ المرضي لإدارة المؤسسات الصغرى مع صندوق النقد الدولي إشارة إيجابية حول استمرارية الإطار الاقتصادي الكلي والمالي. وسيكون من الضروري الانتهاء من الإصلاحات الاقتصادية الجارية قبل نهاية عام 2015، ووضع اللمسات الأخيرة على البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية الذي من شأنه أن يرسم معالم سياسة اقتصادية وخطة إصلاح على المدى المتوسط، لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على الدين عند مستويات مستدامة، والمساهمة في استعادة الثقة بين المستثمرين المحليين والدوليين.

131. المخاطر المتعلقة بالقدرة المؤسسية على تقديم الإصلاح: أثبت التنفيذ الفعلي للإصلاحات المدعومة منذ عام 2011 أنّها غير متكافئة، وعانت من التأخير، وذلك جزئياً نتيجة لنقص القدرة على التنفيذ، ولكن أيضاً بسبب التأثير السلبي لحالة عدم اليقين السياسي على عزم الإدارة الأمريكية على تنفيذ بعض الإصلاحات في الوقت المناسب. وسوف تعين المساعدة التقنية المستمرة للبنك على سد الثغرات في القدرة على التنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات في القطاع المالي (إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وإنفاذ قانون الإفلاس، وتشغيل شركة لإدارة الأصول) وإصلاحات القطاعات (الاتصالات). وسيسهم الدعم الفني من الشركاء الآخرين في التخفيف من المخاطر (ولا سيما صندوق النقد الدولي في مجال إصلاحات القطاع المالي أو الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياسة المنافسة). وتمتلك الحكومة الجديدة أفقا سياسياً أكثر قابلية للتنبؤ، حتى وإن شابته بعض الشكوك المذكورة أعلاه. وستضع الخطة الخماسية قيد الإعداد خارطة طريق واضحة لتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها توجيه أولويات الإدارة. وأصبح الإضطلاع بالتعديلات المؤسسية الإضافية لتعزيز إعداد الإصلاح وتنفيذه ومراقبته (في شكل "وحدة تنفيذ الإصلاح") يجري على مستوى مكتب رئيس الوزراء بدعم من البنك. وبالنظر إلى كلّ ما تقدّم، فإنّ تسريع الإصلاحات في تونس يتطلب تغييراً في مقاربة السياسة العامة وتعديلات عميقة في الإدارة العمومية. ونتيجة لذلك، فإنّ الانتقائية والتسلسل الدقيق للإصلاحات سيكون مفتاح نجاحها.

132. المخاطر المرتبطة بمعارضة أصحاب المصلحة. يعارض بعض أصحاب المصلحة الرئيسيون الإصلاحات، لا سيما إذا كانوا يحتلون مركزا مهيمنًا في الأسواق أو إذا كانوا يحصلون على إيجارات غير مستحقة تهددها الإصلاحات. وبعيدا عن قضية جماعات المصالح، فإن الاقتصاد السياسي قد تطور أيضا في ظل الديمقراطية الجديدة في تونس، حيث يتم السعي إلى بناء توافق في الآراء من خلال مشاورات واسعة النطاق على الإصلاحات والإجراءات السياسية. و يتطلب هذا الأمر تعزيزا لقدرات الاتصال في الحكومة لوضع تخطيط لتكاليف وفوائد الإصلاحات لفائدة أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام. وقد أبرز العمل التحليلي للبنك، ولا سيما مراجعة سياسة التنمية، مخاطر التقيّد والقطع اللاحق بين الإصلاحات على الورق والتغيير الحقيقي على الأرض بالنسبة إلى المواطنين والشركات. وتهدف العديد من الإصلاحات التي تدعمها سلاسل قروض سياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة وخلق الفرص والتشغيل إلى تعزيز قدرات المواطنين لتفادي هذا الخطر. وقد اتخذت الحكومة الجديدة موقفا استباقيا يتعلّق بالاتصال حول الإصلاحات ودمج المشاور وتوعية الجمهور بأبعاد برامجها الإصلاحية. والأهم من ذلك، هو أنّ هذه الجهود في مجال التواصل تحتاج إلى تسليط الضوء على التكاليف التي تتحملها الشرائح الواسعة من المجتمع إن هي لم تنخرط في الإصلاحات، من حيث النمو الضائع والاستدامة المالية على سبيل المثال. ويستثمر البنك أيضا جهدا كبيرا في التوعية وبناء التوافق بين الآراء. وتحقيقا لهذه الغاية، شارك في مشاورات واسعة النطاق وبذل جهودا كبيرة في نشر نتائج و توصيات مراجعة السياسة التنموية. كما ساند البنك مشروع دعم الاتصالات من أجل الإصلاحات، من أجل التشجيع على حوار وطني حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهها تونس.³⁸

³⁸ تونس. الاتصالات من أجل إصلاحات السياسات (P144917).

الملحق 1: مصفوفة وإطار نتائج إصلاح السياسات والمؤسسات

إطار النتائج				الإصلاحات السياسية والمؤسسية		
الهدف 2016	الوضع الحالي	الخط الأساسي	المؤشر	القرض الثالث لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل عام 2015	القرض الثاني لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل عام 2014	القرض الأول لسياسات التنمية المتعلقة بالحوكمة و خلق الفرص و التشغيل عام 2012
الدعم الأولي للهدف الإنمائي: التشجيع على قيام بيئة أعمال أكثر تنافسية						
30 مليون دولار أمريكي	في أعقاب قرار وزاري، تمت مراجعة 91 من الإجراءات ال154 و تم إلغاء أو تبسيط 51 منها.	لا وفورات	التقدير الكمي للوفورات في تكاليف الامتثال (بالدولار الأمريكي) (لا تغطي سوى عدد قليل من الإجراءات الشكلية ذات الأولوية في الأعمال)	وقد اتخذت الحكومة التدابير التالية لتنفيذ وتوسيع عملية التبسيط التنظيمية: (i) المرسوم رقم 2014-3484، بتاريخ 18 سبتمبر 2014، بشأن تمديد التبسيط التنظيمي إلى 4 وزارات إضافية، وقد نشر في الرائد الرسمي تحت عدد 78، بتاريخ 26 سبتمبر 2014. و (ii) قرار تبسيط أو إلغاء 154 من التدابير المحددة كأولوية في القطاع الخاص وقد وافق عليه مجلس الوزراء في 22 أكتوبر 2014.		مناخ الاستثمار المرسوم رقم 2012-1682 (") المرسوم المتعلق بإحداث عملية تشاركية لتقييم و مراجعة الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية ") المؤرخ في 14 أوت 2012، لمأسسة عملية إصلاح منهجية وتشاركية للإجراءات الشكلية في مجال الأعمال ، استنادا إلى تبسيط الإجراءات والشفافية والحد من السلوك الاعتباطي والتقدير. والالتزام بتقديم إصلاحات ملموسة في غضون 9 أشهر من نشره، في المجالات ذات الصلة بالاستثمارات في القطاع الخاص، وقد تم نشره في الرائد الرسمي تحت رقم 72 بتاريخ 11 سبتمبر 2012.
50-، أو 20 سنتا أمريكيا /	لم يطرأ أي تغيير على المكالمات الواردة ولكن	39.5 سنت أمريكي/ دق	اسعار الاتصالات الدولية (سكايب أسعار إنهاء الخدمة)	اتخذت الحكومة التدابير التالية	اصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقع	الاتصالات

<p>دقيقة</p> <p>يوجد تخفيض كبير في تكلفة المكالمات الصادرة ورسوم التجوال.</p> <p>2012: 93.9 جيجابت / ثانية</p> <p>2013: 131.2 جيجابت / ثانية</p> <p>نهاية 2014 = 0</p> <p>200 جيجابت / ثانية</p> <p>15,000</p>	<p>أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار رقم 2012/67 ("القرار رقم 2012/67 للهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 4 أكتوبر 2012 و المتعلق بتكملة العرض الفني والتعريفي للربط البيني للشركة الوطنية للاتصالات لعام 2012، حول الوصول إلى محطة الهبوط الأرضي للكوابل البحرية ") بتاريخ 04 أكتوبر 2012، للسماح بالوصول إلى محطات هبوط كابلات الاتصالات الدولية للمزيد من المشغلين، بالإضافة إلى اتصالات تونس.</p>	<p>الهيئة، القرار رقم 2013/165 بتاريخ 15 نوفمبر 2013، لخفض الرسوم التعريفية على الوصول إلى مراكز هبوط الكابل البحري من بما لا يقل عن (60) في المئة مقارنة بالعرض الذي وافقت عليه الهيئة في أكتوبر 2012.</p> <p>أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقع الهيئة، القرارات رقم 149 و 150، بتاريخ 13 جوان /يونيو 2013، القاضية بفتح السوق للبنية التحتية الأساسية لللياف البصرية من خلال الموافقة على مزودين بدلاء (الجمعية الوطنية للسكك الحديدية التونسية (SNCF) والشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) لتأجير القدرة للمشغلين المرخص لهم على أساس غير تمييزي و حسب التكلفة الموجهة أساس المنحى ولتوفير الاتصال عبر الحدود.</p>	<p>إلى تونس بالسنت / دقيقة)</p> <p>عرض النطاق الترددي الدولي المتاح</p> <p>عدد نقاط وصول الجميلية للنطاق العريض (التقسيم أو ببستريم)</p> <p>37.7 جيجابت / الثانية</p> <p>0</p>	<p>لتحرير قطاع الاتصالات:</p> <p>(i) المرسوم رقم 2014-4773 بتاريخ 26 ديسمبر 2014، بشأن شروط وإجراءات منح التراخيص لمقدمي خدمات الإنترنت، وقد نشر في الرائد الرسمي تحت رقم 7 المؤرخ في 23 جانفي /يناير 2015.</p> <p>(ii) أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات قرارا تم نشره على موقعها على الإنترنت تحت رقم 2014/74 بتاريخ 17 نوفمبر 2014، تم فيه قبول العروض التقنية و التعريفية الخاصة بعمليّة التقسيم ، وبالتالي السماح لشركات سوق الاتصالات بالوصول المباشر للبنية التحتية للحلقة المحلية للاتصالات التابعة للشركة الوطنية للاتصالات في ظروف مقبولة بالنسبة إلى البنك. و</p> <p>(iii) أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقعها ، القرار رقم 2015/71 المؤرخ في 5 جويلية /يوليو 2015، الذي يحدد</p>
--	---	---	--	--

				<p>شروط وطرائق التنفيذ الخاصة بخدمة نقل الأرقام الثابتة والمتنقلة.</p> <p>المرسوم التنفيذي رقم 85-2015 بتاريخ 24 أفريل 2015، من القانون رقم 48-2014 بتاريخ 24 جويلية/يوليو 2014، حول إعادة هيكلة الشركة الوطنية للاتصالات، المملوكة للدولة، و المنشور في الرائد الرسمي تحت رقم 34 و المؤرخ في 28 أفريل 2015.</p>		
الدعامة الثانية للهدف الإنمائي: تعزيز القطاع المالي						
لا يقل عن 9%	ثلاثة بنوك من أصل واحد وعشرين هي أقل من 9% كما في نهاية 2014 (متوسط نسبة كفاية رأس المال 9.7%)	لا تقل عن 8%	نسبة الملاءة الدنيا للنظام المصرفي (CAR)			<p>أصدر محافظ البنك المنشور رقم 09-2012 ("منشور إلى جميع المؤسسات الإنتمانية تحت عدد 09-2012-09 متعلق بتقسيم، و تغطية المخاطر و متابعة الإنترامات")، بتاريخ 29 جوان/يونيو، 2012، الذي يراجع المنشور</p> <p>91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 و المحدد لقواعد حياطة أكثر صرامة للقطاع المصرفي.</p> <p>أصدر وزير المالية دعوة لإبداء الرغبة في التعاقد مع شركة واحدة أو أكثر لتنفيذ عمليات التدقيق الاستراتيجية</p>
	قد تم الانتهاء من تدقيق					

<p>بدأ تنفيذ استراتيجيات إعادة هيكلة الشركة التونسية للبنك، و بنك الإسكان و البنك الوطني الفلاحي، وتمثل ذلك في منح عقود لتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك.</p>	<p>حسابات اثنين من البنوك العامة الثلاثة. تم إطلاق التدقيق الثالث (بتوقع الانتهاء منه في أكتوبر 2015).</p>	<p>لا توجد</p>	<p>خطط إعادة هيكلة الشركة التونسية للبنك، و بنك الإسكان و البنك الوطني الفلاحي</p>	<p>تم اتخاذ التدابير التالية لإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة: (i) صادق مجلس إدارة الشركة التونسية للبنك في 16 فريل 2015 على خطة مفصلة لإعادة هيكلة البنك. (ii) صادق مجلس إدارة بنك الإسكان في 3 مارس 2015 على خطة مفصلة لإعادة هيكلة البنك. و (iii) صادق مجلس وزاري مشترك في 11 نوفمبر 2014 على استراتيجية إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي .</p>	<p>المرسوم رقم 4953-2013 بتاريخ 5 ديسمبر 2013، بشأن طرائق الإدارة والحوكمة في البنوك الثلاثة المملوكة للقطاع العام (الشركة التونسية للبنك، STB، البنك الوطني الفلاحي، و بنك الإسكان، BH)، وكان نشر في الرائد الرسمي تحت عدد 98، بتاريخ 10 ديسمبر 2013.</p>	<p>والمالية للبنوك العامة الثلاثة، وهي الشركة التونسية للبنك (STB)، بنك الإسكان (BH)، و البنك الوطني الفلاحي (BNA).</p>
	<p>المستوى 1 للأسهم المشتركة للشركة التونسية للبنك : 7% أو</p>			<p>اتخذت الحكومة</p>		

	<p>أكثر</p> <p>المستوى 1 للأسهم المشتركة لبنك الإسكان 7% أو أكثر</p> <p>المستوى 1 للأسهم المشتركة للبنك الوطني الفاحي : 7% أو أكثر</p>	<p>المستوى 1 من نسبة الأسهم المشتركة للشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان التي أعدت هيكلتها</p> <p>نهاية 2014:</p> <p>المستوى 1 للأسهم المشتركة للشركة التونسية للبنك : -5.7%</p> <p>المستوى 1 للأسهم المشتركة لبنك الإسكان : 4.6%.</p>		<p>التدابير التالية لتحسين حوكمة البنوك المملوكة للدولة: (i) نشر دعوة للكشف عن الرغبة في تقلد منصب مدير تنفيذي بكل من الشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان و البنك الوطني الفلاحي بموقع وزارة المالية بتاريخ 22 جويلية /يوليو 2015. و (ii) المرسوم رقم 968 بتاريخ 6 أوت /أغسطس 2015، المتم للمرسوم رقم 1855-90 بتاريخ 10 نوفمبر 1990، نشر نظام التعويضات الخاص بالمديرين التنفيذيين للشركات المملوكة للدولة في الرائد الرسمي تحت رقم 63 بتاريخ 7 أوت /أغسطس 2015.</p>		
--	--	--	--	--	--	--

		المستوى 1 للأسماء المشاركة للبنك الوطني الفلاحي : 6.3%.				
الدعامة الثالثة للهدف الإنمائي: تقديم خدمات اجتماعية أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة						
45000 (i) مستفيد (60% منهم إناث)	لا تغيير	(i) 45,000 (عام 2011) (منهم 59% من الإناث)	(i) عدد المستفيدين من برامج سوق العمل، (و منهم الإناث%) (ii) نسبة الإدماج في برامج سوق العمل (مقاساً على حصة الأفراد الذين يحصلون على عقد بعد انتهاء البرنامج).			المرسوم رقم 2369 ("المرسوم رقم 2012-2369 المحدد لبرامج الصندوق الوطني للتشغيل، و شروط و ظروف الإنفتاح ") بتاريخ 16 أكتوبر 2012، المعدل للمرسوم رقم 349-2009 بتاريخ 9 فيفري/ فبراير 2009، المحدد لبرامج الصندوق الوطني للتشغيل، وقد نشر في الرائد الرسمي تحت عدد 82 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012. المرسوم رقم 1709 ("المرسوم رقم 2012-1709 المتعلق بإنشاء الهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي وتحديد وظائفها، وتنظيمها الإداري العلمي والمالي وأساليب عملها") بتاريخ 6 سبتمبر 2012 المنشئ لهيئة وطنية للتقييم والاعتماد للخدمات الصحية، والمحدد لصيغها الإدارية و المالية والتشغيلية، والمنشور في الرائد الرسمي تحت عدد 72 الوطنية بتاريخ 11 سبتمبر 2012. المرسوم رقم 1719 ("المرسوم رقم 2012-1719 المتعلق بتشكيل هيئة وطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد وطرائق عملها")، بتاريخ 14 سبتمبر 2012 ، المنشئ للهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، والمنشور في الرائد الرسمي تحت عدد 73 بتاريخ 14 سبتمبر 2012.
(ii) 20%		(i) 14% (عام 2011).	عدد المستشفيات التي أجرت و نشرت نتائج التقييمات لخدماتها وضعت خططاً للتحسين (من بين المستشفيات الجهوية والجامعية، n = 55).			المرسوم رقم 3232-2013 بتاريخ 12 أوت / أغسطس 2013، لإضفاء الطابع المؤسسي التشاركي، والتقييم المستقل لتحسين أداء
		(لا برنامج (لا تقييمات)	النشر السنوي لمؤشرات الأداء على مستوى الولايات.			

<p>5 على الأقل</p> <p>24 ولاية تنشر المؤشرات على أساس سنوي مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية</p>	<p>لا تقييمات إلى الآن</p> <p>تم تجريب التقييم التشاركي في ثلاث بلديات (الخدمات البلدية بشكل عام)، و 3 وزارات مركزية فيما يتعلق حصولها على السياسات الإعلامية.</p> <p>لا تقييمات من الهيئة الجديدة إلى اليوم</p>	<p>برنامج جديد (لا تقييمات)</p>	<p>البرامج والمؤسسات مقيّمة و معتمدة.</p>		<p>الخدمات تحت هيئة وطنية للمراقبين، وقد تم نشره في الرائد الرسمي بتاريخ تحت عدد 67 بتاريخ 20 أوت/أغسطس 2013</p>	
---	--	-----------------------------------	---	--	--	--

تم تقييم ما لا يقل عن 40 برنامجا و شرع ما لا يقل عن 3 مؤسسات في عملية الاعتماد		تم تقييم 33 برنامجا و عدد المؤسسات المعتمدة 0.				
الدعم الرابع للهدف الإنمائي: زيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة						
زيادة بنسبة 50 % من رقم HI 2013	80 (HI 2013) بين جويلية/يوليو 2013 وجوان/يونيو 2014، 544 طلبا وقّع الإستجابة لأكثر من 500 منها (بيانات جزئية). نشر الميزانية المصادق عليها على الإنترنت فضلا عن بعض الوثائق الأخرى (من قائمة يقع تحديثها بالاشتراك مع وزارة المالية). وقد تم نشر ميزانية المواطن لأول مرة في أوائل 2014. تقرير الشركات المملوكة للدولة نشرت لأول مرة في نهاية	لا شيء	عدد طلبات تقديم المعلومات الذي وقع الإستجابة له .	عرضت الحكومة على البرلمان مشروعا منقحا للقانون الأساسي المتعلق بالوصول إلى المعلومات (مجلس نواب الشعب) في 6 أوت/أغسطس 2015. تم نشر التقرير الرسمي السنوي حول التمويل من الشركات المملوكة للدولة للفترة 2010- 2012 على الموقع الإلكتروني لمكتب		أصدر رئيس الحكومة المنشور رقم 25-2012 ("المنشور رقم 25 [المتعلق] بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للمؤسسات العامة") بتاريخ 5 ماي/مايو 2012، المحدد للإجراءات اللازمة لتنفيذ المرسوم 41-2011 بتاريخ 26 ماي/مايو 2011 والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية ومواءمة الوسائل والإجراءات المتعلقة بنفاذ المواطنين إلى الوثائق التي تحتفظ بها الهيئات العامة. أصدر وزير المالية القرار رقم 278 ("مذكرة [متعلقة] بنشر المعطيات و المعلومات الخاصة بالمالية العامة")، بتاريخ 25 أوت/أغسطس 2012، و التي تقضي بنشر المعلومات الأساسية عن المالية العامة، بما في ذلك ميزانية المواطن وتوفير منصة مفتوحة على الإنترنت خاصة بالميزانية الأمر الذي يسمح بالوصول المباشر للمواطن لبيانات الإنفاق العام بشكل مفصل وفوري.

<p>الإنفاق العام فمتوفرة على شبكة الإنترنت، بما في ذلك رسم الخرائط للمشاريع الاستثمارية الجهوية .</p> <p>تم نشر تقرير الشركات المملوكة للدولة عام 2015 و 2016.</p>	<p>2014</p>	<p>لا يتم نشر مشروع الميزانية و تقارير تنفيذ الميزانية بشكل منتظم. بيانات الإنفاق العام غير متاحة على الانترنت</p> <p>النشر السنوي لبيانات الإنفاق العام السنوي و البيانات المالية الموحدة للشركات المملوكة للدولة على الموقع الإلكتروني للحكومة.</p>	<p>تم نشر المعلومات على المالية العامة على الموقع الإلكتروني للوزارة.</p> <p>تم نشر البيانات المالية الموحدة حول الشركات المملوكة للدولة على الموقع الإلكتروني للحكومة.</p>	<p>رئيس الوزراء.</p>		
<p>140 يوما</p>	<p>168 يوما (متوسط ماي/مايو 2015).</p>	<p>200 يوم</p>	<p>متوسط الوقت اللازم لمنح عقد (من تقديم العروض إلى تاريخ توقيع العقد).</p>			<p>تم نشر المرسوم رقم 1039-2014 بتاريخ 13 مارس 2014، المتعلق بالنظام الوطني للمشتريات العامة، وقد نشر في الرائد الرسمي تحت رقم 22 بتاريخ 18 مارس 2014.</p>

113. المخاطر المرتبطة بالقدرة المؤسسية على إنجاز الإصلاحات: لم يكن التنفيذ الفعلي للإصلاحات الذي تمّ دعمه منذ عام 2011 متكافئاً، وعانى من التأخير، وذلك جزئياً نتيجة لنقص القدرة على التنفيذ، ولكن أيضاً بسبب التأثير السلبي لحالة عدم اليقين السياسي على عزم الإدارة على تنفيذ بعض الإصلاحات في الوقت المناسب. وسوف تمكّن المساعدة التقنية المستمرة التي يقدّمها البنك في سد الثغرات في مجال القدرة على التنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بإصلاحات القطاع المالي (إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وإنفاذ قانون الإفلاس، وتشغيل شركة إدارة الأصول) والإصلاحات القطاعية (الاتصالات). وسوف يسهم الدعم الفني المقدم من الشركاء الآخرين في التخفيف من المخاطر (ولا سيما الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي في مجال إصلاحات القطاع المالي أو الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياسة المنافسة). وتمتلك الحكومة الجديدة أفقا سياسيا أكثر قابلية للتنبؤ، حتى وإن شابته الشكوك المذكورة أعلاه. سوف تضع الخطة الخمسية التي يجري إعدادها خارطة طريق واضحة لتنفيذ الإصلاحات وسوف تكون هذه الخارطة بمثابة عجلة القيادة لأولويات الإدارة. ويتم الآن إجراء تعديلات مؤسسية إضافية لتعزيز إعداد الإصلاحات وتنفيذها ورصدها (في شكل "وحدة إنجاز الإصلاحات") يجري الاضطلاع بها على مستوى مكتب رئيس الوزراء بدعم من البنك. ومع أخذ ما سبق ذكره بعين الاعتبار، فإنّ تسريع الإصلاحات في تونس يتطلب تغييرا في مقاربة السياسات العامة وتعديلات عميقة في الإدارة العمومية. وكننتيجة لهذا فإنّ انتقاء الإصلاحات وتسلسلها الدقيق سوف يمثّل أحد أهمّ مفاتيح نجاحها.

114. المخاطر المرتبطة بممانعة أصحاب المصلحة. وسوف يبدي بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين معارضة للإصلاحات، لا سيما إذا كانوا يحتلون مركزا مهيمناً في الأسواق أو إذا ما كانوا يحصلون على ريع غير مبررة تمثّل الإصلاحات تهديدا لها. وإلى ما نظرنا إلى ما أبعد من مسألة جماعات المصالح، فقد تطور الاقتصاد السياسي أيضا في تونس، الديموقراطية الناشئة، حيث تمّ السعي إلى بناء توافق في الآراء من خلال مشاورات واسعة النطاق تتعلّق بالإصلاحات والإجراءات السياسية. ويتطلب هذا الأمر تعزيز قدرات الاتصال في الحكومة لتتمكّن هذه الأخيرة من تبيان التكاليف والفوائد من الإصلاحات المقترحة لأصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، لقد سلّطت الدراسات التحليلية التي قام البنك بانجازها وخاصة تلك المعنونة استعراض سياسة التنمية الضوء على المخاطر المتعلقة بالتأثير على القرارات المتخذة وما يتبع ذلك من انفصال بين الإصلاحات على الورق والتغيير الحقيقي في حياة الناس والشركات. وقد عملت الكثير من الإصلاحات المدعومة من قبل سلسلة قرض سياسات التنمية لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية الوظائف على تمكين المواطنين لتفادي هذه المخاطر. وقد تبنت الحكومة الجديدة موقفا استباقيا في ما يتعلّق بالتواصل مع الناس حول الإصلاحات وادماج بعدي الاستشارات العامة وتوعية الجمهور في برامجها الإصلاحية. ومن الأهمية بمكان أن تسلط جهود التواصل هذه الضوء على الكلفة التي سوف تتحملها المجموعة الأوسع في حال لم يتمّ القيام بالإصلاحات. ومن بين مظاهر هذه الكلفة ضياع فرص النمو والاستدامة المالية. كما يستثمر البنك أيضا جهدا كبيرا في التوعية وبناء التوافق. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد خصّص حيزا مهما للمشاورات واسعة النطاق وللتعريف بالنتائج والتوصيات التي تمّ التوصل إليها في نطاق استعراض سياسات التنمية. كما ساند البنك مشروع دعم الاتصال من أجل الإصلاحات، وذلك من أجل تحفيز حوار وطني حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهها تونس.³⁸

38 تونس. الاتصال من أجل الإصلاحات في مجال السياسات (P144917).

ملحق رقم (1) مصفوفة إصلاح السياسات والمؤسسات وإطار النتائج

الإصلاحات المؤسسية وفي مجال السياسات			إطار النتائج			
الهدف 2016	الوضع الحالي	خط الأساس	مؤشر	قرض سياسات التنمية 3	قرض سياسات التنمية 2	قرض سياسات التنمية 1
				لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية والوظائف- 2015	لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية والوظائف - 2014	لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية والوظائف- 2012
الهدف الركيزة الاول للتنمية : تشجيع بيئة عمل اكثر تنافسية						
30 مليون دولار	بعد القرار الوزاري تمت مراجعة 91 اجراءا من بين 154 كما وقع الغاء أو تبسيط 51 اجراءا.	لا يوجد وفورات	التقدير الكمي للوفورات في التكاليف ذات الصلة بالامتثال (بالدولار الأمريكي) (لا تغطي سوى عدد قليل من اجراءات الأعمال ذات الأولوية)	وقد اتخذت الحكومة التدابير التالية لتنفيذ وتوسيع عملية تبسيط الاطار التنظيمي: (i) المرسوم رقم 2014-3484، المؤرخ في 18 سبتمبر 2014، بشأن توسيع وتبسيط الاطار التنظيمي ليشمل 4 وزارات إضافية، وقد تم نشر المرسوم في الرائد الرسمي للبلاد التونسية رقم 78 المؤرخ في 26 سبتمبر 2014. و (ii) قرار بتبسيط أو إلغاء 154 من التدابير التي تم		منح الاستثمار بتاريخ 11 سبتمبر 2012 وقع نشر مرسوم رقم 2012-1682 "حول إرساء مسار تشاركي لتقييم ومراجعة الاجراءات الادارية المنظمة للأنشطة الاقتصادية" المؤرخ في 14 اوت 2012 في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 72 وهو منشور يضافي الطابع المؤسسي على عملية منهجية وتشاركية تتعلق بالإجراءات في مجال الأعمال تعتمد

<p><u>الإتصالات</u></p> <p>أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار رقم 2012/67 وهو قرار الهيئة الوطنية للمتعلق بتكملة العرض الفني والتسعيري للربط للشركة الوطنية للاتصالات لسنة 2012 المتعلق بالإنفاذ إلى المحطة الأرضية لإرساء الكابلات البحرية المؤرخ في شهر أكتوبر</p> <p>أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقع الويب الخاص بالهيئة القرارين رقم 149 و150 المؤرخين في 13 جوان 2013 والمتعلقين بفتح سوق البنية التحتية الأساسية للألياف البصرية.</p>	<p>أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقع الويب الخاص بالهيئة القرار رقم 2013/165 المؤرخ في 15 نوفمبر 2013 المتعلق بتخفيض تعريفه النفاذ الى محطات ارساء الكابلات البحرية بنسبة 60 بالمئة على الأقل بالنسبة للعرض الذي تمت المصادقة عليه من قبل الهيئة في أكتوبر 2012.</p> <p>أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقع الويب الخاص بالهيئة القرار رقم 2014/74 بتاريخ 17 نوفمبر 2014، قبول العرض الفني والتسعيري للتفكيك، مما يتيح لسوق الاتصالات</p>	<p>وقد اتخذت الحكومة التدابير التالية لتحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية:</p> <p>(i) المرسوم رقم 2014-4773 المؤرخ في 26 ديسمبر 2014، بشأن شروط وإجراءات منح التراخيص لمقدمي خدمات الإنترنت، وقد وقع نشره في الرائد الرسميلبلاد التونسية رقم 7 المؤرخ في 23 جانفي 2015. (ii) أصدر رئيس إدارة الهيئة الوطنية للاتصالات ونشر على موقع الويب الخاص بالهيئة ، القرار رقم 2014/74 بتاريخ 17 نوفمبر 2014، قبول العرض الفني والتسعيري للتفكيك، مما يتيح لسوق الاتصالات</p>	<p>أسعار الاتصالات الدولية (أسعار إنهاء المكالمات بالسكايب لتونس سنت / دقيقة)</p> <p>عرض النطاق الترددي الدولي المتاح</p> <p>عدد الوصول التام للنطاق العريض</p>	<p>39.5 سنتا أمريكيا / دقيقة</p> <p>= 2011 37.7 جيجابت / ثانية</p> <p>0</p>	<p>لم يطرأ أي تغيير على المكالمات الواردة ولكن وقع تخفيض كبير في تكلفة المكالمات الصادرة ورسوم التجوال.</p> <p>2012: 93.9 جيجابت / ثانية 2013: 131.2 جيجابت / ثانية</p> <p>نهاية 2014= 0</p>	<p>-50٪، أو 20 سنتا أمريكيا / دقيقة</p> <p>200 جيجابت / ثانية</p> <p>15,000</p>
---	---	--	---	---	--	---

الإصلاحات المؤسسية وفي مجال السياسات			إطار النتائج			
الهدف 2016	الوضع الحالي	خط الأساس	مؤشر	فرض سياسات التنمية 3	فرض سياسات التنمية 2	فرض سياسات التنمية 1
			نقاط (التفكيك أو تيار الأرقام الثنائية)	يمكن للمشغلين النفاذ مباشرة إلى البنية التحتية الحلقية المحلية للشركة الوطنية للاتصالات حسب روط مقبولة للبنك؛ و (ii) اصدر رئيس هيئة الاتصالات ونشر على موقع الويب الرسمي للهيئة القرار رقم 2015/71 المؤرخ في 5 جويلية 2015 الذي يضبط شروط وطرائق تنفيذ المتعلقة بتحويل الأرقام القارة والجوالة.	من خلال الموافقة على ان يتولى مقدمو خدمات بديلين (شركة السكك الحديدية التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز) تأجير القدرة لمشغلين مرخص لهم على أساس غير تمييزي وقائم على الكلفة ولتوفير الربط عبر الحدود.	04، 2012 لإتاحة الوصول لمحطات ارساء كابلات الاتصالات الدولية لعدد اكبر من المشغلين بالإضافة إلى شركة اتصالات تونس
الهدف الركيزة الثاني للتنمية : تعزيز القطاع المالي						
9% على الأقل	ثلاثة بنوك من أصل واحد وعشرين أقل هي تحت 9 في المائة عند نهاية سنة 2014	70% على الأقل	النسبة الدنيا لقدرة للنظام المصرفي (CAR)			أصدر محافظ البنك المركزي المنشور رقم 09-2012 (منشور) موجه إلى مؤسسات الاقراض حول قسمة المخاطر وتغطيتها ومتابعة الالتزامات المؤرخ المؤرخ في 2012

<p>أصدر وزير المالية الدعوة إلى تعبير عن الاهتمام لأبرام عقد مع شركة واحدة أو أكثر للقيام بعمليات التدقيق الاستراتيجي والمالي للبنوك العمومية الثلاثة،</p>	<p>المرسوم رقم 4953 بتاريخ 5 ديسمبر 2013، بشأن طرائق إدارة محكمات الثلاثة</p>	<p>تم اتخاذ التدابير التالية لإعادة هيكلة البنوك</p>	<p>خطط إعادة هيكلة للشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان والبنك الوطني الفلاح</p>	<p>لا يوجد</p>	<p>تم الانتهاء من عملية التدقيق في اثنين من البنوك الثلاثة. بدأت عملية التدقيق الثالثة (من المنه قع</p>	<p>تم البدء بتنفيذ استراتيجيات إعادة هيكلة الشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان والبنك</p>
--	---	--	--	----------------	---	--

الإصلاحات المؤسسية وفي مجال السياسات			إطار النتائج			
فرض سياسات التنمية 1	فرض سياسات التنمية 2	فرض سياسات التنمية 3	مؤشر	خط الأساس	الوضع الحالي	الهدف 2016
		<p>تبنى المجلس الوراري استراتيجية إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي في 11 نوفمبر 2014.</p> <p>اتخذت الحكومة التدابير التالية لتحسين حوكمة البنوك المملوكة للدولة: (i) تم نشر الدعوة لإبداء الاهتمام لشغل مناصب الرؤساء المديرين العامين للشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان والبنك الوطني الفلاحي على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية يوم 22 جويلية 2015؛ و (ii)</p>	<p>نسبة رأس المال العادي من الدرجة الأولى للشركة التونسية للبنك: 5.7% - نسبة للبنكين الذين تمت إعادة هيكلتهما - الشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان</p>	<p>نسبة رأس المال العادي من الدرجة الأولى لبنك الاسكان: 4.6% - نسبة رأس المال العادي</p>		<p>نسبة رأس المال العادي من الدرجة الأولى للشركة التونسية للبنك: 7% أو أكثر</p> <p>نسبة رأس المال العادي من الدرجة الأولى لبنك الاسكان: 7% أو أكثر</p> <p>نسبة رأس المال العادي من الدرجة الأولى للبنك الوطني الفلاحي: 7% أو أكثر.</p>
الهدف الركيزة الثالث للتنمية : تقديم خدمات اجتماعية أكثر شمولية وقابلية للمساواة						
<p>تم نشر المرسوم رقم 2369-2012 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وطرائق الاستفادة منها المؤرخ في 16 اكتوبر 2012 الذي يراجع المرسوم رقم 349-2009 المؤرخ في 9 فيفري 2009</p> <p>نشر المرسوم رقم 1709-2012 المتعلق بانشاء الهيئة الوطنية للاعتماد في مجال</p>			<p>(i) عدد المستفيدين من برامج سوق الشغل، (من بينهم % من الاناث)؛</p> <p>(ii) نسبة الادماج في برامج سوق</p> <p>عدد المستشفيات التي أجرت تقييمات</p>	<p>(i) 45000 في (2011) من بينهم 59 من الاناث؛</p> <p>(ii) 14% (في 2011).</p> <p>برنامج جديد (لا توجد تقييمات)</p>	لا تعبير	<p>i) 45,000 منتفعا من بينهم 59 بالمئة (من الاناث)؛</p> <p>ii) 20%)</p> <p>5 على الأقل</p> <p>ليست هناك أي تقييمات حتى الآن.</p>

الإصلاحات المؤسسية وفي مجال السياسات			إطار النتائج			
الهدف 2016	الوضع الحالي	خط الأساس	مؤشر	فرض سياسات التنمية 3	فرض سياسات التنمية 2	فرض سياسات التنمية 1
تقوم 24 ولاية بنشر مؤشرات على أساس سنوي مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية	تمت تجربة التقييمات التشاركية في ثلاث بلديات (الخدمات البلدية بصورة واسعة) وثلاث وزارات مركزية في ما يتعلق بسياسات النفاذ إلى المعلومات	برنامج جديد (لا توجد تقييمات)	والذي وضع خططاً للتجسين (بين المستشفيات الجهوية والجامعية، ع=55) النشر السنوي لمؤشرات الأداء على مستوى الولايات.	فرض سياسات التنمية 3 لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية والوظائف- 2015	فرض سياسات التنمية 2 لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية والوظائف - 2014	فرض سياسات التنمية 1 لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية والوظائف- 2012
				هيئة المراقبين، في الرائد الرسمي للبلاد التونسية رقم 67 المؤرخ في 20 أوت 2013	والعلمي والمالي إضافة إلى أساليب عملها في الرائد الرسمي للبلاد التونسية رقم 72 المؤرخ في 11 سبتمبر 2012	نشر المرسوم رقم 1719 المؤرخ في 4 سبتمبر 2012 الذي يضبط تركيبة الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي ويحدد أساليب عملها في الرائد الرسمي للبلاد التونسية رقم 73 المؤرخ في 14 سبتمبر 2012.

الهدف الركيمة الرابع للتنمية : زيادة الشفافية والمسائلة في الحوكمة العامة

<p>أصدر رئيس الحكومة المنشور رقم 25-2012 المؤرخ في 5 ماي 2012 الذي يحدد اجراءات تنفيذ المرسوم القانون رقم 41-2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية وتوحيد الوسائل والاجراءات المتعلقة بنفاذ العموم الى الوثائق التي هي بحوزة الادارات المختصة</p>		<p>قدمت الحكومة مشروعاً منقحاً للقانون الأساسي حول النفاذ للمعلومة إلى البرلمان (مجلس نواب الشعب) في 6 أوت 2015</p>	<p>عدد طلبات المعلومات التي تمت الاجابة عليها</p>	<p>لا يوجد .</p>	<p>80 (2013) بين جويلية 2013 وجوان 2014، 544 مطلباً تمت الاستجابة إلى ما يزيد عن 500 منها (بيانات جزئية).</p>	<p>ريادة ب50 في المئة مقارنة برقم ه 1 لسنة 2013</p>
---	--	---	---	------------------	---	---

الإصلاحات المؤسسية وفي مجال السياسات			إطار النتائج			
الهدف 2016	الوضع الحالي	خط الأساس	مؤشر	فرض سياسات التنمية 3	فرض سياسات التنمية 2	فرض سياسات التنمية 1
يتم نشرها بصورة منتظمة بيانات الإنفاق العام متاحة على الشبكة بما في ذلك رسم خريطة المشاريع الاستثمارية الجهوية	فضلا عن بعض الوثائق الأخرى (من قائمة تم تحديثها بالاشتراك مع وزارة المالية). وقد تم نشر ميزانية موازنة لأول	لا تنشر تقارير التنفيذ بانتظام . بيانات الإنفاق العام غير متوفرة على الشبكة.	يتم نشر المعلومات حول المالية العامة على الموقع الإلكتروني للوزارة. يتم نشر البيانات المالية الموحدة على	تم نشر لتقرير الرسمي السنوي المتعلق بالوضع المالي للشركات المملوكة للدولة للفترة 2010-2012 على الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الحكومة.	فرض سياسات التنمية 2 لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية الوظائف - 2014	فرض سياسات التنمية 1 لدعم نظم الحوكمة والفرص الاقتصادية الوظائف- 2012
140 يوم	168 يوم (معدل ماي 2015)	200 يوم	متوسط الوقت اللازم لمنح عقد (من تاريخ تقديم العروض لتاريخ توقيع			تم نشر المرسوم رقم 1039-2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 حول النظام الوطني للصفقات العمومية، في

ملحق 2: رسالة حول سياسات التنمية

ترجمة غير رسمية إلى اللغة الانجليزية

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي /الادارة
العامة للمساهمة/الادارة العامة للتعاون المالي
متعدد الأطراف

11 أوت 2015

السيد جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي
والبنك الدولي

1818 شارع أيتش، أن
دبليو واشنطن، دي سي 2433
الولايات المتحدة الأمريكية

رسالة حول سياسات التنمية

السيد رئيس مجموعة البنك الدولي

I. معلومات اساسية عن البلاد

أتمت تونس بنجاح انتقالها الديمقراطي بعد صدور دستور الجمهورية الثانية وإرساء مؤسسات مستدامة في البلاد مثل مجلس نواب الشعب وحكومة شرعية. وتستعد تونس لبدء انتقالها الاقتصادي ولإعادة النظر في مقاربتها لمسألة التنمية مستلهمه في ذلك ما حققته من استقرار سياسي.

ومع ذلك، فإن هذا الانتقال يتم في مناخ اجتماعي واقتصادي لا يزال يتسم بالصعوبات الناجمة عن بطء النشاط الاقتصادي واستمرار حالة عدم الاستقرار في الوضع الاجتماعي، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي لا تزال تخيم على البلاد على الرغم مما تم تسجيله من تحسن.

وفي مواجهة هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة والقيود التي تفرضها البيئة الخارجية التي تتسم بانعدام الأمن في المنطقة، أظهرت الحكومة الجديدة تصميمًا فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات اللازمة ذات الصلة بالخطة الدورية والهيكلية التي تهدف إلى معالجة الوضع. وفي الواقع، فقد تعهدت الحكومة، منذ البداية، أن ترصد عن كثب تقدم الاستثمارات العامة التي تواجه صعوبات في مجالات البنية التحتية والخدمات المقدمة للناس وذلك بهدف الإسراع في إنجاز هذه المشاريع. ويمكن أن يكون لهذا التقدم آثار على مستوى الدينامية الاقتصادية والتشغيل والظروف المعيشية في المناطق الفقيرة من البلاد.

وعلى الصعيد الأمني، فإن الحكومة ملتزمة تماما بالقضاء على الحركات الإرهابية ومكافحة التهريب. كما أنها تعمل على تهدئة الحركات الاحتجاجية الفوضوية والمزعزعة للاستقرار من أجل تحرير نظام الإنتاج وتوفير كل الظروف المواتية لاستعادة الوتيرة الطبيعية للأشياء. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية قد أعلن منذ 4 جويلية 2015 حالة الطوارئ في البلاد لدعم جهود الحكومة في مكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل السيطرة على الأسعار وحماية القدرة الشرائية، بدأت الحكومة سلسلة من الإجراءات المتعلقة بتكثيف العمل الميداني وخاصة فيما يتعلق بأسواق الجملة والتجزئة، والتفاوض على اتفاقيات ضبط الأسعار مع المهن المعنية، وتعزيز المراقبة ومتابعة عملية القضاء على التجارة الموازية.

كما توصلت الحكومة مؤخرا إلى اتفاق حول زيادات عامة في الأجور في القطاع العام.

في غضون ذلك، فإن الحكومة تسعى إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية لاسيما في القطاع المالي حيث تم مؤخرا الانتهاء من مشروع إعادة هيكلة البنوك العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تواصل العمل على الإصلاح الضريبي وإصلاح الديوانة وقانون جديد للبنوك ومجلة الاستثمار الجديدة. ولمرافقة هذه الإصلاحات، يقوم البنك المركزي التونسي بمراجعة نظم البنك في مجال النقد الأجنبي.

وتمّت مؤخرا الموافقة على قانون الميزانية التكميلية من قبل مجلس نواب الشعب، بما في ذلك اتخاذ جملة من التدابير لدعم مكافحة الإرهاب وذلك من خلال الترفيع في الموازنة الاستثمارية لقوات الأمن بنسبة 35%، فضلا عن اتخاذ تدابير مختارة أخرى لدعم القطاعات الأكثر تضررا من الهجمات الإرهابية.

وفي الواقع، فإن نسبة النمو الاقتصادي المتوقعة بالنسبة لسنة 2015 تبلغ 1% مقابل 2.3% في عام 2014. وتفسّر هذه النسبة أساسا بتواضع الموسم الزراعي وبتفاقم عوامل الضغط على السياحة، خاصة بعد عمليتي بارودو وسوسة، وعلى الصناعات التحويلية وغير التحويلية بسبب تراجع إنتاج منتجات الوقود والفسفات.

أما في الجانب المتعلق بالطلب، فإن النمو يبقى مدفوعا بالاستهلاك الخاص في حين تبقى مساهمة الاستثمار الخاص والتجارة الخارجية سلبية على الرغم من التدابير التي سنت للحفاظ على الميزان التجاري.

كما تجدر الإشارة إلى أن التوازنات الاقتصادية الكلية تبقى تحت الضغط كما يتبين من استمرار القيود على الإنفاق العام، والمستوى العالي من عجز الميزانية والعجز الحالي لميزان المدفوعات، ومؤشرات الديون المتدهورة، واستمرار التضخم واتساع الفجوة بين قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية على الرغم من علامات التقدم التي تم تسجيلها على بعض الجبهات.

ولا تزال الاحتياجات التمويلية للبلاد عالية أي في حدود 10315.7 مليار دينار بالنسبة لسنة 2015

انطلاقا من جملة هذه المعطيات يتبين لنا السياق الذي يرد فيه البرنامج الجديد لدعم الانتعاش الاقتصادي. ويعتبر البرنامج حلقة أخرى في سلسلة من خطط المساعدة الفنية والمالية المقدمة من البنك الدولي لدعم جهود التنمية الوطنية للتغلب على العوائق التي تشهدها المرحلة الانتقالية.

ومن ناحية، يستند هذا البرنامج إلى استمرارية تدابير الإصلاح المخطط لها في البرامج السابقة. ومن ناحية أخرى، فإنه يأخذ في الاعتبار أولويات وسومات نموذج جديد للتنمية، والتي ستكون موضوع دراسة استقصائية وطنية تشارك فيها مختلف الأطراف المعنية. وتمثل هذه الدراسة تكريسا لنهج المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة في المناقشات العامة

وفي تحديد الخيارات المجتمعية.

ومن أجل تخطيط وتنسيق عملها على المدى المتوسط، أعدت الحكومة مشروع مذكرة توجيهية بشأن خطة التنمية الجديدة. وتهدف هذه المذكرة إلى وضع رؤية جديدة للتنمية لتونس وتحديد الأولويات والتوجهات الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة.

II. منوال التنمية الجديد

بيّنت ثورة 14 جانفي 2011، والتي كشفت عن مشاكل التنمية الحقيقية المتعلقة بمدى تفشي الفساد وارتفاع معدلات البطالة، والتفاوت الأخذ في الاتساع بين المناطق والتوزيع غير العادل للثروة، ضرورة إعادة صياغة منوال التنمية وذلك لضمان التوازن والمصالحة بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار رؤية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات هذه المرحلة، وعمق التحولات الاجتماعية والتغيرات العالمية السريعة.

تستند سمات المنوال الجديد للتنمية لتونس إلى قيم جديدة تشجّع التنمية والرخاء، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتكريس الحكم الرشيد، بالإضافة إلى الكفاءة الاقتصادية القائمة على الابتكار والشراكة والاشراك كأساس للعدالة الاجتماعية، فضلا عن مجتمع المعرفة والاستدامة.

القيم الجديدة الداعمة للتنمية والازدهار

من الضروري قيام نظام قيمي جديد اليوم. وسوف يؤدي هذا الأمر إلى حدوث تغيير عميق في الوعي الفردي والجماعي فيما يتعلق بتصميم مشروع اجتماعي جديد، الأمر الذي يعزز الهوية الوطنية التي تشمل الأبعاد الثقافية والدينية والتاريخية والمراجع الأخلاقية، من جهة، ويؤكد على القيم العالمية لحقوق الإنسان والانفتاح على الحضارات الأخرى والحداثة، من جهة ثانية.

إن ارساء دعائم مشروع حضاري أصيل ينبغي أن يستند في الواقع على منهج مؤسسي وطني، وعلى الثقة في المستقبل، وقيم العمل المتينة، والمبادرة الحرة والإبداع والابتكار وخاصة بين الشباب.

وفي هذا الصدد، فإنّ كل القوى الوطنية الدافعة ومختلف مكونات المجتمع المدني مدعوة إلى تكثيف جهودها وإقامة تنسيق قوي من أجل تعزيز قيم التضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق والأجيال. هذه هي العناصر الأساسية والعوامل الرئيسية لبناء نهج التنمية التشاركية والشاملة.

تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

وعلى الرغم من أنّ أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تمّ ارساؤها في الدستور بصورة رسميّة، فإنها تتطلب وجود رقابة مستقلة وضمانات لحمايتها من خلال هيئات دستورية دائمة.

وتعتبر الكرامة جوهر الاحتياجات الأساسية لأي فرد وتتطور جميع الحقوق الأخرى في علاقة بها. ولذا، فإن علينا أن نحافظ على حقوق الإنسان في كل أبعادها وان نمنع أي ممارسات غير إنسانية.

سوف يتمّ إيلاء الأهمية اللازمة للعمل المشترك في الحكم المحلي، واللامركزية والديمقراطية المحلية عند صياغة الإطار التشريعي المناسب وتنظيم انتخابات المجالس البلدية والجهوية والمحلية.

وعلاوة على ذلك، فإن ارساء سلطة قضائية مستقلة هي واحدة من أولويات المرحلة المقبلة، نظرا لأهمية ذلك في تعزيز

الديمقراطية وإرساء سيادة القانون.

الحكم الرشيد

يتحقق الحكم الرشيد من خلال اعتماد مقاربة تشاركية تسمح للأفراد والمؤسسات بتطوير إدارة أفضل للموارد والقدرة على صياغة وتنفيذ وتقييم القرارات. ويتطلب نجاح العملية التشاركية وجود مجتمع مدني قوي ومنظم، بالإضافة إلى إجراء انتخابات شفافة ونزيهة.

تعتبر الشفافية والمساءلة الموجهة للجهات الفاعلة، والتي هي ركائز الحكم الرشيد، بمثابة المفاتيح التي تسمح بمواجهة الفساد واستعادة الثقة بين المواطنين والإدارة. وبالمثل، فإن إرساء رقابة مستقلة ومسؤولة وتعزيز أجهزة الرقابة تضع الأسس لقدرة أكبر من الشفافية.

الكفاءة الاقتصادية القائمة على الابتكار والشراكة

يتمثل التحول الهيكلي للاقتصاد لغرض تحقيق منوال للنمو كثيف الاستخدام لليد العاملة في تعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة على أساس الابتكار والإنتاجية.

إن إرساء شراكة جديدة بين القطاعين العام والخاص وبيئة أعمال أفضل من شأنه ان يدفع بجهود الاستثمار، وخاصة في المناطق الداخلية، وان يحد من القيود على المالية العامة. كما ان الانفتاح بصورة أكبر على الأسواق العالمية من المرجح أن يسهم في دمج الاقتصاد الوطني بشكل أكبر في سلسلة من القيم العالمية، وأن يساعد في تعبئة الموارد المالية الكافية لتمويل جهود التنمية.

الإدماج كأساس للعدالة الاجتماعية

يمثل إصلاح نظام التحويلات الاجتماعية، بما في ذلك الإعانات، والضرائب، والضمان الاجتماعي، الركيزة الأولى للعدالة الاجتماعية.

إن تكريس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كوسيلة للنمو الشامل يمثل الركيزة الثانية للإنصاف بين الأفراد والفئات الاجتماعية.

ويستند البعد الثالث للسياسة الجديدة بشأن الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي على تطوير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية في المناطق المحرومة، والاستمرار في تنفيذ إصلاحات النظام الصحي، ودعم الفئات الضعيفة، وتعزيز حقوق المرأة المكتسبة وتعزيز الثقافة.

تنمية الموارد البشرية

تعتبر المعرفة مصدرا لخلق الثروة والمحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي. ولذلك، سيتم تكثيف الجهود لإرساء دعائم اقتصاد المعرفة من خلال تطوير المهارات ودعم البحث العلمي، وتحديث البنية التحتية في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز احترام الملكية الفكرية، ووضع الإطار التشريعي المناسب واعتماد طرق جديدة للعمل والتنظيم على أساس التفاعل والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز تنمية الموارد البشرية من خلال إصلاح نظم التعليم والتدريب، وإنشاء مراكز للتميز في جميع مراحل التعليم والبحوث وكذلك من خلال تشجيع الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا الجديدة في مجال التعليم والتدريب و من خلال تحسين المهارات اللازمة لتعزيز تنمية إنتاجية العمل وتحسين استخدام المعرفة في مختلف المجالات.

استدامة التنمية

يتطلب ضمان استدامة التنمية مراجعة أساسية لتلك الخيارات التي سبق اتباعها في إطار سياسة جديدة للتخطيط الجهوي. وينبغي أن تأخذ هذه السياسة في الاعتبار ضعف الموارد الطبيعية المتاحة والخصائص الإقليمية، فضلا عن حماية البيئة، والسماح لإعادة التوزيع المكاني لكل من السكان والأنشطة بطريقة عادلة وشاملة.

إنّ الحوكمة الرشيدة للموارد الطبيعية وحماية البيئة هي أساس التنمية المستدامة و أساس اقتصاد أخضر يجمع بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على حق الأجيال القادمة. في هذا السياق، تمثل القضايا المتعلقة بالطاقة والمياه وإدارة النفايات والتلوث المجالات الرئيسية التي تتطلب عناية خاصة نظرا لندرة الموارد، وضغط الطلب وتغير المناخ، التي تدفع نحو استخدام الموارد غير التقليدية.

III. تدابير السياسة العامة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الرابع

يتضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الجديد سبعة عناصر تهدف إلى التأكيد على قواعد الحوكمة، وتحسين مناخ الأعمال، وإصلاح القطاع المالي، وتطوير قطاع الاتصالات.

تبسيط القواعد التنظيمية

يندرج هذا المشروع في إطار تحسين مناخ الأعمال من خلال تقليل الأعباء الإدارية على الشركات الخاصة في تواصلها مع الإدارة.

وفي هذا السياق، تم إجراء تقييم ل1100 من الإجراءات الإدارية داخل 7 وزارات من قبل الإدارة. وتمّ عقد مشاورات مع القطاع الخاص أسفرت عن تحديد وتقييم 240 إجراء ذي أولوية حسب القطاع الخاص.

وفي ما يلي نتائج المشروع التي وافق عليها مجلس الوزراء في 22 أكتوبر 2014:

- تبسيط 147 إجراء،

- التخلي عن 7 إجراءات،

- الإبقاء على 86 إجراء

ويجري حاليا إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتحقيق نتائج المشروع.

لضمان استدامة الآثار الإيجابية للمشروع، تم تنفيذ تدابير أخرى بما في ذلك:

- نشر المرسوم رقم 2014-3484 المؤرخ 18 سبتمبر 2014 بشأن إقامة عملية تشاركية لتبسيط الإجراءات الإدارية التي تنظم الأنشطة الاقتصادية في وزارات الداخلية، والتجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة، والسياحة والصحة. ويركز هذا المرسوم على عملية جرد وتقييم الإجراءات الإدارية والهيكل المتدخل فيها، فضلا عن مراقبة هذه العملية.

- نشر المرسوم رقم 2014-4516 المؤرخ في 22 ديسمبر 2014 بشأن إنشاء وحدات الاحاطة بالمستثمرين لتعزيز آليات التواصل بينهم وبين الإدارة بغاية تحسين عملية التوجيه ومساعدة المستثمرين في حل القضايا التي تؤثر على النشاط الاقتصادي. وقد أدخل المرسوم أحكاما متعلقة بوحدات الاحاطة بالمستثمرين التي أنشئت في الوزارات والولايات وكذلك الوحدة المركزية للإحاطة بالمستثمرين التي تمّ بعثها على مستوى رئاسة الحكومة.

اصلاح قطاع الاتصالات السلكية والاسلكية

تهدف التدابير التي تمّ تنفيذها في هذا القطاع إلى توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بأسعار أكثر معقولة وقدرة على المنافسة تكون متاحة بشكل أكبر للسكان والشركات. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد في دفع المنافسة وفتح السوق في القطاعات الأكثر أهمية مثل الاتصالات الدولية والإنترنت ذات النطاق العريض لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقدرة التنافسية الدولية. إنّ استكمال إجراء هذه الإصلاحات شرط ضروري لتحقيق الأهداف الطموحة لخطة "تونس الرقمية 2018". ويشمل هذا الإصلاح إعادة هيكلة شركة اتصالات تونس، وتنظيم نشاط مقدمي خدمات الإنترنت، بالإضافة إلى تأسيس مشغلين افتراضيين.

وقد بدأت الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ هذه الإصلاحات من خلال نشر القانون رقم 2014-48 المؤرخ في 24 جويلية 2014 في الرائد الرسمي للبلاد التونسية وهو القانون المتعلق بتطبيق التقاعد الاختياري قبل السن القانونية للتقاعد لموظفي شركة الاتصالات الوطنية في سياق إعادة هيكلة شركة اتصالات تونس، ونشر المرسوم الحكومي رقم 2015-85 المؤرخ في 24 أفريل 2015 الذي حدّد إجراءات وطرائق تنفيذ أحكام القانون رقم 2014-48 المؤرخ في 24 جويلية 2014. وتتولى هذه النصوص التنظيمية تنظيم التقاعد الاختياري لموظفي شركة اتصالات تونس. وسيساهم هذا الإجراء في استعادة القدرة التنافسية للشركة من خلال تعزيز تنمية المهارات البشرية، بما في ذلك من خلال التعاقد مع شباب من بين خريجي الجامعات تحت شروط مالية أكثر معقولة.

يهدف المرسوم رقم 2014-4773 المؤرخ في 26 ديسمبر 2014 الذي وضع شروط وإجراءات منح ترخيص لممارسة نشاط مزود خدمة الإنترنت للسماح مزودي خدمة الإنترنت بالقيام بجميع الاستثمارات أو المعاملات المطلوبة لتوفير مثل هذه الخدمات، بما في ذلك إنشاء البنية التحتية للاتصالات أو ايجار قدرات موارد الاتصالات الزائدة المتاحة على شبكات الخدمات العامة وفقا لمجلة الاتصالات. وفيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إنشاء مشغلين افتراضيين، فقد منحت الوزارة ثلاثة تراخيص لمشغلين افتراضيين في ديسمبر 2014.

وبالمثل، فقد ركّزت تدابير أخرى لدعم هذا القطاع على النشر على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية للاتصالات لقرار بشأن التفكيك وقرار بشأن توفير وصول "تيار الأرقام الثنائية" (الوصول إلى خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض المتاحة على خطوط الأشتراك الرقمي وجمعها): ويرتبط قرار لجنة الاتصالات الوطنية رقم 74 المؤرخ في 17 نوفمبر 2014 بالموافقة على الجزء ذي الصلة بالتفكيك الكامل للحلقة المحلية في العرض الفني وتسعير الربط البيني والوصول المقدم من قبل الشركة الوطنية للاتصالات عام 2014.

وقد أعطى هذا القرار الضوء الأخضر لصيغة تسعير جديدة يتم بموجبها تحديد سعر التفكيك القائم على التكلفة ب 12.3

دينار تونسي في الشهر. وسوف توفر أموال شركة الاتصالات التمويل لتغطية النفقات الرأسمالية التي نجمت عن التفكيك، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض ب3.7 دينار تونسي عن السعر السابق.

ويمثل عرض تيار الأرقام الثنائية تكملة تسلسلية وجغرافية لعرض التفكيك. ويعتبر تسلسليا لأن منافسي اتصالات تونس لا يمكن أن يستقروا في كافة مواقع شركة الاتصالات التونسية في الوقت نفسه بحيث يكونون قادرين على الوصول إلى شبكة النفاذ النحاسية. وبالتالي فإن المنافسين سوف يقترحون عرضا ينافس شركة اتصالات تونس على المستوى الوطني باستخدام مزيج من التفكيك وتيار الأرقام الثنائية. ويعتبر هذا العرض أيضا عرضا جغرافيا باعتبار ان تيار الأرقام الثنائية يسمح بالاستفادة من وفورات الحجم (لأن كل المشغلين يقومون بتأجير القدرة على شبكة شركة اتصالات تونس للوصول إلى شبكة النفاذ النحاسية). وبالتالي، فإن المنافسين سوف يستخدمون تيار الأرقام الثنائية لاقتراح عروض تنافسية في المناطق الأقل سكانا، وسوف يساعد ذلك على زيادة فرص الحصول على خدمات النطاق العريض في هذه المناطق.

تقوم السلطات التونسية بالتشاور مع الأطراف المعنية بتطوير مقاربة لوضع حد لتضييق الهامش بالنسبة لتيار الأرقام الثنائية. ويمكن ان تأخذ هذه المقاربة شكل مسار منحدر على مدى عدة سنوات، وهو ما يمكن أن يحدّد، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، المزيد من الجوانب التنفيذية المتعلقة بعملية معالجة أوامر تيار الأرقام الثنائية. وسوف تؤخذ كل هذه العناصر في الاعتبار في قرار الموافقة على عرض تيار الأرقام الثنائية المزمع اتخاذه من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات لعام 2015.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت الهيئة إلى أن الاصلاح المتعلق بالإنترنت ذات النطاق العريض الثابتة سوف يكمله قرار إضافي يحدد قابلية نقل الأرقام المحمولة والثابتة في تونس.

إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة

بمبادرة من الحكومة الانتقالية، بدأ فعليا إصلاح البنوك العمومية مع إطلاق "عمليات تدقيق كاملة" للبنوك الثلاثة الرئيسية المملوكة للدولة (الشركة التونسية للبنك، البنك الفلاحي وبنك الاسكان) بين عامي 2013 و 2014. وتهدف عمليات التدقيق هذه إلى تحسين حيوية واستقرار القطاع المصرفي، وزيادة فرص الحصول على التمويل للجهات الفاعلة الاقتصادية وكذلك تحسين قدرة القطاع على توجيه المدخرات نحو أكثر المشاريع إنتاجية. ومن شأن إعادة هيكلة البنوك العمومية أيضا أن يقلل من المخاطر المالية.

وفي مواجهة منافسة أشدّ الآن من قبل المصارف الخاصة وفي ظل قواعد احترازية مشددة، فإن البنوك العمومية تبدو أقلّ توقّرا على الأدوات اللازمة لتحمل المنافسة والتوسع.

ومنذ بداية العام، تم إحراز تقدم كبير في البنوك الثلاثة المعنية:

- **بنك الإسكان**: تمت الموافقة على خطة إعادة الهيكلة من قبل مجلس إدارة البنك في اجتماعه بتاريخ 3 مارس 2015. وقدرت احتياجات إعادة الرسملة في حدود 110 مليون دينار وذلك في قانون إعادة الرسملة الذي وافق عليه البرلمان في 7 أوت 2015.

ومع وصول أعضاء جدد لمجلس الإدارة، تم إنشاء لجان مختلفة و/أو إعادة تنظيمها (المخاطر والتدقيق، والائتمان ورصد خطة إعادة الهيكلة). وفيما يتعلق بتنفيذ خطة إعادة الهيكلة، أطلق بنك الإسكان عدة مناقصات، بما في ذلك واحدة تهدف إلى التعاقد مع الشركة التي ستتولى إعادة تصميم الهيكل التنظيمي للبنك. ومن حيث الشراكة التقنية، فقد أقام بنك الإسكان اتصالات أولية مع مؤسسة التمويل الدولية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

- **الشركة التونسية للبنك**: اعتمد مجلس الإدارة الجديد في اجتماعه بتاريخ 16 أفريل 2015 خطة إعادة الهيكلة.

وتتص هذه الخطة على إعادة رسملة البنك مرّة واحدة بما قدره 757 مليون دينار تونسي كما تم اعتماده في قانون إعادة الرسملة الذي تمّت الموافقة عليه في 7 أوت من قبل مجلس النواب. وتتوقع الخطة أن تبلغ الشركة للبنك الامتثال التنظيمي بحلول نهاية عام 2015. كما تدعو الخطة أيضا للقيام باستثمارات تصل قيمتها إلى ما يقرب من 300 مليون دينار. أما بالنسبة لبنك الاسكان، فسوف يتم إطلاق مناقصة مفتوحة لاختيار الشريك الفني الذي سوف يرافق الشركة التونسية للبنك في جهود التعافي.

- **البنك الوطني الفلاحي**: قدّمت استراتيجية إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي المعتمدة من قبل المجلس الوزاري المضيق المنعقد في جوان 2014 لمحة عامة عن نتائج التدقيق الأولي والمبادئ التوجيهية المبدئية لوضع خطة إعادة هيكلة مفصلة. وتنقسم الاستراتيجية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى (2015-2017) ستركز على التعافي التنظيمي وإعادة الهيكلة في جميع مجالات التمويل الفلاحي وتمويل الشركات من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

في المرحلة الثانية، سيتم النظر في البدائل المختلفة لهذين القطاعين. هذه البدائل قد تتراوح بين الحفاظ على الهيكل المزدوج مع تحكم الدولة إلى الفصل بين القطاعين. وقد وافقت الحكومة بالفعل على تخصيص مبلغ 270 مليون دينار لإعادة رسملة البنك الفلاحي.

- من أجل تحسين **الحوكمة في القطاع المصرفي** أعدت الحكومة مرسوما بشأن نظام مكافأة مديري البنوك العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم نشر مناقصة مفتوحة لاختيار المدراء الجدد للشركة التونسية للبنك وبنك الاسكان المملوكين للدولة.

الوصول إلى المعلومات والشفافية في المالية العامة

سوف يرسي الإصلاح المتعلق بالوصول إلى المعلومات والشفافية في المالية العامة الحق في الحصول على المعلومات المنصوص عليه في الدستور الجديد. ولهذا الغرض، أطلقت الحكومة مشاورات وطنية لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في صياغة مشروع قانون لإلغاء وتعويض المرسوم القانون رقم 41 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية لدى الجهات الحكومية.

ويهدف القانون الجديد إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وثقة الجمهور حيال الادارة من خلال إنشاء نظام متكامل يدعم تكريسا حقيقيا للحق في الحصول على المعلومات. تمت مراجعة مشروع القانون الأساسي الجديد المتعلق بالنفاذ إلى المعلومات وتقديمه إلى مجلس نواب الشعب في 6 أوت 2015.

وقد تمّ نشر التقرير المتعلق بالبيانات المالية للشركات العمومية والذي يهدف إلى تعزيز شفافية الشركات، على الموقع الإلكتروني للحكومة.

*

* *

يوضّح محتوى الجزء المتعلق بإجراءات الإصلاح في هذا البرنامج التزام تونس بالمضي قدما في مسار جديد من التنمية والبناء من شأنه ترسيخ روح الديمقراطية وضمن الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وفقا للتطلعات التي عبّرت عنها الثورة.

تمثّل المساعدة التقنية والدعم المالي لهذا الجهد الإصلاحي شرطا أساسيا لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. وإن

الحكومة التونسية عازمة كلّ العزم على تنفيذ جميع الإصلاحات المخطط لها في هذا البرنامج لضمان نجاح المرحلة الانتقالية وتدعو البنك الدولي لتقديم الدعم المالي المناسب لها.

توقيع: معالي السيد ياسين إبراهيم، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

ملحق 3: مذكرة علاقات الصندوق

بعثة صندوق النقد الدولي تختتم مناقشات المادة الرابعة لعام 2015 وتعلن عن اتفاق على مستوى الموظفين مع تونس حول الاستعراضي السادس بمقتضى الترتيبات الاحتياطية

بيان صحفي رقم 389/15

تشمل البيانات الصحفية لنهاية البعثات تصريحات تقدّمها فرق خبراء صندوق النقد الدولي لعرض النتائج الأولية بعد زيارة يتمّ القيام بها لبلد ما. الآراء الواردة في هذا التصريح هي آراء موظفي صندوق النقد الدولي ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وبناء على النتائج الأولية لهذه المهمة، يقوم الموظفون بإعداد تقرير. وفي صورة موافقة الإدارة، يتمّ عرض هذا التقرير على المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي للمناقشة واتخاذ القرار.

26 أوت 2015

أصدر السيد أمين ماتي، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي لتونس البيان التالي اليوم في واشنطن:

“توصّل خبراء صندوق النقد الدولي إلى تفاهات على مستوى الموظفين مع السلطات التونسية بشأن الاستعراض السادس بمقتضى الترتيبات الاحتياطية. وتخضع هذه التفاهات لموافقة إدارة صندوق النقد الدولي ومجلسه التنفيذي، والذي من المقرر أن ينظر مبدئياً في الاستعراض في أواخر سبتمبر. عند الانتهاء من هذا الاستعراض، سوف تحصل تونس على 214.87 حقوق سحب خاصّة (حوالي 303.08 مليون دولار أمريكي). وترحب البعثة بالتزام السلطات المتواصل بتنفيذ برنامج اقتصادي وطني بعد نجاحها في إنجاز الانتقال السياسي، كما تتطلع البعثة إلى مواصلة التعاون الوثيق لتحقيق أهداف البرنامج في مجال استقرار الاقتصاد الكلي ونمو أقوى وأكثر شمولاً”.

“في السنوات الأخيرة، تميّز الاقتصاد التونسي بالقدرة على التكيف في فترة شهدت ظهور بيئة اقتصادية دولية صعبة، وتأثرت فيها تونس بتداعيات الصراعات الإقليمية وزيادة المخاطر الأمنية والتوترات الاجتماعية العالية.

“ومع ذلك، وبعد أن بلغت نسبة النموّ 2.4 في المئة في عام 2014، سجل هذا الزخم فتوراً. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى نسبة 1 في المئة في سنة 2015 بسبب تداعيات هجمات باركو وسوسة المأساوية واستمرار التوترات الاجتماعية كما يظهر ذلك من خلال التوقف عن العمل والأضرابات- التي أدت جميعها إلى التقليل من فوائد حالة الثقة التي ميزت ما بعد المرحلة الانتقالية، وانخفاض أسعار النفط العالمية وانتعاش منطقة اليورو. ومن المتوقع أن تظل اختلالات التوازنات الخارجية مرتفعة، مع تسجيل تحسّن هامشي في عجز الحسابات الجارية ليبلغ 8.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 في حين تظل احتياطات النقد الأجنبي على مستوى مناسب يمكّن من تغطية الواردات لمدة 4 أشهر، وهو أمر ضروري لتعزيز الاحتياطات الخارجية والحد من مواطن الضعف. ومن المتوقع أن تبقى الضغوطات التضخّمية تحت السيطرة، بفضل انخفاض أسعار الطاقة والغذاء وسياسة نقدية حذرة.

“في استجابة للتغيرات في البيئة المحلية والدولية، تم تعديل برنامج السلطات بهدف الاستجابة للتحديات الراهنة. وكان الأداء العام في إطار البرنامج المدعوم من قبل الصندوق مرضياً في ضوء تلك التحديات. وقد تم استيفاء جميع معايير الأداء الكمي لنهاية شهر مارس 2015 باستثناء الحد الأدنى الإرشادي في ما يتعلّق بالإنفاق الاجتماعي. أما التقدم على جبهة الإصلاحات الهيكلية فكان بطيئاً، ولكن وتيرته شهدت مؤخراً ارتفاعاً في القطاع المصرفي.

"رحبت البعثة بالتخفيف المتواضع للموقف المالي في عام 2015 لاستيعاب التداعيات الاقتصادية على المدى القصير من التباطؤ الاقتصادي الذي تم تسجيله في الأونة الأخيرة، بما في ذلك من خلال زيادة النفقات الأمنية والتحويلات إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسجلت البعثة تزايد نفقات الأجور في القطاع العام، ودعت إلى ضرورة احتوائها لإفساح المجال للإنفاق الرأسمالي ذي الأولوية والمنتج، التي وصلت إلى مستويات قياسية من التدني.

"يعد التقليل الأخير في نفقات دعم الطاقة الناتج عن الانخفاض في أسعار النفط العالمية تطورا مرحبا به. ويجب أن يتم تصميم صيغة أسعار آلية للوقود بشكل عاجل للسماح بتخفيض أسعار التجزئة المحلية للوقود، والتي تفوق حاليا المستويات العالمية لبعض المنتجات، وهو امر ذو اولوية. كما سيكون من المهم بالنسبة للحكومة أن تسرع في تبني الإصلاح الضريبي، والذي تم وضع ملامحه بعد مسار طويل من بناء التوافق في الآراء خلال المشاورات الوطنية حول الجباية، ويهدف هذا الإصلاح إلى تشجيع المزيد من الشفافية والكفاءة والإنصاف.

"إن تبني موقف نقدي حذر سوف يمكّن من الاستمرار في احتواء الضغوط التضخمية في حين أن مرونة أكبر في معدلات الصرف بما في ذلك من خلال الاستمرار في الحد من التدخلات في صرف العملات الأجنبية للتخفيف من التقلبات الواسعة سوف يسهم في الحد من الاختلالات الخارجية ويعزز الاحتياطي.

"إن تنفيذ أجنحة السلطات للإصلاحات الواسعة يمضي قدما. ومع ذلك، فإن نسبة البطالة التي تبلغ 15.2 في المئة تبين الحاجة الملحة لإنجاز إصلاحات هيكلية لدفع وتيرة خلق فرص العمل والمساعدة في تلبية تطلعات الشعب التونسي من أجل مجتمع أكثر إدماجا.

"إن إصلاح القطاع المصرفي يكتسي أهمية خاصة. وتعتبر الخطوات المتخذة لتقوية البنوك العمومية، مثل الشروع في إعادة الرسملة والتغيرات في إطار الحوكمة الخاص بها، خطوات مهمّة. وسوف تكون هناك حاجة إلى اعتماد قانون جديد للبنوك وإلى مواصلة تعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي لبناء قطاع بنكي حديث وتسهيل الوساطة في القطاع المالي.

"إن خلق فرص متكافئة للمستثمرين يتطلب اعتماد وتنفيذ تشريعات أساسية، مثل قوانين الإفلاس والمنافسة. كما أن التقدم في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي من خلال تحديد الفئات الضعيفة من السكان واستهدافها هو أيضا موضع ترحيب".

تمت الموافقة على الترتيبات الاحتياطية مدة سنتين بمبلغ 1.146 مليار حقوق سحب خاصّة (حوالي 1.68 مليار دولار امريكي، 400 في المئة من حصة تونس) من قبل المجلس التنفيذي بتاريخ 7 جوان 2013 (انظر البيان الصحفي رقم 202/13). وقد وافق المجلس على الاستعراض الخامس بمقتضى الترتيبات الاحتياطية بتاريخ 12 ديسمبر 2014 ليصل اجمالي المبالغ المدفوعة الى حد اليوم الى 787.87 مليون حقوق سحب خاصة او حوالي 1.15 مليار دولار. وقد تمت الموافقة في ماي 2015 على تمديد الترتيبات الاحتياطية بالنسبة لتونس بسبعة اشهر إلى حدود 31 ديسمبر (انظر البيان الصحفي رقم 229/15).

أدت البعثة زيارة الى تونس في جوان وجويلية 2015 لاجراء نقاشات مع السلطات التونسية حول مشاورات البند الرابع والاستعراض السادس لبرنامجها الاقتصادي والمالي المدعوم من الترتيبات الاحتياطية. وقد تواصلت النقاشات في واشنطن. وتعتبر البعثة عن شكرها للسلطات ولكل الذين التقتهم على حرارة الاستقبال والنقاشات الصادقة والمثمرة.

